

# مجلة جيل

الدراسات السياسية والعلاقات الدولية



مجلة علمية دولية محكمة تصدر دوريا عن مركز جيل البحث العلمي

Lebanon - Tripoli / Abou Samra Branche P.O.BOX 8 + 961/71053262 - www.jilrc.com



العام الخامس – العدد 22 : مارس 2019



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## سرور طالبی / المشرفة العامة

المؤسسة ورئيسة التحرير: د. هادية يحيوي

### التعريف:

مجلة علمية دولية محكمة ومفهرسة تصدر دورياً عن مركز جيل البحث العلمي تعني بالأبحاث العلمية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بإشراف هيئة تحرير مشكّلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تتشكل دورياً في كل عدد.

تتناول المجلة إسهامات مختلف الباحثين والمهتمين بمجال العلوم السياسية سواء ما تعلق بالرصيد النظري أو بقضايا الساعة أو بترجمة الأعمال ذات الأهمية العلمية المعترف بها.

تعد هذه الدورية العلمية تكريماً لحرص المركز على تشجيع الأبحاث والمجهود العلمي، وعلى الإسهام في إثراء الرصيد النظري لمختلف العلوم بنشر الدراسات الجادة والراقية، استناداً إلى معايير علمية موضوعية ودقيقة.

### أسرة التحرير:

أ.د. حاجي دوران

أستاذ العلوم الاجتماعية والإدارة جامعة أديامان – تركيا.

أ.د. زواقري الطاهر

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة خنشلة الجزائر

أ.د. قادري حسين

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة الجزائر

د. زرارة عواطف

أستاذة القانون بجامعة الشارقة-الإمارات العربية المتحدة-

د. عدنان خلف حميد البدراني

رئيس فرع العلاقات الدولية، جامعة الموصل، العراق

د. ناجي الهتاش

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة تكريت-العراق

د. أمين البار

أستاذ العلوم السياسية جامعة تبسة - الجزائر

### الهيئة العلمية التحكيمية للعدد:

د. إبراهيم إسماعيل محمد سعد (جامعة الملك سعود – السعودية)

د. إدريس عطية (جامعة تبسة – الجزائر)

د. حبيب حسن اللولب (مركز الدراسات الاجتماعية والاقتصادية – تونس)

د. مصطفى بلحاج (جامعة سطات – المغرب)

### التدقيق اللغوي:

أ.د. حازم ذنون إسماعيل (جامعة الموصل – العراق)

د. سعاد عون (جامعة عباس لغرور – الجزائر)

## قواعد النشر



تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتوافر فيها الأصالة العلمية والدقة والجدية وتحترم قواعد النشر التالية:  
بالنسبة للمقالات:

- تنشر المجلة المقالات التي تستوفي الشروط الآتية:
- الالتزام بالمعايير العلمية والموضوعية المعمول بها دولياً في الدوريات المحكمة، والتي تستجيب لشروط البحث العلمي.
- تعتمد هيئة التحكيم مبدأ الحياد والموضوعية في تحكيم المواد العلمية المرشحة للنشر مع الحرص على خلو الأعمال من التطرف الفكري أو مساسها بمبادئ بالأشخاص أو الأنظمة.
- يراعى في المقالات المقترحة للنشر في المجلة أن تتسم بالجدية وألا تكون محل نشر سابق أو مقتطف من مذكرة أو أعمال، ملتمقى.
- أن تكون المواضيع المقدمة ضمن اختصاص المجلة.
- أن تلتزم المقالات الدقة وقواعد السلامة اللغوية، وألا يتعدى حجم العمل 15 صفحة مع احتساب هوامش، مصادر وملاحق البحث.
- ترسل المادة العلمية في ملف مرفق بملخص بلغة البحث وآخر بإحدى اللغات: العربية، الفرنسية أو الانجليزية (حسب لغة البحث).

### بالنسبة للأعمال المترجمة:

- تقبل من الأعمال المترجمة تلك التي تتصل باختصاص المجلة.
- تقبل الأعمال المترجمة من وإلى: العربية، الفرنسية، الانجليزية أو الألمانية.
- تخضع المقالات لاستشارة ترجمانيين مختصين في اللغات المذكورة أعلاه.

### سياسة التحكيم:

- تحول الأعمال المقدمة المقالات إلى أساتذة من ذوي الخبرة العلمية حسب اختصاص المقالة.
- يبلغ الباحث المرسل بتلقي مادته في غضون 5 دقائق من تسلمها.
- تراعي السرية في التحكيم.
- تلتزم هيئة التحكيم بإبداء الرأي واتخاذ القرار في غضون شهر من تمكينها من المادة المقترحة للنشر.
- يحق لهيئة التحكيم أن ارتأت ضرورة إقرار تعديلات على المواد المقدمة للنشر.
- يعلم الباحث المرسل بقبول مادته للنشر على أن يعلم بتاريخ نشرها حسب رزنامة المجلة.

### شروط النشر:

- شكل الكتابة: باللغة العربية شكل Traditional Arabic حجم 14.
- بالنسبة للغات الأجنبية شكل Times New Roman حجم 12.
- يرفق الباحث الباحث مادته بسيرة ذاتية علمية مفصلة.
- تهمش معلومات البحث حسب طريقة شيكاغو الأمريكية بترتيب تسلسلي يتبع متن البحث.
- ترتب هوامش المعلومات في نهاية كل صفحة.

### نموذج التيمش:

1. الكتب باللغة العربية أو الأجنبية: لقب واسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم الطبعة.
2. النصوص التشريعية: البلد، نوع النص، مضمون النص، سنة الصدور.
3. المجلات والدوريات: عنوان المجلة أو الدورية، لقب واسم الكاتب، عنوان المقالة، عدد المجلة، تاريخ الصدور، صفحة الاقتباس.
4. الرسائل الجامعية: لقب واسم الطالب، عنوان المذكرة، درجة المذكرة، مؤسسة تسجيل المذكرة، كلية التخصص، السنة الجامعية، صفحة الاقتباس.
5. التقارير الرسمية: جهة إصدار التقرير، موضوع التقرير، مكان نشر التقرير، سنة إصدار التقرير، صفحة الاقتباس.
6. المراجع الإلكترونية:  
يوثق المرجع المنقول عن شبكة "الإنترنت" بذكر معلومات الرابط الإلكتروني كاملاً مع ذكر صاحب المادة المنشورة، وتاريخ زيارة الموقع.

**ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:**

**politic@jjlrc-magazines.com**

## الفهرس

الصفحة	
9	• الافتتاحية
11	• أمنة الهجرة غير الشرعية في المنطقة المتوسطة: المفهوم والنظرية وقضية الراهن، فاطمة حموته جامعة باتنة 1، الجزائر.
23	• العراق في الاستراتيجية الروسية، حيدر علي حسين، الجامعة المستنصرية، العراق.
37	• القيادة السياسية في السياسة الخارجية " أحمد داود أوغلو" أنموذجاً، جاسم محمد حاتم/ باحث في الشؤون السياسية.
47	• الإرهاب في صفوف الشباب: الأسباب والمعالجة، قياتي عاشور، جامعة بني سويف، مصر.
63	• الدور القانوني لوزارة الخارجية العراقية في معالجة أزمة المياه(سد أليسو انموذجاً، فاروق يوسف زيباري - محمود محمد علي محمود أدريس، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية.
73	• الشباب العربي والمشاركة السياسية، جميل حمداوي، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فرع الناظور المغرب.
99	• الانتقال الديمقراطي في المغرب: تفاعلات الشراكة الاقتصادية مع أوروبا والربيع العربي، ادريس قسيم، مركز سكورة. المغرب.

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2019



## الإفتتاحية بسم الله الرحمن الرحيم

انطلاقاً من ميزته في التطور والحركية المستدامة حسب ما تفرزه البيئة العامة من متغيرات، عرف مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية بروز قضايا ومفاهيم نوعية ودقيقة استوجبت البحث والتحليل، كأدوات السياسة الخارجية الحديثة ومفاهيم الأمانة كما بقيت بعض المواضيع التقليدية المتجددة تفرض نفسها دورياً على مجتمع الباحثين.

اتساقاً مع ما تم سرده ينقل لكم هذا العدد عبر المقالات المدرجة فيه، مجموعة من المعارف الصادرة من مناهل فكرية متنوعة تصب في مجملها في دراسة حالات معينة في أغلبها، فنجد تحليلاً رصينا لمعطى القيادة في السياسة الخارجية في تركيا عبر شخصية وزير الخارجية الأسبق داوود أغلو ونعتقد أن هذا هام جداً إذا ما عملنا بمخرجات هذه السياسة ضمن خصوصية الحالة وهو نفس الهدف الذي اهتمت به المقالة الثانية والمقالة الثالثة حول مكانة العراق لدى قيادة المعسكر الشرقي سابقاً وكذا دور وزارة الخارجية العراقية في معالجة بعض قضايا النزاع أو الأزمات الإقليمية كأزمة المياه.

مقالات أخرى تضمنها العدد نرى في مواضيعها هما بحثياً لا ينضب بالنظر لانعكاساتها الخطيرة كالهجرة غير الشرعية والإرهاب والمشاركة السياسية، فهذه المسائل أضحت قضايا تؤرق الرأي العالمي والأنظمة السياسية على تفاوت قوتها، وذلك لاستعصاء اجتثاثها أو حتى التخفيف وتيرتها بالتشخيص الصحيح لأسباب حدوثها وسبل مكافحتها.

يشكر المركز وفريق إعداد المجلة كل الباحثين اللذين ساهموا في إثراء العدد وتتمنى أن يرقى لتطلعات متابعيها وتعددهم بالحفاظ على مستواها ومستوى موادها .

والحمد لله رب العالمين الذي بفضلته تتم الصالحات

رئيسة التحرير / الدكتورة هادية يحيوي



"أمننة الهجرة غير الشرعية في المنطقة المتوسطية: المفهوم والنظرية وقضية الراهن"  
**Security of illegal immigration in the Mediterranean region: concept and  
theory and current issue**

فاطمة حموته، أستاذ مساعد بجامعة باتنة 1، الجزائر.

**Abstract:**

In This study, it aim to address the security studies of the reconstruction of security in accordance with the criterion of security theory, one of the most intriguing issues to ask questions about the gamble we live in the Mediterranean is migration and its connection to security, where migration has become a security threat since it was secured in the 1980s, where migrants are seen as a threat to a culturally defined national identity (after they were previously subjected to economic treatment of workers as expatriate workers).security and migration have been linked through social and political discourse as a "major security problem for Europe" resolved by special means.

The Mediterranean medium was examined as an important strategic area for the European Union, as the Mediterranean region became increasingly vulnerable to illegal immigration, which made the European Union resort to the adoption of a language in which it works to infer that there is a threat to the survival of its referent object, through the adoption of language vocabulary with the security implications of that threat, with the involvement or participation of European community in that; because the isseu of Europe is a cause of society security[state referential that protects society], and a security bet at the same time.

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق لما جاء في الدراسات الأمنية من إعادة لبناء الأمن وفقاً لمعيار نظرية الأمنة، إذ من بين تلك القضايا المثيرة لطرح أسئلة تتعلق براهن نعيشه في المنطقة المتوسطة الهجرة وربطها بالأمن، أين أصبحت هذه الهجرة رهانا أمنيا منذ أن تمت أمننتها خلال الثمانينيات حيث يعتبر المهاجرون كتهديد للهوية الوطنية المحددة ثقافيا (بعدها كانت تخضع في السابق لمعالجة اقتصادية العمال كعمال مغتربين). وقد تم الربط بين الأمن والهجرة عبر خطاب اجتماعي وسياسي كـ "مشكلة أمن كبرى بالنسبة لأوروبا" تحل بوسائل خاصة.

وتم فحص بيئة حوض المتوسط، كمنطقة إستراتيجية هامة بالنسبة للإتحاد الأوروبي، إذ أصبحت المنطقة المتوسطة جراء استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية، في مخاطر أمنية، ما جعل الاتحاد الأوروبي يلجأ إلى تبني خطاب لغوي يعمل به على الاستدلال بأن هناك تهديد يمس بقاء كيانه المرجعي، وذلك عبر: تبني مفردات لغوية ذات دلالات أمنية تخص ذلك التهديد، مع تدخل أو مشاركة المجتمع الأوروبي في ذلك؛ لأن القضية بالنسبة لأوروبا هي قضية أمن مجتمعي [مرجعية الدولة التي تحمي المجتمع]، ورهان أمني في الوقت ذاته.

## مقدمة:

لقد برزت ضرورة ملحّة لإعادة النظر في مرتكزات وخصائص الأمن، ومستويات تحليله حيث تم رسم خارطة جديدة للمسار الأمني لاسيما في فترة ما بعد الحرب الباردة وتطعيمه بمفهوم جديد "الأمننة" كإطار لتحليل وتفسير ما يحدث من أحداث وظواهر عالمية. لكن في المقابل، لم يبقى ذلك طموحاً نظرياً فقط وإنما تم تبنيه امبريقيا، حيث وضع أصحاب الدراسات الأمنية نظرية الأمننة على الوجهة الإجرائية في دراسة الظواهر الأمنية الجديدة بعد هذه الفترة، بحيث يفسر "أول ويفر" مفهوم الأمننة بكيفية تأثير البنية الخطابية على تشكيل الفعل الأمني بمجرد تحديد المشكلة الأمنية من طرف الدولة أو النخب على أنها التهديد الوجودي. وهذه النظرية بإمكانها أن تُمكّن الفواعل كالحكومة، النخبة، البيروقراطيات... إلخ من تبني خطاب لغوي يعملون به على الاستدلال بأن هناك تهديد يمس بقاء الكيان المرجعي.

ومن بين الظواهر التي تمس ببقاء الكيان المرجعي ظاهرة الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني جديد، إذ بدأت تأخذ مكانة في العلاقات الدولية بشكل لافت بعد نهاية الحرب الباردة، فهي كظاهرة عابرة للأقاليم تهدد أمن واستقرار منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، فهي تشكل رهان اجتماعي سواء في الشمال أو في الجنوب، فبالرغم من أن بحر المتوسط يعتبر نقطة التقاء الديانات السماوية، والحضارات التاريخية الأمر الذي يجعله يتميز بالتفاعل الإيجابي أكثر منه سلبي، إلا أن الأمر عكس ذلك؛ فهو لا يكاد يخلو من التناقضات الناجمة عن اختلاف القيم والمعتقدات، وتعد الهجرة غير الشرعية على هذا الأساس أحد المسائل المطروحة

بحدة بين الضفة الشمالية والضفة الجنوبية لحوض بحر الأبيض المتوسط بعدما تم إدراجها ضمن الملفات الأمنية التي يجب معالجتها عبر عملية الأمانة.

ما يقودنا إلى طرح التساؤل التالي:

فيما تكمن التقاطعات بين الأمن والهجرة بنية ودلالة؟ وما الأسباب الامبريقية التي جعلت الطرف الأوروبي يتوجه نحو التزايد المفرط لأمانة الهجرة غير الشرعية بالمنطقة المتوسطة؟

لمعالجة هذه الإشكالية tract تم الاعتماد على المحاور التالية:

أولاً: إعادة بناء مفهوم الأمن وبروز نظرية الأمانة... ما الغاية؟

لم يعد مفهوم الأمن يقتصر على المفهوم التقليدي بمعناه العسكري، وإنما له أبعاد أشمل من ذلك حسب التحولات الايتمولوجية والابستمولوجية التي عرفها، فهو من أصعب المفاهيم التي يتناولها حقل العلاقات الدولية بصفة خاصة، وحقل العلوم السياسية بصفة عامة. في حين أن أحدث تعريفات الأمن التي يمكن أن نأخذ بها والأكثر تداولاً في الأدبيات الأمنية المتخصصة هو تعريف "باري بوزان" ومفاده "الأمن هو العمل على التحرر من التهديد".<sup>1</sup> ما يعني أن المعنى الاصطلاحي للأمن هو: ذلك الظرف الضروري لنمو الحياة الاجتماعية وازدهارها وهو الشرط الأساسي لنجاح أي وجه من أوجه النشاط البشري سياسياً، اجتماعياً، اقتصادياً عسكرياً... الخ بل أنه من ألزم الضروريات لحفظ كيان الدولة وتأكيد استقلاليتها.<sup>2</sup> أما بالنسبة لمدرسة كوبنهاجن أصبحت القضايا الأمنية تشكل مصدر قلق أساسي لها، حيث أكد علماءها أن التهديدات الأمنية للأمن القومي لا ينبغي حصرها في الجانب العسكري، وقبل أن نعتبر قضية ما أمنية يجب أن تكون ذات صلة بالفاعل المؤمن، فتقديم مسألة أمنية باعتبارها مشكلة ذات تهديد وجودي يجب أن تكون معرفة ومحددة بالنسبة للموضوع المرجعي.<sup>3</sup>

ويرجع بروز "نظرية الأمانة" إلى الانتقادات الموجهة للأمن، أبرزها تطوير "باري بوزان" 1983 الذي أقر ولأول مرة أن "الأمن لم يعد من الممكن أن يعرف بأنه تهديد، تتم السيطرة عليه باستخدام القوات العسكرية" ويبيد الدول، فالأمن يتضمن القطاعات غير العسكرية والفواعل من غير الدول، والأجندة الأمنية، وبالتالي هذه

<sup>1</sup> عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي (الروبية-الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005)، ص.13.

<sup>2</sup> هایل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد (الأردن: دار المنهل، 2012)، ص.18.

<sup>3</sup> Sezer Özcan, "Securitization of Energy through the Lenses of Copenhagen School", (paper prepared for the 2013 Orlando International Conference, 21-23 March, 2013, "West East Institute, Orlando/USA"), p.08.

النظرة التي ركزت على القطاعات الأخرى للأمن وتجاوز القضايا التقليدية مهدت لبروز نظرية الأمانة التي تسعى إلى أن تحلل لماذا، من قبل من وكيف يمكن لقضية غير أمنية أن تصبح قضية أمنية؟<sup>1</sup>

بالنتيجة، الأمن حسب أصحاب مدرسة كوبنهاجن لم يعد يشير لشيء موضوعي أو مادي-ملموس، وإنما أصبح عبارة عن مرجعية ذاتية نجده في الفاعل المؤمن لأن هذا الأخير هو من يصور قضية ما على أنها قضية أمنية، ما يعني أن نظرية الأمانة تعتمد على اللغة الخطابية كشرط ضروري لانطلاق عملية الأمانة، وبالتالي، يجب أولاً أن نحدد المشكلة الأمنية من طرف الفاعل المؤمن، ثم معرفة مدى تقبل الجمهور لذلك، ثم اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات الاستثنائية والطارئة لمواجهة التهديد.

و لأن مفهوم الأمانة ارتبط بتحول سياقات الدراسات الأمنية التي فرضت بدورها المراجعة النقدية للأمن؛ وبالتالي التطور النظري والمنهجي لدراسته، الأمر الذي جعل المختصين (من علماء السياسة وبالأخص العلاقات الدولية والشؤون الأمنية) في متابعة مستمرة للمستجدات الحاصلة، خاصة ما أفرزته العولمة من تحديات على الأجيال الحالية كالحظة تاريخية حاسمة. فالغاية من ذلك هي أن نظرية الأمانة "ردة فعل الحالة غير شعورية أو آثار تحيز ذات طبيعة ابستمولوجية تاريخية مثل حال العقلية الغربية التي أحيانا لا تعرف الإثبات إلا من خلال النفي" فينتج هذا العقل خطابا يبني الخوف والخصومة في الآخر "ويعمل على شيطنة كل شيء، وبمعنى آخر، تصبح أي قضية وعاء لكل الخوف بوصف ذلك مصدر تهديد على مستويات شتى. فتوسيع مفهوم الأمن والتحلي بالسلطوية في انتهاج سياسات الطوارئ واستعمال الوسائل الخاصة لشرعنة الأفعال القائمة والمتخذة بشأن معالجة المشاكل الأمنية، كانت الغاية منه تدمير أسس معاني الأمن وتخريبها، وهذا ما كان يدعيه "أول ويفر" بـ"مقابلته الأمن بالخوف والذعر وعدم الطمأنينة" أثناء عملية الأمانة وبـ"تدمير الأمن" **Unmaking security** بعد عملية الأمانة وبالتالي انتهاج طريق اللا أمانة/أو نزع الطابع الأمني والعودة إلى السياسة العادية.

#### ثانيا: علاقة الأمن/والأمانة بالهجرة غير الشرعية: تقاطعات البنية والدلالة

إن حقل الدراسات الأمنية بعد الحرب الباردة اتسع بفضل "باري بوزان" ومقارنته التوسعية؛ إذ ميز بين خمسة قطاعات: عسكري، سياسي، اقتصادي، مجتمعي وبيئي، ما ساهم في إدخال تهديدات أمنية جديدة. حيث أن توسيع أجندة الدراسات الأمنية جعل من الهجرة تدخل حيز الدائرة الأمنية كمسألة أمنية عابرة للحدود وتتعلق بأحد القطاعات الحساسة التي طرحها "بوزان" وهو قطاع الأمن المجتمعي.

وكما هو معروف، الأمن المجتمعي يخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات

<sup>1</sup> Robin E Walker and Annette Seegers, "Securitisation: The case of post-9/11 United States Africa policy", *Scientia Militaria, South African Journal of Military Studies*, Vol.40, Nr. 2(2012), p.24.

<sup>2</sup> ميلاد ألف جرجس، مبادئ الصحافة الدولية (المنهل: منصة للكتب الالكترونية في العالم العربي، 2017)، ص.24.

والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها،<sup>1</sup> فهذا الأمن بعبارة أخرى، يرمي إلى توفير للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالإنتماء والولاء.<sup>2</sup> والأمننة تزامنت مع انتشار مفهوم الأمن المجتمعي، واعتبار الهوية أحد مواضيع الأمن التي يجب حمايتها (من الهجرة وغيرها). ومع مرور الوقت، تكاد تختفي تماما الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للهجرة، بسبب طغيان البعد الأمني والربط (على مستوى الخطاب ثم الممارسات) بين الهجرة والجريمة والإرهاب.<sup>3</sup>

لذلك، نجد قضيتي الهجرة والاندماج اكتسبتا أبعادا جديدة: أمنية، وسياسية، وحضارية، وما تبعها من تصاعد للخطاب المعارض للمهاجرين، وخطاب "الاسلاموفوبيا" وإنتاج سياسات متشددة في الهجرة. وكما يقول محمد علي الجابري في كتابه "قضايا في الفكر العربي المعاصر"، "فإذا اجتمع خطر الهجرة، وخطر تصادم الثقافات أصبح من السهل وضع تصور لنوع من الحرب الباردة الاجتماعية بين المركز، وجزء من الأطراف على الأقل"، ولقد أصبح المركز الآن أوروبا كلها، وأصبحت الأطراف الآن البلدان المتوسطية/العربية كلها.<sup>4</sup>

ولقد تم 'أمننة' الهجرة إلى أوروبا، وبفضل خطاب "الأمننة" هذا، استطاعت النخب الأوروبية رفع قضية الهجرة من السياسة العادية إلى اعتبارها مهددة لأمن أوروبا، وهويتها. وإن الرابط بين الهجرة والأمن، وكيف تصبح عبر خطاب اجتماعي، وسياسي مسألة أمنية مهمة، يحللها المهني الأمني "ديدي بيغو" بطريقة جيدة عندما يقول إن: "الهجرة مشكلة أمن كبرى بالنسبة لأوروبا، ليست مجرد ملاحظة فقط، بل هي قوة صيغة مضمون الكلام التي تغير المدلول الاجتماعي لمفهوم الهجرة، وتحولها بقوة المفردات إلى مسألة أمن تحل بوسائل خاصة".<sup>5</sup>

### ثالثا: الوضع الأمني في منطقة البحر الأبيض المتوسط وقضية الراهن

مهما اختلفت وتعددت معاني الأمن والمفاهيم المتعلقة به تبقى أهميته بالغة وإستراتيجية خاصة حين يقترن هذا المفهوم بمنطقة من أكثر المناطق حساسية وتعرضا للتوترات والأزمات الدولية في العالم كمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وما زاد من توتر هذه المنطقة محاولة القوى الكبرى السيطرة عليه، وأرادت بسط نفوذها عليه، مما توجب أن تكيف مفهوم الأمن بالطريقة التي تخدم مصالحها الإستراتيجية، عن طريق

<sup>1</sup> عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص.16.

<sup>2</sup> سرور جرمان سرور المطيري، تغيير مفهوم الأمن القومي الكويتي ودلالاته في الفترة 1990-2013 (القاهرة- مصر: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص.09.

<sup>3</sup> عبد النور بن عنتر، "الإستراتيجية الأوروبية لمحاربة الهجرة"، العربي الجديد، (تم تصفح الموقع يوم: 2019/01/01).

<<https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/5/2>>

<sup>4</sup> عدلي أحمد منصور، الحضارة التائهة، ط.1 (المملكة الأردنية الهاشمية: شركة دار البيروني للنشر والتوزيع، 2019)، ص.275.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص.275، 276.

تطبيق نظريات واستراتيجيات تنافسية، دون إبداء أي مراعاة لطابع المنطقة الحساس والهش مما عرض/ويعرض المنطقة إلى صدمات وتهديدات أمنية خطيرة جدا.<sup>1</sup>

وعلى أساس ذلك، عرفت منطقة البحر الأبيض المتوسط لاسيما بعد نهاية الحرب الباردة اللا استقرار/ أو اللا أمن وظهور العديد من التحديات الأمنية المختلفة كالتهديد، والتلوث البيئي، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، الطائفية... الخ، هذا بصفة عامة. إذ ما يميز بيئة منطقة البحر الأبيض المتوسط الهجرة غير الشرعية وهو تحدي أساسي بالنسبة لبلدان المنطقة لاسيما بالنسبة لأوروبا بحيث يتخذ اليوم طابع "البحث عن الجذور" في أنحاء المنطقة وخارجها، بما يتواكب معه من تفجر لظاهرة انبعاث الهويات الجزئية.

موازاة لذلك، فمفهوم الأمانة يتقاطع مع مفهوم تجريم الهجرة غير الشرعية، ما يثير أسئلة تتعلق براهن هذه القضية بالبيئة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتظهر في ثلاثة أسئلة محورية:

#### - من يؤمن الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ؟

الإجابة ببساطة الفواعل من تقوم بأمانة القضية أو الظاهرة وتعتبرها كتهديد وجودي، ويمكن تمييز نوعين من الفواعل وهما "فواعل مؤمنة وفواعل وظيفية".<sup>2</sup>

وتظهر هذه الفواعل في شقين: الشق الأول يتمحور حول الفواعل، وهو يضم أولئك الذين يساهمون أو يقاومون، مباشرة أو عن طريق الوكالة، في تصميم القضايا الأمنية أو ظهورها (أمانة الفواعل، والجماهير، والفواعل الوظيفية)، أما الشق الثاني فيتضمن المواضيع التي تشكل العلاقة التي تؤطر الوضعية الأمنية، وهي وضعيات القوة (العلاقات البديلة) للفواعل، والهويات الشخصية والهويات الاجتماعية التي تكشف سلوك الفواعل، وكذلك الموضوع المرجعي والشخص المعني،<sup>3</sup> أي المرجعية الأمنية وهي هنا منطقة البحر الأبيض المتوسط.

#### - كيف تتم أمانة الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ؟

تتم عن طريق الفعل، الذي يظهر في الممارسات الاستطردية (خطاب الأمن "فكرة التهديد وحالة الطوارئ"، تدابير طارئة استجابة للأمن) وغير الاستطردية (إعادة إنتاج خطاب الأمن بالممارسات الأمنية)،<sup>4</sup> والتي تدخل ضمن مسار الأمانة قيد الدراسة، والنتيجة الشاملة تشمل السياسات والطرق

<sup>1</sup> رتيبة برد، "السياسة الأمنية الأمريكية في المتوسط"، دفاतर السياسة والقانون، ع.15 (جوان 2016)، ص.537.

<sup>2</sup> Kristína Tabačková, "Securitization of Environmental issues", (Master's thesis, MASARYKOVA UNIVERZITA, FAKULTA SOCIALNICH STUDIÍ, BRNO, 2013), p., 15.

<sup>3</sup> مرسي مشري، "أمانة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والانعكاسات"، سياسات عربية، ع.15 (جوليه 2015)، ص.64.

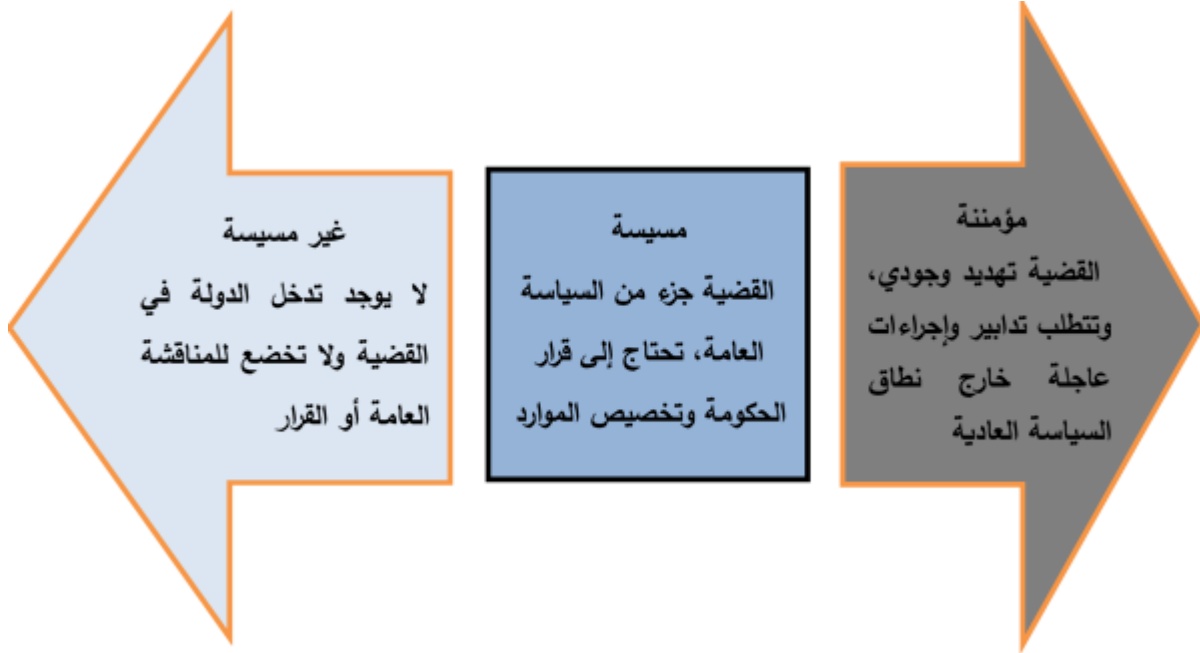
<sup>4</sup> Dominique Van Dijck, "Is The EU policy on illegal immigration securitized? Yes of Course! A Study into the dynamics of institutionalized Securitization" (paper to be presented at the 3rd Pan-European Conference on EU Politics, Istanbul, 21-23 September 2006), p.06.

التي تخلق الأمن، ويتكون هذا من العناصر التالية:1) مكونات الأمانة، 2) نوع الفعل، 3) الإستراتيجية،  
 4) السياسات الناجمة عن الأمانة.<sup>1</sup>

**- ما السياق الذي وُلدَ أمانة الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط؟**

إن الخطاب الأمني لا ينبع من فراغ بل ينتج عن سياق الحوادث والتهديدات. وعلى هذا الأساس "فإن تعامل الاتحاد الأوروبي مع قضية الهجرة غير الشرعية مر بعدة مراحل، وذلك عبر إدراجها في إطار التعاون بين الأطراف المتوسطيين، ثم التحول إلى تسييس هذه القضايا وإبرازها بصفتها

هدافا خاصة في السياسات العامة للاتحاد الأوروبي، وذلك بتخصيص الإمكانيات والميزانيات اللازمة لمواجهتها، ثم الوصول إلى المرحلة الأخيرة وهي أمانة هذه القضايا، فهي تعطي الحق للجوء إلى وسائل وإجراءات استثنائية وغير عادية لمواجهتها.<sup>2</sup> كما هو موضح في الشكل التالي:



المصدر:

Moritz Hauer, Climate Change Complexity Broadening the Horizon from Copenhagen to Paris (Thesis International Relations, MALMö University, Faculty of Culture And Society, Spring 2014), p.14.

<sup>1</sup> مرسي مشري، المرجع السابق، ص.64.

<sup>2</sup> المكان نفسه.

رابعاً: أسباب التزايد المفرط لأمننة ظاهرة الهجرة غير شرعية لدى الاتحاد الأوروبي بالمنطقة المتوسطة

إن الهجرة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة جاءت لتعمق في حالة اللايقين، تحد من سيادة الدول، وتعيق سير التعاون بين مختلف المنظمات الدولية والإقليمية كما أنها تضيي خاصة جديدة في مسار العلاقات الدولية ألا وهي "فردانية العالم" فالعلاقات المتوترة بين منطلق الدولة من جهة، والهجرة من جهة أخرى ساهم في وضع الهجرة ضمن مستويات التحليل الأمني في صورة خطر جديد مهدد للأمن الدولي.<sup>1</sup>

ولأحداث 11 سبتمبر تأثير كبير على منطلق الأمن الموجود في حقل مجلس العدالة والشؤون الداخلية للاتحاد الأوروبي بإضافة بعد جديد للاستمرارية الأمنية، فالهجرة غير الشرعية كانت في البداية تهديد حدودي ثم أصبحت متصلة بالجريمة المنظمة وأخيراً ربطت بالإرهاب في 2001 فعند فحص الوثائق والمعاهدات التي جاءت في هذه الفترة نلاحظ أن الدول الأعضاء والمفوضية الأوروبية ربطت الهجرة غير الشرعية بالإرهاب الدولي وهكذا ظهر عنصر جديد في الخطاب الأمني، فالمجلس الأوروبي في 2001 أقر أن: "الإدارة الجيدة للسيطرة على الحدود الخارجية للاتحاد ستساعد على تعزيز المعركة ضد الإرهاب".<sup>2</sup>

وتعتبر "تسوكالا أناستازيا" أن مسار أمننة الهجرة مكرس في المنظومات القانونية والقيمية لدول ومجتمعات أوروبا كنتيجة لتغير البيئة الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة فكون أن الهجرة أصبحت هاجساً أمنياً قائمة على أربعة أسباب رئيسية وهي:<sup>3</sup>

- السبب الأول: اعتبار أن الهجرة تشكل تهديداً للأمن السوسيو-اقتصادي وهي في جوهرها مرتبطة بأزمة البطالة والدولة المحتكرة.
- السبب الثاني: متعلقة بالهاجس الأمني الذي يربط في مجمله قضايا الهجرة بالسيادة والأمن القومي الداخلي.
- السبب الثالث: يتمثل في الأمن الهوياتي والثقافي المرتبط بزيادة وتنامي المخاوف والهاجس الديمغرافية التي تؤدي إلى الذوبان الثقافي وفقدان شامل للهويات الوطنية الأصلية.
- السبب الرابع: هو الأمن السياسي الذي يتعرض للتهديد نتيجة للرهانات السياسية المتعلقة بالمواطنة وتزايد الخطابات العنصرية، كره الأجانب إذن فالهجرة قضية أمنية بحتة مرتبطة بالرهانات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية للدول.

<sup>1</sup> إلياس توازي، "الأمن والهجرة: دراسة في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة" (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية: الإستراتيجية والمستقبلات، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2012/2013)، ص.58.

<sup>2</sup> سميرة سليمان، "دور البيروقراطيات الدولية في أمننة قضيتي تغير المناخ والهجرة غير الشرعية" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2011/2012)، ص.91.

<sup>3</sup> إلياس توازي، المرجع السابق، ص.62.

• ويمكن إضافة سبب خامس؛ دور الإعلام في أمنة الهجرة وربطها بالتهديدات الأخرى؛ بحيث تعتمد الحكومات والدول الأوروبية بصفة متزايدة على تصور وسائل الإعلام والاتصال في صوغ سياساتها للهجرة، نظرا لقدرة الإعلام على صناعة رأي وطني تجاه أي قضية، كما تستخدم هذه الحكومات وسائل الإعلام من أجل توجيه الرأي العام الوطني والدولي في اتجاه يخدم مصالحها، وهو في هذه الحالة توجيه من أجل أمنة الهجرة بشقيها الشرعية وغير الشرعية.<sup>1</sup>

وعلى هذا الأساس، اعتمدت أوروبا إستراتيجية لمحاربة الهجرة غير الشرعية وهي كما يلي:<sup>2</sup>

- (1) تكثيف استخدام الأدوات الأمنية لمحاربة الهجرة السرية للحد منها (محاولة اعتراض القوارب وإجبارها على العودة من حيث أتت...)، حيث تستثمر مبالغ مالية معتبرة في أنظمة المراقبة الالكترونية لحماية الحدود، وفي استحداث مؤسسات، مهمتها مراقبة الحدود وحمايتها، وأهمها وكالة فرنتراكس التي أنشئت في 2004، ومقرها وارسو، وميزانيتها السنوية تقدر حاليا بحوالي 90 مليون يورو.
- (2) إيجاد ما يمكن أن نسميها مناطق عازلة بين الحدود الجغرافية-المؤسسية للاتحاد الأوروبي وحدوده الأمنية، برسم هذه الأخيرة، بعيدا عن الأولى، من خلال المناولة الأمنية التي تقوم بها دول جنوب المتوسط لحساب أوروبا (اتحاد ودولا أعضاء). والهدف نقل محاربة الهجرة من حدود الاتحاد إلى عمق تراب دول جنوب المتوسط، بل إلى حدودها الجنوبية (الصحراوية-الساحلية) بتحويلها إلى نقاط مراقبة وتفتيش عن بعد (بعيدا عن تراب دول الاتحاد).
- (3) الضغط على الشركاء المتوسطيين، لاسيما دول المغرب العربي، لإبرام اتفاقات حول ترحيل المهاجرين. وهنا، تريد دول الاتحاد تطبيق قاعدة أوروبية في مجال طلب اللجوء على الهجرة السرية، فهذه القاعدة تقول إن الدولة (العضو في الاتحاد) التي دخل منها طالب اللجوء هي من يتكلف به، ويتولى دراسة ملفه.
- (4) الضغط على الدول المغاربية لتغيير تشريعاتها الوطنية، لتتماشى والتشريعات الأوروبية في هذا المجال، بمعن تصدير النموذج الأوروبي لأمنة الهجرة وتجريمها. وبالفعل عدلت الدول المغاربية (المغرب في 2003، تونس وليبيا في 2004، الجزائر في 2008 و2009) تشريعاتها نزولا عند رغبة أوروبا وخدمة لمآرب سياسية محلية أيضا (الهجرة السرية أصبحت هما مغاربيا أيضا، كما أن أمنة الهجرة وتجريمها يتوافقان والمنظومة التسلطية القائمة في هذه الدول) حيث جرمت الهجرة الوافدة والمغادرة.
- (5) تفضيل "الاستقرار التسلطي" على الاستقرار الديمقراطي، بمعنى التعامل، بل وحتى حماية أنظمة تسلطية ما دامت تقوم بالمناولة الأمنية لحساب الاتحاد الأوروبي، وتحارب الهجرة على أراضيها، سعيا إل منع المهاجرين المغاربية، وخصوصا الأفارقة من عبور المتوسط.

<sup>1</sup> مرسي مشري، المرجع السابق، ص.64.

<sup>2</sup> عبد النور بن عنتر، "الإستراتيجية الأوروبية لمحاربة الهجرة"، المرجع السابق.

وهذا التزايد المفرط من طرف الاتحاد الأوروبي لأمننة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالمنطقة المتوسطة أدى إلى نتيجتين هما:<sup>1</sup>

(أ) نتيجة سلبية: أدت إل ردود فعل عنيفة داخل المجتمعات بأشكال أدت إلى قيام معضلات أمنية، واجتماعية، لأن أمننة قضية الهجرة غير شرعية هنا، تترك المهاجر في رحمة السياسة الاضطرارية، التي تحكمها أحكام الطوارئ، والأحكام الاستثنائية.

(ب) نتيجة إيجابية: التموضع الحضاري أصبح معنيا بالهجرة، ليس باعتبارها قضية اقتصادية فقط، بل باعتبارها سلسلة من الشراكة الحضارية: اجتماعيا، وثقافيا، وإنسانيا، بتشجيع التعاون، للحد من هذه الهجرة من خلال تنمية مجتمعات بلدان المنشأ، وتشجيع التفاهم بين الثقافات، والأديان، واحترام الحقوق الاجتماعية، والأساسية، للمساعدة على دمج المهاجرين في مجتمعات بلد المهجر.

### الخاتمة

من خلال ما تم التقدم به من عرض في هذه الدراسة يمكن أن نصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

- لا يجب توسيع مفهوم الأمن لأن ذلك يجعله شاملا إلى درجة يغدو عديم المعنى، لأنه حسب ما يتضح من مصطلح الأمننة لا معنى لها، أو بالأحرى هي مُشكّلة بحد ذاتها.
- إن نظرية الأمننة لا تعمل بالطريقة المطروحة في بعض الدول لاسيما المتخلفة لأن هذه الأخيرة تفتقد للسياسة العادية بكل بساطة لانعدام الديمقراطية فيها، حتى ولو طبقتها الدول المتوسطة لاسيما المغاربية منها لا تأتي بالنتائج لأن الأنظمة ببساطة تسلطية.
- غاية مفهوم الأمننة بصفة عامة وأمننة الهجرة غير الشرعية بصفة خاصة، هو التعبير عن التوجهات السياسية للدول الأوروبية، حيث نجد دائما الغلبة لها كقوى كبرى وتخضع لمنطق الاعتبارات المصلحية لأوروبا دون مراعاة المعايير الأخلاقية بين ضفتي المتوسط أثناء اتفاقيات الشراكات المبرمة بين الطرفين.
- أن أهمية المنطقة المتوسطة تزايدت في هذه المرحلة كون الأمن الاقتصادي يشكل جوهر السياسات الأوروبية، فمصير استقرار المنطقة كلها متعلق بعلاقات التعاون والتفاعل الاقتصادي بين أوروبا ودول الضفة الأخرى لاسيما المغاربية منها ومرهون بأمننة الهجرة غير الشرعية وربطها بالتهديدات الأمنية الأخرى.
- الاتحاد الأوروبي من خلال أمننة الهجرة غير الشرعية بالمنطقة المتوسطة يحاول أن يربط بين النظري والإجرائي؛ فنظرية الأمننة نظريا قدمت لنا استبصارات تخص اللعبة اللغوية الأمنية، وفي حالة الاتحاد الأوروبي هناك اتصال ما بين الخطاب وفعل الخطاب، أي ما بين الجانب اللغوي والجانب

<sup>1</sup> عدلي أحمد منصور، المرجع السابق، ص.276.

الامبريقي، أسفر على عملية استدلالية متميزة متعلقة بالتحركات الأمنية والإجراءات الاستثنائية المتخذة من طرفه لمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

والنتيجة التي تؤكد عليها، أن ما يحتاجه البحر الأبيض المتوسط، الاستقرار والأمن بكل أبعاده، وليس الأمانة، وهيمنة نظرية مركزية واحدة على المنطقة، متعصبة بذلك لشرعية السياسات والإجراءات الأوروبية، فالمنطقة تحتاج إلى إعادة هيكلة تستند لمعيار وظيفي هو الاستجابة وفقا لاحتياجات الفرد في المجتمع.

قائمة المراجع:

1/ باللغة العربية

الكتب:

- المطيري، سرور جرمان سرور. تغيير مفهوم الأمن القومي الكويتي ودلالاته في الفترة 1990-2013. القاهرة- مصر: المكتب العربي للمعارف، 2015.
- بن عنتر، عبد النور. البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي. الرويبة- الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005.
- طشطوش، هايل عبد المولى. الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد. الأردن: دار المنهل، 2012.
- جرجس، ميلاد الفى. مبادئ الصحافة الدولية. المنهل: منصة للكتب الالكترونية في العالم العربي، 2017.
- أحمد منصور، عدلي. الحضارة التائهة. ط1. المملكة الأردنية الهاشمية: شركة دار البيروني للنشر والتوزيع، 2019.

المجلات العلمية:

- برد، رتيبة. "السياسة الأمنية الأمريكية في المتوسط"، دفا تر السياسة والقانون. ع.15 (جوان 2016).
- مشري، مرسى. "أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والانعكاسات". سياسات عربية. ع.15 (جولية 2015)،

مذكرات جامعية:

- سليمان، سميرة. "دور البيروقراطيات الدولية في أمننة قضيتي تغير المناخ والهجرة غير الشرعية". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2011/2012.

- توازي، إلياس."الأمن والهجرة: دراسة في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة".مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية: الإستراتيجية والمستقبلات، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2013/2012.

روابط الانترنت:

- بن عنتر، عبد النور."الإستراتيجية الأوروبية لمحاربة الهجرة"، العربي الجديد.تم تصفح الموقع يوم: 2019/01/01 <[https:// www.alaraby.co.uk/opinion/2015/5/2](https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/5/2)>

/2 باللغة الأجنبية:

- Sezer Özcan, "Securitization of Energy through the Lenses of Copenhagen School ".paper prepared for the 2013 Orlando International Conference, 21-23 March, 2013."West East Institute, Orlando/USA".
- Robin E Walker and Annette Seegers."Securitisiation: The case of post-9/11 United States Africa policy".*Scientia Militaria, South African Journal of Military Studies*. Vol.40, Nr. 2(2012).
- Tabačková, Kristína."Securitization of Environmental issues".Master's thesis, MASARYKOVA UNIVERZITA, FAKULTA SOCIALNICH STUDIÍ, BRNO, 2013.
- Van Dijck, Dominique."Is The EU policy on illegal immigration securitized? Yes of Course! A Study into the dynamics of institutionalized Securitization" . paper to be presented at the 3rd Pan—European Conference on EU Politics, Istanbul, 21-23 September 2006.
- Hauer, Moritz.Climate Change Complexity Broadening the Horizon from Copenhagen to Paris. Thesis International Relations, MALMö University, Faculty of Culture And Society, Spring 2014.

## العراق في الاستراتيجية الروسية

### Iraq in the Russian strategy

ا.م.د حيدر علي حسين، الجامعة المستنصرية

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد / العراق

#### Abstract:

The Middle East is an important place in Russia's strategy to play a new international role. This strategy works with shifting the standards of strength, conflict and crises in the Middle East to the exploitation of conditions and the exploitation of new variables through the flexibility of strategic performance to establish new regional alliance

If the Middle East is a vital area for Russia, especially the Arab region, Iraq is part of Russia's interest and objectives, where energy sources, geo-strategic status and role in future plans and mutual interests. So to say that Iraq has an advanced position in Russian strategy is more objective, especially with the changes taking place in the regional environment in the Middle East.

#### ملخص:

مع التغيير الكبير في الدور الروسي في الشرق الاوسط الساعي نحو استعادة المكانة والقوة والفاعلية ، فان القول بأن العراق يحظى بمكانة متقدمة في الاستراتيجية الروسية يكون على مستوى عال من الدقة والموضوعية .

وينبع ذلك من عدة نقاط جوهرية لعل ابرزها الرغبة الروسية بالعودة وبقوة لممارسة دور دولي جديد بعد حقبة من التراجع والانكفاء بالإضافة الى ارتباط ذلك الاهمية بالعراق بعده نقطة للتحرك الروسي في المرحلة الراهنة وامتداداتها المستقبلية هذا الى جانب ادراك الرؤية والكيفية التي تنظر وتتحرك بها السياسة الروسية تجاه العراق ، لذا كان من المهم ان نركز في دراستنا على الادراك الاستراتيجي الروسي لمكانة العراق، وكيفية التحرك استجابتا لهذا الادراك ومدى انعكاس الرؤية الاستراتيجية الروسية على الوضع العراقي .

الكلمات المفتاحية: استراتيجية روسية ، مكانة العراق ، شرق اوسط ، ادراك استراتيجي روسي ، سياسة روسية

## مقدمة :

تحتل منطقة الشرق الاوسط مكانة مهمة في الاستراتيجية الروسية الساعية الى ممارسة دور جديد على الساحة الدولية. وتعمل هذه الاستراتيجية في ظل تحول معايير القوة والصراع والازمات التي تمر بها منطقة الشرق الاوسط على توظيف المعطيات الراهنة واستغلال المتغيرات الجديدة من خلال مرونة الاداء الاستراتيجي لإقامة تحالفات ومحاور جديدة في المنطقة .

وإذا كانت منطقة الشرق الاوسط تمثل مجالاً لروسيا، وبخاصة المنطقة العربية، فإن العراق يقع ضمن الدائرة الاوسع للاهتمام والاهداف الروسية، حيث مصادر الطاقة والمكانة الجيوستراتيجية والدور في الخطط المستقبلية والمصالح المتبادلة .

لذا فإن القول بأن العراق يحظى بمكانة متقدمة في الاستراتيجية الروسية يكون على مستوى عال من الدقة والموضوعية وبخاصة في ظل التحولات التي تشهدها البيئة الإقليمية في الشرق الاوسط وكذلك على المستوى الدولي .

اهمية الدراسة: تنبع اهمية هذه الدراسة من عدة نقاط جوهرية، فهي تعالج موضعا حيويًا يسلب الضوء على استراتيجية روسيا القطب العائد الى الساحة الدولية بعد حقبة من التراجع والانكفاء بالإضافة الى ارتباطه من حيث الاهمية بالعراق بعده نقطة للتحرك الروسي في المرحلة الراهنة وامتداداتها المستقبلية ، هذا الى جانب ادراك الرؤية والكيفية التي تنظر وتتحرك بها السياسة الروسية تجاه العراق وبالتالي معرفة مكانة العراق في الاستراتيجية الروسية.

اشكالية الدراسة: تتلخص في الكيفية التي يمكن ان ندرس فيها الادراك الاستراتيجي الروسي لمكانة العراق، وكيفية التحرك استجابتا لهذا الادراك ومدى انعكاس الرؤية الاستراتيجية الروسية على الوضع العراقي .

الفرضية: يستند البحث الى افتراض اساس مفاده، ان تحولات القوة وتصاعد وتيرة الصراع الدولي على المناطق الاستراتيجية لا سيما في الشرق الاوسط وتعدد انماطه، زاد من حاجة روسيا الى اقامة محاور استراتيجية وبناء تحالفات جديدة لاستعادة مكانتها الدولية، لذا فإن التوجه الروسي نحو العراق يقع ضمن الاستراتيجية الروسية بعده منطقة ارتكاز تعول عليها روسيا في اطار اعادة توزيع القوة والادوار في الشرق الاوسط .

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي كأساس لعرض السياسة الروسية تجاه العراق ومن ثم ركن الى التحليل لدراسة ابعاد الاستراتيجية الروسية ومستقبلها تجاه العراق بالإضافة الى المنهج الاستقرائي الذي يطرح امكانية قراءة المعطيات والعمل على تحليلها .

الهيكلية تم توزيع البحث الى خمسة محاور، عالج الاول موضوع العراق في المدرك الاستراتيجي الروسي ، اما المحور الثاني فقد سلط الضوء على التحول الاستراتيجي الروسي نحو العراق بعده توجهها استراتيجيا، في حين

ناقش المحور الثالث موضوع اهداف ومحددات التحرك الروسي تجاه العراق، اما المحور الرابع فقد عالج تطبيق استراتيجي للتوجه الروسي نحو العراق. اما الخامس فجاء بعنوان مستقبل الاستراتيجية الروسية تجاه العراق .

### المحور الاول: العراق في المدرك الاستراتيجي الروسي:

يعد وصول فلاديمير بوتين الى رأس السلطة في روسيا عام 2000 انتقاله نوعية وحالة من التحول في البناء الاستراتيجي الروسي على مستوى الفعل والاداء الخارجي، فمن هذا التأريخ بدأت روسيا بالظهور من جديد على الساحة الدولية. فقد اتجه الرئيس بوتين نحو تبني مبدا النهوض بروسيا على الصعيد السياسي وتنظيم الحياة السياسية، وانتشالها من حالة الفوضى والصراع نحو الصعود والريادة على المستوى الدولي. كما تبني نهجا براغماتي يستند الى المصالح بدرجة عالية من المرونة بعيدا عن الرؤية الايديولوجية الضيقة .

وينبغي التأكيد على الترابط الوثيق بين الاستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط، وطريقة رؤيتها للتعامل مع التحولات الجارية ضمن نطاقه بالمصالح الوطنية الاستراتيجية، التي تهدف الى استعادة المكانة كدولة عظمى، مما شكل اساسا للمسعى الروسي لتعزيز النفوذ في المنطقة<sup>1</sup>. وذلك لمجموعة من الاهداف : أولها، العوامل الجيوستراتيجية المتمثلة في اتجاه روسيا إلى تعزيز تواجدها في البحر الأسود والبحر المتوسط بعد ضم شبه جزيرة القرم لروسيا عام 2014. وهوماتضمنته العقيدة العسكرية البحرية الجديدة التي صدق عليها الرئيس بوتين في 26 يوليو 2015، حيث نصت الوثيقة على ضمان وجود عسكري بحري دائم لروسيا في البحر المتوسط ، وتعزيز المواقع الاستراتيجية لروسيا في البحر الأسود ردا على تحركات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في البحر الأسود على خلفية الأزمة الأوكرانية<sup>2</sup>.

ثانها، إلحاح التهديد الذي يمثله تصاعد الإرهاب في المنطقة والذي طال روسيا وفضائها السوفيتي السابق.

ثالثها، إن الأمن القومي الروسي بأبعاده الاقتصادية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمنطقة نظراً لحيوية دور دول المنطقة، خاصة المملكة العربية السعودية، في إطار منظمة أوبك في تحديد أسعار النفط.

رابعها، التغير في ميزان القوى الدولي مع تصاعد القدرات الروسية والتراجع النسبي في الاداء الامريكي. فالنظام الدولي قد تغير بالفعل باتجاه التعددية، وعودة روسيا كقوة فاعلة أصبح واقعاً نتيجة النمو المضطرد في قدراتها الشاملة على مدى العقد ونصف الماضيين.

<sup>1</sup>نوار جليل هاشم، أمجد طعمة، "الموقف الروسي من الثورات العربية: ليبيا، ومصر، وسورية أنموذجا"، دورية سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2015، ص116-117

<sup>2</sup>نورهان الشيخ، صعود الدور الروسي في المنطقة: الدوافع والأبعاد، اراء حول الخليج / العدد 103 &option=com\_content172&Itemid=08-30-07-28-12-3609:2015http://araa.sa/index.php?view=article&id=

وتعمل روسيا في هذا الجانب، على صيانة وتعزيز علاقاتها الخاصة مع بعض الأطراف الإقليمية، واقامة نقاط ارتكاز استراتيجية لها في المنطقة بعدهم من متطلبات المهمة للأمن القومي الروسي، لند نجد ان روسيا انتقلت الى مرحلة التوجه نحو اطراف اقليمية تتمتع بمكانه جيوسراتيجية وتنظر اليها روسيا كمناطق تتركز فيها المصالح بشكل فاعل.

وهنا يبرز العراق كأحد اهم الاطراف الاقليمية المستهدف من الاستراتيجية الروسية. فهو يقع في قلب الاهتمام الاستراتيجي الروسي بغية اقامة تحالف معه للحصول على موطن قدم فيه وضمن نطاق المنطقة التي يقع فيها. ولا بد ان نشير الى ان دوائر صنع السياسة الروسية، بدأت بوضع استراتيجيات جديدة لتجديد المصالح في العراق انطلاقا من رؤية مفادها "ان العراق يقع ضمن المحاور التي تتركز فيها المصالح القومية الروسية" وهو جزء منهم من مرتكزات الامن القومي الروسي. وهذا ما يصب في مصلحة استمرار رغبة روسيا بتأدية دور اكبر في منطقة الشرق الاوسط. كما ان العودة الى المكانة الدولية يتطلب من روسيا التدخل المحسوب طبقاً لمصالحها الفعلية التي تستلزم الاداء الفاعل<sup>1</sup>.

وعلى هذا الاساس نجد ان السياسة الروسية دأبت للحفاظ على علاقات جيدة مع العراق كما تعمل على تعزيز مكانتها ضمن مدركات الاستراتيجية العراقية ودعمه من اجل ابعاده عن مخاطر التفكك والانهار. لذا فإن روسيا تنظر الى العراق ضمن المحور الاقليمي في الشرق الاوسط الذي ينبغي ان لا يكون بعيدا عن النطاق الاستراتيجي الروسي.

ونتيجة لانفراد الولايات المتحدة بالسياسات في العراق واستحوادها على المصالح في هذا البلد فان الصراع على النفوذ في المنطقة برز الى السطح بعد ان قررت روسيا الظهور بقوة على مسرح الاحداث في المنطقة وهذا نتيجة بروز أدوار إقليمية لها ادوار محددة ولها ارتباطات سياسية واستراتيجية خارجية، بالإضافة الى قوة بعض القوى الاقليمية وامكانية خروجها عن السياقات الاستراتيجية التي تعمل روسيا على صيانتها لاستمرار التوازنات الاقليمية .

على هذا الاساس نرى ان السياسات الروسية تجاه العراق تجلت بشكل واضح من خلال رفض الصراع الداخلي، وتأكيد موقف روسيا في دعم العراق في حربه ضد الارهاب، والسعي الى اقامة تحالف محوري يكون العراق جزءا منه<sup>2</sup>، الى جانب ذلك ان السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق تنطلق من رؤية تركز على إيلاء أهمية للقيمة الجغرافية والاستراتيجية للعراق، باعتباره يمثل مكان الصدارة في سلم الاهتمامات العالمية، وأنه لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل بعيداً عن وجود نفوذ له فيه ضمن نطاقه الجيوستراتيجي، حيث تدرك

<sup>1</sup>بيداء محمود احمد، السياسة الروسية تجاه المنطقة العربية 2000- 2012 عرض كتاب، جريدة الصباح الجديد، على الرابط:

<http://www.newsabah.com/wp/newspaper/43528>

<sup>2</sup>جريدة الزمان الدولية العدد 4199 التاريخ «14»5«2012

روسيا جيدا ان العراق يؤثر بشكل فاعل في الية صياغة التوازنات الاقليمية ومسار التحالفات بين القوى الدولية<sup>1</sup>.

ويقع الادراك الاستراتيجي الروسي ازاء العراق ضمن محور الصراع المتصاعد بين واشنطن وموسكو، اذ يعكس هذه الصراع رغبة روسية في ترسيخ وضع جديد في المنطقة بوجود مؤثر باعتبار أن الدور الحالي محدود نسبيا ولا يؤشر الى توجه حقيقي في تغيير موازين القوى على أرض الواقع، لمواجهة دور امريكي مدافع عن المصالح ويسير نحو استمرار الانفراد بالقرار السياسي والامني فيها.

وهذا ما يمنح العراق دورا محوريا في اعادة ترتيب وتحقيق الاهداف الروسية بعده بيئة شبه مؤهلة للولوج فيها وتحقيق التأثير في التوازن الاستراتيجي والوصول الى مرحلة امتلاك القدرة على فرض خيارات في المنطقة بالاتجاه الذي يمكن من خلاله الذهاب الى تفاهات مرحلية مع الولايات المتحدة<sup>2</sup>.

### المحور الثاني : تحول استراتيجي روسي نحو العراق :

الى جانب المكاسب السياسية والامنية والعسكرية التي تسعى روسيا الى تثبيتها من وراء الاداء الاستراتيجي نحو العراق، فهي تعمل ايضا من أجل شراكة استراتيجية اقتصادية وتقنية تجلب عائدا اقتصاديا مباشرا لها، ولذلك كانت المصالح الروسية في المنطقة ترتبط بالدول ذات القطاعات النفطية للتركيز على مصادر الطاقة ومنها بلا شك العراق، ومن خلال التعاون أصبح لروسيا مصالح مشتركة مع الدول العربية عليها أن تحافظ عليها حتى مع بداية التغيير في الأنظمة العربية<sup>3</sup>.

ولو القينا نظرة سريعة على طبيعة الاستراتيجية الروسية تجاه العراق وطبيعة العلاقات بين الجانبين فتجدد الإشارة الى ان للاعتبارات الإيديولوجية دورا حاكما في هذا الجانب، مما كان احد اهم الاسباب التي اعاقت تطور العلاقات الروسية العراقية .

وفي ظل إعادة هيكلة السياسة بعيدا عن الايديولوجية وتصاعد مكانة الاولويات الاقتصادية كمحدد حاكم للسياسة الخارجية، أصبحت السياسة الروسية أكثر سعيا لتحقيق المصالح الروسية على مختلف المستويات السياسية والامنية والاقتصادية. وانطلاقا من اعتبارات مصليحه واقتصادية واضحة، بدأت روسيا بتطوير

<sup>1</sup> ينظر : أحمد عبد الله الطحلاوي، استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية، المركز العربي للدراسات والبحوث ، 6/ نوفمبر 2014، <http://www.acrseg.org/16360>

<sup>1</sup> ميثاق مناحي العيساوي، العراق بين تحالفين: قراءة في التحديات الدولية والإقليمية مركز الدراسات الاستراتيجية/ قسم الدراسات الدولية على الرابط :

<http://www.fcdrs.com/includes/download.php?type=article&aid=286>

<sup>2</sup> هكذا تؤسس روسيا لخارطة جديدة للشرق الأوسط، مركز الروابط للدراسات والبحوث الاستراتيجية على

<http://rawabetcenter.com/archives/8387>

الرؤية الاستراتيجية للتحرك تجاه مكامن المصالح في الشرق الاوسط وكان العراق من ابرزها ليعبر هذا المنهج عن التحول في السياسة الروسية تجاه المنطقة بشكل عام

وفي هذا الاطار تدرك روسيا ان التحرك صوب العراق سيحقق اهدافا مرحلية ومستقبلية في عموم المنطقة، حيث سيمكن التقارب مع العراق من الترابط من المنطقة الممتدة من آسيا الوسطى إلى الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط.<sup>1</sup>

ان روسيا تعمل بشكل حثيث على الحد من الدور الامريكي المنفرد في العراق من خلال الدخول في تفاعلات العراق السياسية والامنية من خلال تكوين محور جديد يضم ايران وسوريا ايضا وهذا سوف يؤثر في البنية الاستراتيجية الشرق اوسطية.<sup>2</sup>

ولا يقف الامر عند التحرك من الجانب الروسي، فالعراق ايضا له اهدافه الاستراتيجية من ابراز مكانته ودوره بالنسبة للسياسة الروسية، بالإضافة الى ذلك فان العراق يسعى الى الاستفادة من العودة الروسية القوية في القضايا الدولية، لذا فإن الدوافع العراقية في توسيع مساحة التحرك الخارجي بما قد يسهم في تغيير مسار الازمات الداخلية الامنية والاقتصادية، لذا فان الادراك الواقعي للحاجة المتبادلة دفع نحو قبول التحرك الروسي وتوظيف الرغبة الروسية بالتحرك واستغلال التغييرات المتسارعة في السياسة الامريكية والارتباك الذي تعاني منه. وتجلى هذا التحرك والقبول من استجابة لأدراك الطرفين لأهمية اقامة علاقات متطورة في الجوانب الامنية والاقتصادية، وتطبيقا لهذا التحرك احتل العراق في عام 2014، المرتبة الثانية من حيث حجم الصادرات من الأسلحة الروسية بعد الهند، حيث بلغت (11% من الصادرات العسكرية الروسية)، وبهذا فان روسيا اصبحت ثاني أكبر مورد للأسلحة إلى العراق بعد الولايات المتحدة.

وهنا لا بد من التأكيد على ان اعتبارات المصلحة القومية كانت بمثابة المنطلق فيما يخص السياسة الروسية تجاه العراق بعد عام 2003. وعلى هذا الاساس سعت روسيا للحيلولة دون تعرض تلك المصالح لأي تهديد مهما كان مصدره، عبر تعزيز العلاقات مع النظام الجديد في العراق والحفاظ على ديمومة تلك المصالح والتعاون ولاسيما في المجال العسكري<sup>3</sup>

ويرى المحللون ان هذا التحول نحو العراق هو استجابة واقعية لأدراك القيادة الروسية بوجود تغيير للمكانة الامريكية في القرار العراقي، كما يعد اشارة على وجود توجه عراقي لانتهاج مسار مختلف نسبيا عن السياسة

<sup>1</sup>التحول الاستراتيجي: لماذا تريد إيران دعوة روسيا إلى العراق ، ترجمة وتحرير فتحي التريكي - الخليج الجديد <http://thenewkhalij.org/ar/node/24281>

<sup>2</sup>نموذج القطب العائد أكبر عملية تحول استراتيجي في التاريخ ... الإطلالة الجديدة على الشرق الأوسط وخلفيات الصعود الروسي، صحيفة المراقب العراقي، <http://www.almuraqeb-aliraqi.org/archives/20731>

<sup>3</sup>سليم كاطع، محددات السياسة الروسية تجاه العراق بعد عام 2003، مركزالمستقبل للدراسات الاستراتيجية 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 2016 - السنة السابعة - العدد 1605، ص 15

الامريكية في قضايا التقارب مع القوى الكبرى الاخرى وقضايا اخرى، ويأتي ايضا كمحاولة لإحياء التحالف مع العراق الذي تلاشى بعد الهيمنة الامريكية بشكل كامل.

لذا نجد ان هناك استجابة روسية للتوجه نحو الالتزام بالتعهدات تجاه العراق سواء في مجال التسليح والدعم السياسي. هذه التحولات تدفع القيادة الروسية أكثر الى الاهتمام بالعراق وإعادة إحياء المعاهدات والاتفاقات التي أبرمتها الحكومات السابقة. حيث تنظر دوائر صنع القرار في روسيا الى ان محورا جديداً يضم العراق يمكن ان يمنح روسيا نقطة وثوب أكبر في منطقة الشرق الأوسط.

كما ويعد المحللون عودة العراق الى التسليح الروسي جزءاً من سياسة تقوية النفوذ الروسي في المنطقة. كما أن هذا المحور الذي يضم ايران وسوريا ايضا سيعطي موسكو ورقة قوية إضافية في الأزمة السورية في ظل مواقف روسية وعراقية متشابهة في ما يتعلق بضرورة الحل السياسي للأزمة السورية.

### المحور الثالث : اهداف ومحددات التحرك الروسي تجاه العراق

عند الحديث عن محددات وأهداف السياسة الخارجية الروسية، ينبغي القول، بأن روسيا شأنها شأن الدول الكبرى توازن بين المحددات المحلية والدولية، وبين الاعتبارات الداخلية والخارجية، بل وتسعى لأن توظف السياسة الخارجية بما يتفق ومصالحها الداخلية. وعند الحديث عن الدور الروسي في العراق، فلا يمكن فهم المحددات دون النظر إلى جذور هذا الدور، سيما في ظل الحقبة السوفيتية كمدخل لقراءة الدور الراهن، أو فهم مدى إمكانية إعادة تفعيله. فقد ارتبط العراق كباقي دول المنطقة بعلاقات استراتيجية مع الاتحاد السوفيتي السابق، وهو الآن في طور تعميق هذه العلاقات مع الوريثة الروسية، وذلك من خلال متابعة الموثيق والمعاهدات المبرمة مع السوفييت، مع الأخذ بعين الاعتبار اختفاء الطابع الأيديولوجي الذي كان ينطلق منه الاتحاد السوفيتي. وهذه العلاقات الروسية مع دول المنطقة لا تزال تحتفظ بأسبابها، خاصة أن روسيا ما زالت تمسك بأكثر من ورقة من أوراق اللعبة السياسية، من خلال علاقاتها المتميزة والتاريخية مع الجزائر وسوريا والعراق وإيران ولبنان وفلسطين. وعلى هذا، يمكن تحديد ثلاث اهداف أساسية للسلوك الاستراتيجي الروسي تجاه العراق، والمنطقة بشكل عام :

الأولى: الدخول في منافسة مع الولايات المتحدة والسعي لأرباك سياستها عن طريق عرقلة اهدافها في المنطقة، من خلال اداء اكثر فاعلية على محاور متعددة وفي محاور نفوذها المهمة كالعراق، وهذا نابع من معرفة القيادة الروسية بأهمية إعادة صياغة موازين القوى العالمية وبذلك فإنه يمكنها رفض التسليم ببقائها بمثابة قوة عالمية من الفئة الثانية، والإصرار على ضرورة إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي.

والثانية: هناك ترابط وثيق بين الاهداف والمصالح الاقتصادية الروسية في منطقة الشرق الأوسط. فروسيا قد نجحت في عهد الرئيس بوتين في التوفيق بين أهدافها الاقتصادية بالمنطقة، ومصالحها الاستراتيجية .

والثالثة: ذات بعد امني حتمته القواعد الجغرافية والديمغرافية، وهنا يمكن القول إن السياسة الخارجية الروسية الجديدة تشرع من رؤية ترتكز على إيلاء أهمية للقيمة الجغرافية والاستراتيجية لعدد من دول المنطقة كسوريا والعراق، باعتبارهما يحتفظان بمكان الصدارة في سلم الاهتمامات العالمية، وأنه لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل بعيداً عن التأثير في المنطقة ودولها الرئيسة ذات الأهمية الاستراتيجية، فروسيا تقدر عاليا مدى أهمية ودور العراق المستقبلي في تقرير مراكز التوازنات بالنسبة للقوى الدولية، ومكانته في تحديد نفوذ أي قوة دولية<sup>1</sup>.

ويمكن القول ان الرؤية الروسية للعراق في اطار التوجه الاستراتيجي وطبيعة العلاقات بين الطرفين ستكون محددة بعدة معطيات، لعل الابرز منها هو، ما يمكن ان يقدمه العراق لروسيا، اي ما يملكه العراق من امكانيات اقتصادية وثروات نفطية، بالإضافة للمكانة الجيوستراتيجية في المنطقة، ومدى الفائدة التي يمكن ان يمثلها العراق سياسيا فيما يتعلق بالسياسة الروسية في الشرق الاوسط في المرحلة الراهنة، الى جانب القيمة الاستراتيجية التي يمكن ان تكتسبها روسيا من جراء ادائها الاستراتيجي تجاه العراق في ظل الصراع الدائر في المنطقة على التوازنات والتحالفات، بالإضافة الى أهمية الساحة العراقية في محاربة العراق من قبل روسيا. ولا يتوقف الامر عند هذا الحد فهناك محددات مهمة تتمثل في المتغير الامريكي الذي يعد الاكثر تأثيرا في الرؤية الروسية للعراق وحتى مستقبل العلاقات العراقية الروسية، بالإضافة الى كونه محددًا يؤثر في توجهات العراق الخارجية، حيث تشكل التدخل الامريكي في العراق منعطفا مهما في علاقات العراق الدولية والاقليمية من حيث المدلول السياسي، وكذلك من حيث تداعياته المرحلية والمستقبلية على العلاقات بين دول الاقليم والقوى الدولية ذات المصالح المباشرة في المنطقة<sup>2</sup>.

ان الحديث عن طبيعة الاستراتيجية الروسية تجاه العراق كجزء من العلاقات الروسية-العراقية المستقبلية يكشف اثر المتغير الامريكي فيها بتوجهات سياسة وامنية واقتصادية، كون هذا الموضوع يتعلق بالنفوذ والامريكي في المنطقة. لا سيما وان ملامح المستقبل العراقي هي قيد التشكيل وما يزال العراق محكوما بالمتغير الامريكي، وهناك نقطة جوهرية اخرى غاية في الأهمية فيما يتعلق بالمحددات الروسية تتمثل في الكيفية التي تعمل بها روسيا لجعل العراق حليفا استراتيجيا مهما في منطقة الشرق الاوسط وقدرة السياسة الروسية على مواجهة الولايات المتحدة في مناطق نفوذها والتي يمثل العراق احد اهم محاورها<sup>3</sup>.

وبالاستناد الى هذه المعطيات، يمكن القول ان الاستراتيجية الروسية تجاه العراق بأهدافها ومحدداتها واولوياتها انطلقت من اعتبارات المصلحة القومية الروسية في الحفاظ على مصالحها في المنطقة عموماً وفي

<sup>1</sup> يفجيني بريماكوف، "بغداد وموسكو: افاق للتعاون وتحفظات على الانتخابات"، جريدة الشرق الاوسط، العدد ٢٠٠٤.

<sup>2</sup> ايفانوف سندعم العراق بقوة لبناء دولة مستقرة وديمقراطية موحدة"، جريدة الشرق الاوسط، العدد ٩٨٤٨.

<sup>3</sup> موسكو تؤكد رغبتها في عراق مستقل وتبحث مع زباري التدخلات الاقليمية، جريدة الشرق الاوسط، العدد ٢٠٠٥/٩/٢٠٠٣، ١٠٥٢٣.

العراق على وجه الخصوص، والحيلولة دون تعرض تلك المصالح لأي تهديد مهما كان مصدره، عبر تعزيز العلاقات مع العراق والحفاظ على ديمومة تلك المصالح والتعاون ولاسيما في المجال العسكري.

ان طبيعة التحولات التي تشهدها الساحة العالمية في العديد من القضايا ، وانعكاساتها على كثير من المناطق وفي مقدمتها منطقة الشرق الاوسط، عزز امكانية تطور التوجهات الروسية تجاه العراق ومما ساعد على ذلك مجموعة من العوامل لعل اهمها:

- التطورات والاحداث التي شهدتها المنطقة منذ الربيع العربي والصراعات الدائرة في عدد من الدول المهمة فضلا عن تداعيات الارهاب وتحالفات المرحلة الراهنة ونمط الصراع الاقليمي .

- الفرصة التي ادركتها روسيا بعد مرحلة من ركود الدور الامريكي، لتعيد دورها المفقود في المنطقة.

- السعي الروسي للتخلص من قيود الحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة وأوروبا، فثمة حاجة روسية لفتح أسواق جديدة لصادراتها من السلاح من جانب، وإيجاد مصادر بديلة لوارداتها من البلدان الأوروبية.

- وجود رغبة العراقية بفتح وتوسيع مساحة التحرك الخارجي بما يساهم في حل الازمة السياسية والامنية والاقتصادية، حيث هناك رؤية عراقية مفادها ان التوجه إلى روسيا في مرحلة صعوبتها من جديد يمثل فرصة مواتية للعراق في اعادة علاقاته مع القوى الكبرى للحصول على الدعم والمساعدة في ملفات كثيرة<sup>1</sup>

هذه الاستراتيجية التي اعتمدها روسيا في التعامل مع العراق تدعم هدفين اساسيين فيما يخص الامن القومي الروسي والجانب الاقتصادي ايضا، ففي ما يتعلق بالامن القومي، فله وجهان داخلي وخارجي ( التصدي ومحاربة الارهاب الداخلي والتهديدات القادمة من خارج روسيا). اما اقتصاديا يتعلق بتعميق وترصين ودعم الشركات الروسية التي تقودها الدولة لتعزيز انخراطها في الاقتصاد العالمي، خاصة في قطاع الطاقة ثم في بقية قطاعات التصدير الاستراتيجية الرئيسية الأخرى، مثل قطاعات الموارد الطبيعية والتقنيات الدفاعية وتصنيع الأسلحة.<sup>2</sup>

#### المحور الرابع: تطبيق استراتيجي للتوجه الروسي نحو العراق

منذ مدة ليست بالقصيرة وروسيا تعكف على تطوير استراتيجياتها وادواتها للتعامل مع المرحلة الحرجة التي تمر بها منطقة الشرق الاوسط ودوله الرئيسة في ظل الصراع الدائر فيها وما له من تأثيرات واضحة على نسق ميزان القوى الإقليمي وامتداداته .

<sup>1</sup>سليم كاطع مصدر سابق

<sup>2</sup>توقعات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الخليج، اراء حول الخليج على الرابط:

[http://www.araa.ae/index.php?view=article&id=1767:2014-07-15-09-38-37&Itemid=172&option=com\\_content](http://www.araa.ae/index.php?view=article&id=1767:2014-07-15-09-38-37&Itemid=172&option=com_content)

وتجلت الاستراتيجية الروسية من اجل الحفاظ وضمان علاقاتها المهمة مع عدد من الأطراف الإقليمية، وتكوين تحالفات جديدة بعد ذلك من ضرورات امنها القومي<sup>1</sup> وتبدو الهواجس الامنية الروسية واضحة في تحرك روسيا ازاء المنطقة، حيث يعود القلق الروسي في هذا الاتجاه الى امكانية او وصول الحركات المتطرفة الى هرم السلطة في دول عربية محددة مما يدفعها نحو دوامه الصراعات الداخلية والحروب الاهلية، بالإضافة الى انتشار الطائفية وتأثيراتها ضمن بيئة الصراع الشرق اوسطية، وامكانية تمدد هذه الظاهرة إلى البيئة الاسيوية ذات الاغلبية المسلمة فيآسيا الوسطى، ذات الاوضاع المشابهة نوعاً ما للأوضاع العربية، وصعود الدور التركي وعلى المستوى الروسي المباشر، فهناك تأثيرات كل ذلك على منطقة القوقاز، التي توصف بمنطقة الاختراق الرخوة للأمن الروسي. ونظراً للتداعيات المباشرة وغير المباشرة للأحداث في المنطقة وبخاصة سوريا والعراق، بدأت الدوائر السياسية الروسية بتحديد استراتيجيات جديدة، وتبني وسائل جديدة لصيانته مصالحتها عبر تكتيكات مرحلية ومستقبلية لم تكن معهودة في السياسات الخارجية الروسية السابقة. وهناك مخاوف روسية من حدوث انهيارات او تحولات كبيرة ليست في الحسابات الاستراتيجية الروسية في دول مهمة في المنطقة ويقع العراق على سلم اولويات هذه الرؤية الروسية، فروسيا تخشى من ادوار إقليمية جديدة كاللور التركي الساعي نحو القيادة والنفوذ على حساب النفوذ الإيراني الى جانب الى وجود امكانية ان تؤدي مصر دورا في استعادة مكانتها المركزية لقيادة العالم العربي، لذا فان الاقتراب من المنطقة يعد احد اهم اولويات روسيا الاستراتيجية وهنا تتجلى ادوار ومكانه بعض الدول المحورية ضمن مسار التحرك الاستراتيجي الروسي<sup>2</sup>، والعراق بلا شك هو من اقرب دوائر التحرك الروسي في المنطقة .

وتجدر الاشارة الى ان الأزمة في سوريا كانت اختبارا لفاعلية الدور الروسي في المنطقة، ومثلت نقطة تحول مفصلية أوضحت استعادة روسيا لمكانتها كقوة كبرى مؤثرة في شؤون المنطقة خاصة بعد المبادرة التي أطلقتها لتدمير الأسلحة الكيماوية السورية مقابل وقف الضربة العسكرية الأمريكية لسوريا وعقد مؤتمر جينيف<sup>2</sup>، لتتزع فتيل التوتر وتبدو روسيا وكأنها تقود مسار الأحداث بعد أن سلمت القوى الدولية والإقليمية الأخرى بالرؤية الروسية القائمة على ضرورة الانتقال السلمي للسلطة كطريق وحيد لتسوية الأزمة السورية واحتواء تداعياتها الكارثية.

وتشير مجموعة من المؤشرات إلى أن النفوذ الروسي سوف يتصاعد في المنطقة خلال المرحلة المقبلة بفعل مجموعة من العوامل التي تدفع في هذا الاتجاه، لذا فلا بد لروسيا ان تعيد صياغة استراتيجيتها وتدخل اطرافا اقليمية ضمن مسار تجديد الاداء ضمن اطار الاهداف الجديدة ، لتكسب بذلك مميزات النفوذ وامكانية التواجد والانتقال الى مراحل تكتيكية تلائم مقتضيات كل مرحلة بالاستناد على التكيف الاستراتيجي والدخول بقوة في تفاعلات المنطقة. وبما ان النفوذ والدور يحتاج الى ادوات ومحاور وتحالفات جديدة. فالعراق يمثل

<sup>1</sup> عامر راشد، الاستراتيجيات الروسية في الشرق الأوسط جريدة الزمان الدولية العدد 4199 ، 14 / 5 / 2012

1التحالف الرباعي... مصالح استراتيجية تتجاوز محاربة (داعش)، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، <http://mcsr.net/news93>

نقطة ارتكاز مفصلية في الاستراتيجية الروسية في المنطقة. وعلى هذا الاساس يعد انضمام العراق للتحالف الإقليمي الرباعي الذي تقوده روسيا ، تطبيقا استراتيجيا روسيا للتحرك نحو العراق، وخطوة مهمة رغم التحديات التي واجهت الرؤية الروسية في المنطقة في جانبها الأمني وانعكاسه على تعزيز الدور الإقليمي الروسي. وبما ان العراق يخوض حربا ضد تنظيم داعش، فان روسيا اتخذت هذا الوضع منطلقا للدخول الى الساحة العراقية بعد وجودها المباشر في سوريا وقوة علاقتها الاستراتيجية مع ايران من خلال انشاء ( مركز معلوماتي استخباراتي ) في بغداد يضم هيئة اركان الجيش في روسيا وايران وسوريا والعراق ونشر قوات برية وانشاء قواعد عسكرية مشتركة لمحاربة داعش .

وبما ان العراق يمثل الحلقة الاضعف بالتحالف الرباعي نظرا لطبيعة التجاذبات الداخلية حول الانخراط الروسي في مواجهة داعش وموقف التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الراض لذلك من جهة اخرى، كل هذه العوامل جعلت العراق يتردد بالاندفاع صوب روسيا خشية ان يخسر الدعم الدولي، لكن مع ذلك موقف الدول العربية من العراق وفتور التدخل الأمريكي فيه وثقل التحرك الروسي وتوقيته والمعطيات الجديدة في المنطقة كلها عوامل دفعت بالعراق صوب روسيا وهذا اعتمد ايضا على الرؤية العراقية الى طبيعة الانخراط الروسي في المنطقة وتأثيره<sup>1</sup>.

ان روسيا تهدف من وراء انضمام العراق الى هذا المحور الاستراتيجي تجاوز موضوع تبادل المعلومات الاستخباراتية في الحرب على الارهاب، الى مديات اوسع خصوصا اذا ما انضمت قوى اخرى اليه، حيث تهدف الى اقامة حائط صد امام الاهداف الامريكية في المرحلة المقبلة، اذ ان للعراق في الوقت الحاضر دور محوري في الاستراتيجية الروسية في الشرق الاوسط بعده نقطة الربط والوصل بين الجانبين الشرقي والغربي للمنطقة لأنه يمثل الجسر الرابط الذي يضمن التواصل بين الطرفين،. فان روسيا تدرك جيدا وجود رغبة عراقية لتطوير الحوار الاستراتيجي الذي يفضي لعلاقات اوسع مع استمرار تأثيرات الازمة السورية وحجم الاداء الروسي فيها .

هذا يعني ايضا تغيير موازين القوى وشكل العلاقات الاقليمية بين الاطراف الفاعلة وهيكلية الصراع ونتائجه وهو اي التحالف يهدف الى ايصال رسائل الى الولايات المتحدة نحو التحرك من أجل العمل سويا<sup>2</sup>

ان نجاح روسيا في جذب العراق للتحالف له دلالات عديدة ومهمة، حيث انه سيمهد لتبادل معلومات استخباراتية بين هذه الدول، وذلك في إطار العمليات المشتركة ضد داعش، كما ستصبح أول إنجاز ملموس تحققه موسكو كترجمة إلى الواقع للتوجه نحو تشكيل جبهة او تحالف دولي اقليمي يعزز القدرة والمكانة

1المصدر السابق

2 ايسر قيس، الدور الروسي الجديد في العراق ، مركز بلادي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،

<http://beladicenter.net/index.php?aa=news&id22=10133>

الروسية في الشرق الاوسط. وإن تأسيس التحالف مع روسيا بات ممكنا بعدما نجحت هذه في استقطاب العراق إلى جانبها

لابد ان نتذكر ان الموقف الروسي تجاه الازمة السورية والتأثير الواضح والمباشر في تغيير سياسة الولايات المتحدة الامريكية التي كانت تود تنفيذها في سوريا بالاشتراك مع بعض الدول المؤيدة وهذا ان دل على شيء انما يدل على قوة الدور الذي تلعبه روسيا في رسم السياسات في المجتمع الدولي ولها حلفاء ومصالحها في الشرق الاوسط كما للولايات المتحدة ايضا مصالح وحلفاء وهنا يكمن الدور الذي يلعبه كلا الطرفين في اثبات الوجود وتحقيق الاهداف المنشودة بأقل الخسائر, فان تدخل الولايات المتحدة في العراق وسوريا لمكافحة الارهاب وكذلك تدخل روسيا للهدف نفسه مؤخرا جاء نتيجة عدم جدية التحالف الاول (الدولي) في محاربة الارهاب وعدم قدرة العراق عسكريا وسياسيا من محاربه هذه الجماعات الارهابية<sup>1</sup>, بالمحصلة ومن خلال مراقبة التحرك الروسي وتطوره تجاه العراق والمنطقة نشير الى ان هناك جملة من الاهداف الجيوسياسية التي تسعى روسيا الى تحقيقها في الشرق الأوسط والعالم العربي، وفي مقدمته دول محورية العراق وسوريا الى جانب تركيا وأفغانستان والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، تشكل معاً النطاق الحيوي للمصالح الروسية، ومن المنظور الاستراتيجي العسكري تحتاج روسيا إلى التقليل من حجم التهديدات المحتملة على حدودها الجنوبية وهو ما يدفعها إلى إقامة علاقة شراكة وتحالفات جديدة في المنطقة بالاستناد الى محاور استراتيجية، من دول المنطقة لتثبيت النفوذ فيها والحد من الادوار الامريكية من الانفراد بها وكذلك للقضاء على الجماعات الإرهابية التي تهدد الاستقرار الداخلي في روسيا<sup>2</sup>.

#### المحور الخامس : رؤية مستقبلية للاستراتيجية الروسية تجاه العراق

من خلال تحليل المعطيات سابقة الذكر والتي توضح الادراك الروسي تجاه العراق ضمن استراتيجية اوسع في الشرق الاوسط، يمكن القول ان هذا التحرك الروسي صوب العراق اخذ منحى مختلفا عن المراحل السابقة وهو مرشح لان يأخذ مديات مستقبلية اوسع، وعبر رصد المواقف الروسية في هذا الصدد، فان الاداء الاستراتيجي الروسي تجاه العراق بداء يتجاوب مع الوضع العراقي ولكن بخطوات شابه الحذر في البداية، وقد برزت استقلالية الموقف الروسي بشكل واضح عن الولايات المتحدة، اذ تبنت روسيا استراتيجية محددة لمحاولة اثبات وجودها وثقلها كدولة يعتد بها وتوجهاتها وسياستها على الصعيد الدولي، فقد سعى الرئيس بوتين لإعادة مظاهر القوة الى روسيا، واعادة فرض مكانتها كقوة كبرى في العالم، تسعى لتحقيق التوازن على الساحة الدولية .

<sup>1</sup>نورهان الشيخ، السياسة الروسية وحدود الدور في الشرق الأوسط ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، العدد39،(الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2007م)

<sup>2</sup>نورهان الشيخ ، التحديات والقيود: حدود الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط، المركز العربي للبحوث ، <http://www.acrseg.org/3684>

وبذلك أصبحت روسيا قادرة على أداء دور الشريك القوي لعدد من الدول ومنها العراق كما انها استطاعت إعادة تأسيس قوة عسكرية تستطيع من خلالها مواجهة السياسات الأمريكية التي تتعارض مع سياستها. وبذلك أعلنت روسيا ان توجهاتها الخارجية قد تتعارض وتختلف عن السياسة الأمريكية وفقا لمصالحها العليا التي إعادة صياغتها في عموم الشرق الاوسط .

وتضع روسيا نصب اعينها تحقيق جملة من الاهداف على المستوى المستقبلي من خلال استراتيجيتها تجاه العراق، فالعراق يمثل نقطة ارتكاز اساسية في إعادة توزيع القوة الروسية في المنطقة بشكل عام مما يساعدها على تثبيت اركان رؤيتها الامنية ومواجهة التحديات المستقبلية ، لذا فان روسيا ستعمل على زيادة تعاونها العسكري مع العراق لزيادة ارتباطه بها استراتيجيا في مجالات الدعم والتسليح وحتى القواعد العسكرية والتدريب.

ويأتي العامل الاقتصادي ليعبر عن قوة الاستجابة الروسية لأدراك موقع واهمية العراق الاقتصادية المستقبلية للصعود الروسي في النظام الدولي ودور روسيا في النظام الاقليمي الشرق الواسطي . فالشراكة التجارية ستكون احد اهم اوجه الاداء الاستراتيجي الروسي مع العراق حيث سيرسم النفط العراقي مسارات جديدة للعلاقات بين الطرفين، وعلى هذا الاساس ستعمل روسيا على ادامة تواجدتها القريب من العراق. كما ان العراق سيمثل في المدى المستقبلي المنظور على الاقل بيئة للتنافس الاستراتيجي مع الولايات المتحدة من اجل النفوذ والمكانة ، التي تسعى اليها روسيا لتصل الى مرحلة الحوار مع الولايات المتحدة على شكل وطبيعة التحالفات والتوازنات في المنطقة التي سيكون لها فيها دور مهم .

ومع ما تقدم من توصيف واستشراف لمستقبل الاستراتيجية الروسية تجاه العراق، لابد من الاشارة الى ان المتغير الأمريكي سيكون فاعلا وبقوة في تحديد هذه الاستراتيجية بالنسبة لروسيا والعراق ايضا. لا سيما وان ملامح المستقبل العراقي هي قيد التشكيل وما يزال العراق محكوماً بتوجهات السياسة الأمريكية، فمن المتوقع مستقبلاً أن لا يشهد الادراك والتعامل الأمريكي للعراق تغييرا كبيرا فيما يتعلق بالسماح او اتاحة المجال اما روسيا لتجعل من العراق حليفا استراتيجيا لها في المنطقة ، او التخلي عنه من قبل الولايات المتحدة او تراجع الدور فيه لناحية خروجه من دائرة السياسة الأمريكية نحو فضاءات اخرى

ومع ذلك فانه يمكن تقليل اثر هذه القيود بين العراق وروسيا لا سيما في ظل الوضع الامني الذي يقلل من اثر المتغير الأمريكي، ووجود رغبة عراقية مستقلة نسبيا عن الضغط الأمريكي لتفعيل العلاقات لتفعيل العلاقات بين البلدين ان تستند هذه العلاقة الى اسس من المنفعة المتبادلة، والتي تعد اهم الشروط لهذا التفعيل.

وبالاستناد الى ذلك يتضح ان للمتغير الأمريكي تأثيرا واضحا وكبيرا في التوجهات الاستراتيجية الروسية تجاه العراق وان هذا التأثير سيستمر مستقبلاً، لا سيما مع وجود حقائق على الارض تثبت ان الولايات المتحدة ستبقى فاعلا رئيسا في العراق فضلاً عن هيمنتها العالمية التي تجعل نقاط التلاقح والاختلاف مع روسيا الاتحادية

فيما يخص الملف العراقي متعددة، مع ذلك فإن لدى روسيا الاتحادية من المقومات الاقتصادية والبشرية والعسكرية والسياسية ما تستطيع به ان تقلل من اثر المتغير الامريكي في الرؤية الاستراتيجية للعراق، ويساعدها في ذلك ارث تاريخي متميز من العلاقات مع العراق فضلاً عن اشارات ايجابية من الجانب العراقي للقبول بدور روسي فضلاً عن المتغيرات الاقليمية التي تفرض نفسها بقوة وتشكل عامل ضغط على السياسة الامريكية في العراق والمنطقة والتي يمكن ان تفسح المجال امام روسيا للحصول على مكانة في الساحة العراقية، لذا فان القول بان المستقبل يعطي الكثير من الفرص للجانب الروسي لتعزيز مكانته في العراق سيكون على درجة من القبول، الا ان هذه الفرص بحاجة للاستثمار الجيد والواقعي الذي لا يغفل اثر المتغير الامريكي، وفي الوقت نفسه لا ينظر اليه كمتغير لا يمكن التعامل معه، بل كمتغير ممكن التعامل معه وممكن تقليل اثره الى درجات معينة ويعتمد ذلك على الجانب الروسي والعراقي اكثر مما يعتمد على الجانب الامريكي<sup>1</sup>.

#### خاتمة

من خلال استراتيجيتها تجاه العراق فان روسيا تسعى للوصول الى مرحلة متقدمة من الاداء في المنطقة، فالعراق يمثل نقطة ارتكاز اساسية في اعادة توزيع القوة والنفوذ الروسي بشكل عام وهذا ما يفسح المجال امامها على ترسيخ رؤيتها الامنية والاستعداد لمواجهة التحديات المستقبلية، لذا فان السير نحو تعزيز التعاون الامني والعسكري مع العراق سيكون بوابة تعزيز الترابط الاستراتيجي بين روسيا والعراق ليكون العراق بذلك مدخلا لتوسيع عمليات التواجد والانتقال والتحرك الاستراتيجي في عموم المنطقة والخليج على وجه الخصوص.

كما يمثل العامل الاقتصادي قمة الاستجابة الروسية لأدراك اهمية العراق الاقتصادية المستقبلية بالنسبة للريادة الروسية في النظام الدولي ودور روسيا في النظام الاقليمي الشرق اوسطي. فالشركات والمحاور ستكون احد اهم اوجه الاداء الاستراتيجي الروسي مع العراق حيث سيكون النفط العراقي محمدا للعلاقات بين الطرفين ، لذا نجد ان روسيا ستزيد تواجدها وفعاليتها للحصول على مكانة في الساحة العراقية وهذا ما يحتاج الى استثمار واقعي واستراتيجية تتكيف مع المتغيرات التي يشهدها العراق والمنطقة .

1مثنى المهداوي ، اثر المتغير الامريكي في العلاقات الروسية-العراقية المعاصرة، دراسات دولية مركز الدراسات الدولية بغداد ، العدد 41 ، ص 15

## دور القيادة السياسية في السياسة الخارجية " أحمد داود أوغلو" انموذجاً

The role of political leadership in foreign policy Ahmed Dawood Ogluwa

جاسم محمد حاتم/ باحث في الشؤون السياسية

Jasem Mohammed Hatam

### Abstract

Leadership is an influential element in foreign policy, and this influence depends on, among other things, the charisma of the political leader, as well as his foreign affairs experience, as well as the flexibility to confront and solve the occasional problems wisely and wisely.

Thus, former Turkish Foreign Minister AhmetDaoudOgluwa was able to build a foreign policy based on the geopolitical characteristics of Turkey, Foreign policy engineer Ahmed DaoudOgluwa was able to translate the vision he had into practice.

The Turkish political leadership has been able to build an effective and effective foreign policy. Turkey thus has an active foreign policy and has transformed from a pivotal state into a central state with regional and international weight.

**key words:** Foreign Policy - Ahmad Daoud Ogluwa

### الملخص

تعد القيادة عنصراً مؤثراً في السياسة الخارجية وان هذا التأثير يتوقف على عدة أمور من بينها الكاريزما التي يتسم بها القائد السياسي، وكذلك الخبرة التي يحملها في مجال الشؤون الخارجية، إضافة لذلك المرونة في مجابهته للمشاكل العرضية التي تواجهه وحلها بحكمة وحنكة.

لذلك تمكن وزير الخارجية التركي السابق أحمد داود أوغلو من بناء سياسة خارجية مستندة على الخصائص الجيوسياسية التي تتسم بها تركيا، وبهذا تمكن مهندس السياسة الخارجية أحمد داود أوغلو من ترجمة الرؤية التي كان يحملها وجعلها حيز التطبيق.

تمكنت القيادة السياسية التركية من بناء سياسة خارجية فعالة ومؤثرة، فإنه من خلال ذلك أصبحت تركيا تمتلك سياسة خارجية نشطة وتحولت من دولة محورية الى دولة مركزية لها وزنها الإقليمي والدولي.

**الكلمات المفتاحية:** القيادة السياسية - السياسة الخارجية - أحمد داود أوغلو

## المقدمة

تعد القيادة السياسية الفاعل المهم في عملية التغيير السياسي انطلاقاً من الرؤية التي تحملها تلك القيادة، لكن هذا لا يعني أن كل قيادة تكون مؤثرة؟، بل يتوقف ذلك على الفاعلية التي يتسم بها القائد السياسي ومدى قدرته على ترجمة هذه الافعال على الواقع وهنا يكمن التأثير.

تشكل القيادة السياسية دوراً مهماً في السياسة الخارجية، أستطاع أحمد داود أوغلو من أن يبلور الاسس الجديدة للسياسة الخارجية التركية انطلاقاً من فهم المتغيرات الدولية وتفعيل الامكانيات المتاحة.

وبهذا تمكن مهندس السياسة الخارجية التركية أحمد داود أوغلو من أن يعمل على بناء سياسة خارجية فعالة ومؤثرة تنطلق من المقومات الجيوسياسية التي انعكست بالشكل الإيجابي على الرؤية التي تحملها تركيا في ظل هذه السياسة الخارجية، أستطاع أحمد داود أوغلو من توظيف كل الامكانيات التي تمتلكها تركيا في خدمة السياسة الخارجية، واخراج تركيا من دولة طرف في المحاور الى دولة مركزية، فأن هذا جعل تركيا من الدول التي تحظى بمكانة مهمة على الصعيد الإقليمي والدولي.

لذلك فأن الدور الذي أخذت تركيا تتسم به في الوقت الحالي جعلها أكثر فاعلية من السنوات الماضية، أصبحت تركيا من الدول الفاعلة في المنطقة والتي تمتلك عوامل التأثير في المنطقة، أضافه الى الفاعلية والتأثير التي تتسم بها تركيا على الصعيد الخارجي.

### أولاً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في بيان ما الدور الذي يمكن أن يقوم به القائد السياسي على صعيد السياسة الخارجية والنهوض بها الى مستوى متقدم، وما هي الدلالات التي يتم الاعتماد عليها في ظل توجه جديد قائم على رؤية جديدة قائمة على تغيير الواقع.

### ثانياً: هدف البحث

يهدف البحث الى الكشف عن دور ومكانة القيادة على صعيد السياسة الخارجية، كما يهدف الى البحث عن معرفة السبل التي أعتمدها أحمد داود أوغلو في بناء سياسة خارجية فعالة لتركيا.

### ثالثاً: فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الظروف الداخلية والخارجية هي من مكنت أحمد داود أوغلو في بناء سياسة خارجية جديدة لتركيا، أضافة الى ما تتميز به تلك الشخصية من المؤهلات هي من جعلته أن يكون عنصراً مؤثراً على صعيد السياسة الخارجية التركية.

#### رابعاً: تساؤلات البحث:

- ماهي القيادة وماهي السياسة الخارجية؟
- وماهي الصفات التي تجعل القائد السياسي مؤثر على صعيد السياسة الخارجية؟
- على ماذا أستند أحمد داود أوغلو في بناء سياسة خارجية تركيا؟

#### خامساً: منهجية البحث:

يعتمد البحث على عدة مناهج مهمة وهي:

1. منهج صنع القرار: تم تناول هذا المنهج من أجل معرفة كيف يستطيع صانع القرار من التأثير من خلال قراراته وجعلها حيز التطبيق.
2. المنهج التحليلي: يعد هذا المنهج من المواد المهمة في البحث من أجل تحليل دور القيادة في السياسة الخارجية.

#### سادساً: هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى مبحثين: تناول المبحث الاول القيادة ودورها في السياسة الخارجية، بينما تضمن المبحث الثاني أحمد داود أوغلو ودوره في السياسة الخارجية.

#### المبحث الاول: القيادة ودورها في السياسة الخارجية

للقيادة دور مهم في عملية بناء سياسة خارجية مؤثرة، لكن ذلك يتوقف على بيئة وديناميكية القائد وكذلك الرؤية التي يتسم بها القائد السياسي هي التي تحدد طبيعة ذلك وكل هذا سنتناوله في المطالب الآتية:

#### المطلب الاول: مفهوم القيادة السياسية

ثار موضوع القيادة اهتمام الكثير من الباحثين مما سبب الغموض حول وضع مفهوم معين للقيادة وذلك نتيجة لاختلاف وجهات النظر للاتفاق على تعريف معين ومن هذا المنطلق نقوم بعرض العديد من التعاريف حول مفهوم القيادة السياسية:

اولاً لابد أن نعطي مفهوم للقيادة ثم نأتي على القيادة السياسية، تعرف القيادة على أنها " هؤلاء الاشخاص الذين يستعملون نفوذهم وقوتهم من أجل التأثير على سلوك وتوجهات الافراد حولهم من أجل تحقيق أهداف محددة"<sup>(1)</sup>.

أما القيادة السياسية " فهي تعني قدرة وفاعلية القائد السياسي بمساعدة (النخبة) على تحقيق الاهداف واختيار الوسائل الملائمة في تحقيق المقدرات اللازمة للمجتمع"<sup>(2)</sup>.

في حين تعرف القيادة السياسية على أنها " الشخص الذي يكون له القدرة على تغيير مسار الأحداث"<sup>(3)</sup>.

وتعني القيادة السياسية على أنها " قدرة القائد السياسي على أن يجعل الآخرين يتبعونه ويعتبر كأداة لتسوية الخلافات بين القوى والجماعات في المجتمع"(4).

وبهذا فإنه يمكن أن نبين من خلال التعاريف السابقة على أن القيادة ليست ظاهرة فردية تتعلق بشخص يمارس السلطات في المجتمع، فمن خلال هذا المنطلق يمكن أن نعرف القيادة السياسية بأنها قدرة القائد السياسي على أستماله الجماهير الشعبية وذلك من خلال استخدام الوسائل المتاحة لتحقيق أهداف المجتمع. هنالك بعض النظريات المفسرة للقيادة(5):

1. نظرية السمات: وهي النظرية التي تؤكد على وجود صفات شخصية يتمتع بها الشخص للتعامل مع الأزمات كالسمات العقلية والجسمية والاجتماعية وغيرها.
2. نظرية الموقف: تعني هذه النظرية أن الظروف الاجتماعية والتنظيمية التي يشهدها كل مجتمع بشري هي التي تحدد موقف القائد.
3. النظرية التفاعلية: القيادة هي ظاهرة مستندة على شخصية الفرد والتفاعل على المستوى الشخصي والاجتماعي في حين هذا الاعتماد قائم على أساس خصائص الجماعات البشرية.

#### المطلب الثاني: مفهوم السياسة الخارجية

تعد السياسة الخارجية حقل مهم من حقول العلاقات الدولية، شأنه شأن الكثير من المفاهيم التي يشوبها الغموض الناتج عن تعدد وجهات النظر لدى الباحثين حول عدم الاتفاق حول تعريف معين، ومن هذا المنطلق نقوم بعرض العديد من التعاريف لمصطلح السياسة الخارجية:

تعرف السياسة الخارجية " بأنها قرارات وأفعال، فهي قرارات لأنها تكون جزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج؛ وأفعال لأنها تعالج مشاكل ما وراء الحدود"(6).

وعرفها الأستاذ مازن الرمضاني " على أنها مجموعة من النوايا التي تدفع الدول الى نمط معين من السلوك أو هي مجموعة من الخطط تجاه ما يجب العمل به خارج الدول"(7).

وتشكل السياسة الخارجية " أنها برنامج عمل الدولة على الصعيد الخارجي"، أو هي " تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى"(8).

وقد عرفها فاضل زكي على أنها " الخطة التي ترسم علاقات الدولة الخارجية مع غيرها من الدول"(9).

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها السلوك الحكومي الخارجي الصادر من المؤسسات الرسمية والمترجم على شكل أفعال وقرارات.

### المطلب الثالث: دور القيادة في السياسة الخارجية

للقيادة دور مهم في عملية صنع سياسة خارجية فعالة وناجحة انطلاقاً من الرؤية التي يحملها إضافة الى توظيف الامكانيات التي تتسم بها الدولة من أجل الظهور بمظهر خارجي يتمشى مع مكانة الدولة بمحيطها الخارجي، فإن عملية بناء سياسة خارجية قوية تحتاج الى قائد يقوم بدور المخطط الرئيسي للسياسة الخارجية. لذلك فإن السياسة الخارجية لا تتحدد بقوة الدولة واطرافها السياسية والاقتصادية، بل تتحدد وفق التصورات التي يحملها صانعي قرار السياسة الخارجية لهذه العوامل ومدى التأثير الذي تتسم به هذه العوامل في تحديد السياسة الخارجية، في حين يتأثر الادراك الذي يحمله صانعي القرار بالأحداث الدولية وتصوراتهم عن العالم الخارجي<sup>(10)</sup>.

تعد السياسة الخارجية نتاج لقوى اجتماعية، أي أنها تصنع ضمن مؤسسات سياسية وأدارية تفرض قيوداً على القائد السياسي، وبالتالي فإن القائد السياسي هو جزء من نخبة أو طبقة سياسية معينة ولا يملك إلا الانصياع لإدارة هذه الطبقة أو النخبة<sup>(11)</sup>.

أن درجة تأثير القائد السياسي على سياسته الخارجية تتفاوت من قائد لآخر وهذا يرتبط بتفاوت السياسات والمواقف المتبعة، لكن هنالك العديد من العوامل التي تساهم في زيادة دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية<sup>(12)</sup>:

1. اهتمام القائد السياسي بالسياسة الخارجية: يشكل اهتمام القائد السياسي بالسياسة الخارجية دوراً مهماً في تحقيق ما يراه مناسباً لتحقيق الاهداف الاساسية لدولته، فكلما زاد اهتمام القائد السياسي في السياسة الخارجية كلما زاد انعكاس ذلك المتغير القيادي على سياسة خارجية دولته.
2. طريقة الوصول الى السلطة: يعني ذلك أسلوب وصول هذا القائد السياسي الى السلطة سواء كان عن طريق انقلاب أو ثورة أو بطريقة ديمقراطية.
3. كاريزما القائد السياسي: يقصد بذلك الخصائص والسمات الشخصية التي يتمتع بها القائد السياسي والتي يستطيع من خلالها أستماله واكتساب ولاء الجماهير الشعبية، وهذا يولد قناعة لدى الجماهير بأن القائد السياسي قادر على حل المشاكل العامة.
4. خبرة القائد السياسي في الشؤون الخارجية: أن المعرفة التي يتسم بها القائد السياسي في الشؤون الدولية وكذلك ممارسة العمل في مجال السياسة الخارجية، يعد ذلك عنصراً مهماً في جعل القائد السياسي يكون له دور مهم في صنع سياسة خارجية ناجحة.

بعد عام 2009 حدث هنالك تحول مهم في السياسة الخارجية التركية الا وهو صياغة رؤية جديدة تجاه العالم عامة، الا أن هنالك أجماع حول أن من أحدث ذلك التحول هو أحمد داود أوغلو ويوصف مهندس السياسة الخارجية التركية ليصبح التوجه التركي الجديد نشطاً ومتعدد الابعاد<sup>(13)</sup>.

وفي النهاية لابد أن نؤكد بأن القائد الناجح هو من يكون له دور مهم ومؤثر في مجال عمله وهذا ما عرفناه عن أحمد داود أوغلو كيف أستطاع من تغيير معالم السياسة الخارجية التركية.

### المبحث الثاني: أحمد داود أوغلو ودوره في السياسة الخارجية التركية

أصبح أحمد داود أوغلو مهندس السياسة الخارجية نتيجة لأحداثه تغييراً واسعاً في السياسة الخارجية التركية، فهو يكون قد اعتمد على أسس تمكن من خلالها تحقيق نتائج قيمة على صعيد السياسة الخارجية، وكل هذا سنتناوله في المطالب الآتية:

#### المطلب الاول: نظرية العمق الاستراتيجي

تعد نظرية العمق الاستراتيجي التي طرحها أحمد داود أوغلو أتجهاً نظرياً من أجل فهم طبيعة الاداء الاستراتيجي لتركيا بعد عام 2002، وهذه الطروحات تكمن في تبني فكرة المجال الحيوي كمعطى للتفكير من أجل التحول أكثر فاعلية في البيئة الإقليمية والدولية، وجاءت هذه الفكرة في تبني الموروث التاريخي والحضاري في بناء سياسة خارجية تعطي لتركيا وزنها في المقاييس الإقليمية والدولية<sup>(14)</sup>.

أن المميزات الجيوسياسية لتركيا تمثل قوة كامنة لأن تصبح تركيا قوة جذب للعديد من المشاريع المهمة، والقدرة على تحويل هذه القوة الكامنة الى تأثير إقليمي ودولي، ويكون ذلك مرتين في كيفية توظيف الوظيفة الجيوبوليتيكية توظيفاً عقلاً بما يخدم توجهات الدولة الداخلية والخارجية<sup>(15)</sup>.

يعد الموقع الجيوسياسي الذي تتسم به تركيا عنصراً مهماً في بناء نظرية العمق الاستراتيجي التي أنطلق منها أحمد داود أوغلو في بناء سياسة خارجية تركيا، فإنه تمكن من توظيف ما يحتويه موقع تركيا من مميزات وجعلها في خدمة سياستها الخارجية<sup>(16)</sup>.

تمكنت القيادة السياسية التركية من أدراك الموقع الاستراتيجي لتركيا والاتجاه نحو تفعيل الدور التركي إقليمياً ودولياً من أجل تخفيف حاله التوتر التي تشهدها العلاقات التركية مع الدول الإقليمية والدولية في ظل اضطراب منطقة الشرق الاوسط<sup>(17)</sup>.

الاعتماد على العمق التاريخي الذي يعد العنصر المهم في النهضة التي شهدتها السياسة الخارجية التركية أستند صانع القرار التركي على هذا الموروث وتمكن من الحصول على نتائج ملموسة<sup>(18)</sup>.

أن أحمد داود أوغلو يكون قد أنطلق في بناء سياسة خارجية تركيا الجديدة وفق رؤية قائمة على مكانة تركيا وهذه الرؤية تكون مرتبطة برؤية دينامية ذات تأثير على السياسة الخارجية تقضي لأن تكون تركيا قوة مؤثرة<sup>(19)</sup>.

كما تنطلق نظرية العمق الاستراتيجي على تأسيس سياسة خارجية مبنية على المسار المخطط لها، وهذا وضع تركيا في فضاء جيوسياسي واسع، والذي منحها من لعب دور دبلوماسي نشط، وبهذا فأن نظرية العمق

الاستراتيجي التي أستند عليها أحمد داود أوغلو هي ذات أبعاد ثقافية حضارية تاريخية وجغرافية دينية، تستند مجملها على قيام تركيا بدور فعال في النظام الإقليمي والنظام الدولي<sup>(20)</sup>.

وبذلك تكون تركيا قد استوفت كل مقومات القوة التي تؤهلها لأن تكون لاعب إقليمي مؤثر وفق أستنادها للعناصر الجيوسياسية التي تؤهلها لأن تضطلع بهذا الدور والمكانة المتميزة، ثم يأتي صعودها الإقليمي والدولي منسجماً مع تاريخها وكذلك قوتها الطبيعية<sup>(21)</sup>.

تمكن أحمد داود أوغلو من الاستناد على جملة من النقاط المهمة في مسار السياسة الخارجية<sup>(22)</sup>:

1. العمق الجغرافي.

2. الاستمرارية التاريخية.

3. التأثير الثقافي المتبادل.

4. الترابط الاقتصادي.

وبذلك فإن هذه التغيرات التي أجراها أحمد داود أوغلو في السياسة الخارجية غيرت النظرة عن تركيا بعد أن كانت دولة غير مؤثرة في محيطها الإقليمي.

**المطلب الثاني: مرتكزات أستند عليها أحمد داود أوغلو في بناء سياسة خارجية تركيا**

1. أتباع سياسة خارجية متعددة الابعاد: في ظل الازدحام الدولي الراهنة من غير المنطقي أتباع سياسة خارجية ذات بعد واحد، فمن خلال هذا المنطلق عملت تركيا على بناء سياسة خارجية متعددة الابعاد، إذ ساهم ذلك في جعل تركيا هي المبادر في حل المشكلات وارساء السلام العالمي والإقليمي<sup>(23)</sup>، وبذلك تسعى تركيا لأن تكون لاعباً مؤثراً على الصعيد العالمي بالشكل الذي يتماشى مع مكانتها كقوة إقليمية مؤثرة في منطقة الشرق الاوسط<sup>(24)</sup>.

2. الدبلوماسية الناعمة أو المتناغمة: عملت تركيا الى التوجه نحو النهج الدبلوماسي الذي يعد تجسيد للقوة الناعمة، فهي انتقلت بذلك الى الطرف المبادر في حل المشكلات لا الطرف المنظر لما سوف تؤول اليه الامور<sup>(25)</sup>، فهذا يكون قد جعل سياسة خارجية تركيا تتبع مسار يكون أكثر وضوحاً<sup>(26)</sup>.

3. تصفير المشكلات: في ظل التوجهات الجديدة سعت تركيا الى إعادة النظر في علاقاتها مع دول الجوار واعطاء سمعة جيدة عن تركيا وهذا يمنح سياسة خارجية تركيا قدرة على المناورة والصفة الحسنة<sup>(27)</sup>.

4. أحياء دور تركيا: نتيجة لتفاقم الأزمات في منطقة الشرق الاوسط وزيادة المنافسة على المنطقة فإن هذا استدعى أحمد داود أوغلو من العمل على تقديم مراجعة للسياسة الخارجية تحت عنوان "استعادة تركيا" وانطلق من عدة مرتكزات<sup>(28)</sup>:

1. ترسيخ قيم الديمقراطية وحمايتها.

2. الاهتمام بالتطور الاقتصادي والعمل على تحقيق التوزيع العادل للثروة.
3. الدبلوماسية النشطة وذلك من خلال الضهور بصورة دبلوماسية مميزة.

## الخاتمة

إذ لم تكن القيادة السياسية تحمل أفكار واسعة فهي لا تستطيع أن تحدث أي تغيير، لكن التأثير على مسار الأحداث يتطلب رؤية واضحة وليست خيالية نابعة من توظيف كل المقدرات في خدمة الصالح العام. تمكن أحمد داود أوغلو من حياء دور تركيا في ظل بناء سياسة خارجية فعالة ومؤثرة في المنطقة، وتمكن من القيام بتوظيف كل الامكانيات التي تمتلكها تركيا في هذا المجال مما أدى الى تحقيق نتائج مميزة ومهمة على صعيد السياسة الخارجية التركية.

أستفاد أحمد داود أوغلو من الخبرة التي يحملها في الجانب النظري وتحويلها الى الجانب العملي وكانت نتائج ذلك قيمة، على الرغم من التطورات الايجابية التي شهدتها السياسة الخارجية التركية الا أن هذا مكن من الحفاظ على مبادئ الجمهورية التركية وعدم الأخلال بها.

لكن هذا لا يمنعنا أن نذكر بأن الخصائص والصفات القيادية التي يمتلكها أحمد داود أوغلو أضافه الى معرفته في الشؤون الدولية هي من أهله لأحداث دور مؤثر في سياسة تركيا الخارجية. أن التطورات الإيجابية التي أتسمت بها السياسة الخارجية التركية جعلتها تحقق الكثير من الاهداف التي تسعى اليها تركيا أضافه لذلك اعطاء تركيا مكانة إقليمية متميزة.

## المصادر

- <sup>1</sup> (محمد أكرم العدلوني، القائد الفعال، (الرياض: قرطبة للأنتاج الفني، 2000)، ص 17.
- <sup>1</sup> (جلال فقيرة، ماهية القيادة ومفهوم القائد، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، متاح على الرابط: <https://hrdiscussion.com/hr23057.htm> تاريخ الاطلاع 18/10/24
- <sup>1</sup> (محمد بدر المطيري، دور القيادة السياسية في رسم وتنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت (2007-2010)، جامعة الشرق الاوسط- كلية الاداب والعلوم، الاردن، 2015، ص 71.
- <sup>1</sup> (هديل نبيل محمد، القيادة والاستقرار السياسي في ماليزيا 2009-2016، المركز الديمقراطي العربي، 2016، متاح على الرابط: <https://democraticac.de/?p=34241> تاريخ الاطلاع 18/10/24
- <sup>1</sup> (محمد صلاح الجوهري، دور القيادة السياسية في عملية الإصلاح السياسي في أذربيجان، المركز الديمقراطي العربي، 2014، متاح على الرابط: <https://democraticac.de/?p=2355>

- (1) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، (بغداد: المكتبة القانونية، 2010)، ص 15.
- (1) محمود بن عبدالله بن محمود الوهبي، أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عمان (1970-2011)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط- كلية الاداب، الاردن، 2012، ص 56.
- (1) ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005)، ص 61.
- (1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ص 10.
- (1) الاء محمد حسين، دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية (فلاديمير بوتين انموذجاً)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة دمشق- كلية العلوم السياسية، سوريا، 2015، ص 64.
- (1) Katarina, Belief system, doctrines, and perception, co-operation and conflict, 1972, 101.
- (1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ص 377-378.
- (1) علي باكير وآخرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، (الاردن: مركز دراسات الشرق الاوسط، 2012)، ص 15.
- (1) علي فارس حميد، توظيف فكرة المجال الحيوي في الاداء الاستراتيجي لتركيا بعد عام 2002 (دراسة في الاطر الفكرية لنظرية العمق الاستراتيجي)، قضايا سياسية، (بغداد: 2015)، ص 212.
- (1) محمد زاهد جول، التجربة النهضوية لتركيا، (بيروت: مركز نماء للدراسات والبحوث، 2013)، ص 193.
- (1) ينظر: معروف البخيت، الدور التركي والمتغيرات الإقليمية، كراسة الرأي، (الاردن: مركز الرأي للدراسات، 2010)، ص 7.
- (1) أحمد سعيد نوفل، أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات التركية العربية ودور تركيا الإقليمية، مركز دراسات الشرق الاوسط، العدد 2، (الاردن: فريق الازمات العربي، 2016)، ص 16.
- (1) أحمد داود أوغلو، مبادئ السياسة الخارجية التركية ومواقفها الإقليمية، العدد، مركز الابحاث الاستراتيجية، انقرة، 2012، ص 3.
- (1) أحمد سليمان سالم، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الاوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم-جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2014، ص 60.
- (1) جلال روغي، الحركة الإسلامية التركية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص 71.

<sup>1</sup> (علي حسين باكير، تركيا الدولة والمجتمع... المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية: في محمد عبد العاصي (محرراً)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الخليج للدراسات، 2010)، ص38.

<sup>1</sup> (محمد زاهد جوال، التجربة النهضوية لتركيا كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم؟، (بيروت: مكز نماء للبحوث والدراسات السياسية، 2013)، ص190.

<sup>1</sup> (أيمان دني، الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، (القاهرة: مكتبة الوفاء القانوني، ط1، 2014)، ص123.

<sup>1</sup> (فرح صابر واخرون، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص505.

<sup>1</sup> (فراس محمد الياس، تحليل السياسة الخارجية وفق منظور العثمينة، (عمان: شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2016)، ص37.

<sup>1</sup> (كرم أوكتم، ترجمة: مصطفى مجدي، تركيا الأمة الغاضبة، (القاهرة: سطور الجديدة للنشر والتوزيع، 2011)، ص250.

<sup>1</sup> (أيمان دني، مصدر سبق ذكره، ص123.

<sup>1</sup> (لقرع بن علي، السياسة الخارجية التركية والثورات العربية: المرجعات، المخرجات، الادوار، مجلة السياسة والقانون، العدد8، (المانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2018)، ص187.

## الإرهاب في صفوف الشباب: الأسباب والمعالجة

### Youth terror: causes and treatment

قياتي عاشور، معيد بقسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بني سويف، مصر

#### الملخص:

يهدف هذا المقال إلى استبيان الخطورة التي يتسبب بها الإرهاب في أحداث عدد من الهزات في المجتمع تهدد أمنه واستقراره وتؤكد على أن خطورة هذا الأمر تتعاظم إذا ما كان الشباب طرفاً في هذه الإشكالية، وبصد ذلك رصد المقال عرضاً متنوعاً لعدة مداخل لمفهوم الإرهاب، ثم عرجا لمقال إلى ذكر الأسباب الباعثة والداعمة للإرهاب في مجتمعاتنا مشيرة إلى تعدد الأسباب بين النفسية والاقتصادية والسياسية والتربوية، ثم حاول المقال أن يعرض لبعض الطرق التي تعد بمثابة حلول ناجعة لمقاومة هذه الظاهرة المهددة، على أيدي الشباب أنفسهم، واختتم المقال بعدد من التوصيات المهمة.

الكلمات الرئيسية: الإرهاب، الشباب، الأمن.

#### Abstract

The present study sheds light on the impact of terrorism, as one of the most devastating weapons, on society and its citizens. It is very severe if youth are pushed to be a part of this critical issue. The study also highlights different concepts of terrorism, and then it mentions the reasons that led to its spread in our societies by pointing out the multiplicity of causes whatever they are psychological, economic, political, and educational. Indeed, the study supports readers with ways to overcome this crucial issue; how to resist this phenomenon by youth. Finally, the study concludes with a number of important recommendations.

Key words: Terrorism, Youth, Security.

## مقدمة:

يظل الإرهاب بكافة أشكاله مصدراً أساسياً للمخاوف والقلق لكل المجتمعات المعاصرة المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، كما تحظى ظاهرة الإرهاب باهتمام الشعوب والحكومات لما لها من آثار خطيرة في أمن الدول واستقرارها، وفيما يتعلق بالواقع المصري؛ تبرز معاناة مصر علمدي فترات طويلة من تاريخها مع الإرهاب الذي يضرب مفاصل الدولة بصورة متقطعة من وقت إلى آخر، ثم تسارعت وتيرة العمليات الإرهابية التي تشهدها مصر خلال الفترة الماضية بما يخلق جواعاماً من الخوف الذي يهدد استقرار المجتمع<sup>(1)</sup>.

وبما أن الشباب في أيّ مجتمع يمثل عدته الأساسية نحو مستقبل أفضل، فضلاً عن كونه صاحب هذا المستقبل، فهو الرصيد الحقيقي لكلّ أمة وخصيبتها الثمين من القوى البشرية، وهو العنصر الأكثر أهمية وحيوية في عملية التخطيط لمستقبل أيّ أمة تطمح في الرقي والتطور، كما أنه قوة اجتماعية ذات وزن لا يستهان به بين القوى الاجتماعية الأخرى، وهذا الشاب لا يوجد في معزل عن مجريات الحياة من حوله، لذلك فإن دوره يؤثر في هذه المجريات ويتأثر بها بما قد ينعكس على سلوكه وأخلاقه وشبكة علاقاته الاجتماعية، وانتماءاته كذلك<sup>(2)</sup>.

لكن لماذا الحديث عن الشباب بالذات فيما يخص ظاهرة الإرهاب؟

لأن الشباب هم الشريحة الأكثر استهدافاً من قبل الجماعات والتنظيمات الإرهابية والأكثر إهمالاً من قبل الحكومة والمجتمع ولأنهم عدة الوطن وذخر الأمة وأساس البناء والشموخ والإرادة وذاكرة التاريخ الحضاري لكل أمة متقدمة وهم عصب المجتمع الحيوي وقلبه النابض وطاقته القادرة على توجيه الحدث نحو مسارات التقدم والنهوض والتنمية إذا ما تنكبوا قيم التخلف والتطرف والجمود، وكرسوا حياتهم لخدمة قضايا الوطن عبر آليات سلمية وواعية تمدد مساحة الخير وتحجم مساحة الشر والكراهية والاستبداد، كما أن الاهتمام بهم من قبل الدولة والمجتمع وعدم تجاهلهم هو إحدى الوسائل الهامة في عزلهم عن كل ما يؤدي بهم إلى الانزلاق في وحل التطرف والانجرار وراء أفكار الموت والدمار تحت شعارات لا تمت إلى الله بصله ولا إلى دينه بمعنى<sup>(3)</sup>.

## مشكلة البحث:

تعد ظاهرة الإرهاب من أخطر الجرائم التي تمارس داخل المجتمعات فهي لا تهدد أمن الدول فحسب، بل تعمل على زعزعة واستقرار كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، مما تسبب الكثير من الخسائر في الأرواح

<sup>(1)</sup> هبة شاهين (2014)، المسؤولية الاجتماعية والأمنية لوسائل الإعلام في تناول قضايا الإرهاب دراسة تطبيقية على الجمهور والصفوة الإعلامية والأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المؤتمر العلمي حول دور الإعلام العربي في التصدي لظاهرة الإرهاب، ص 1.

<sup>(2)</sup> سامي عبد القوي على (1994)، رؤية عينة من الشباب لظاهرة الإرهاب: دراسة نفسية استطلاعية، مجلة علم النفس، القاهرة، العدد 31، ص 48.

<sup>(3)</sup> رداد السلامي (2007)، دور الشباب في مكافحة الإرهاب، ملتقى الشباب للتنمية المجتمعية "حتى لا تتكرر أحداث مأرب. الإرهاب في اليمن" المشكلة والحل"، اليمن، ص 1.

والأموال وسلب حقوق الأفراد في الأمن ، بما تخلقه من حالة خوف وذعر بين أفراد المجتمع ، ومن الملفت للنظر ذلك الانتشار المتزايد لهذه الظاهرة فلم تعد تخص مجتمعًا ولا فئة بعينها ، وباعتبار المجتمع المصري أحد هذه المجتمعات التي تتعرض لحملات وغارات إرهابية في الفترة الحالية ، جاءت هذه الدراسة للتعريف بهذه الظاهرة ، والكشف عن الأسباب والعوامل التي تدفع إلى ارتكابها وتنفيذها ، بهدف التعرف والوقوف على الأسباب الحقيقية لكي نضع استراتيجيات مناسبة للمكافحة ومواجهة هذه الظاهرة ، وتحديد دور الشباب في التصدي والمكافحة لها .

#### أهداف البحث:

تهدف هذه الورقة إلى تحقيق حزمة من الأهداف:

- (1) توضيح مفهوم الإرهاب.
- (2) إبراز العوامل والدوافع المختلفة المؤدية إلى الإرهاب.
- (3) آثار الإرهاب.
- (4) طرق مواجهة الإرهاب.
- (5) التعرف على دور الشباب في مواجهة ومكافحة الإرهاب.

#### أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث في توضيح خطورة الإرهاب على أمن المجتمع وسلامته واستقراره، ويتزامن هذا البحث مع ما يعانيه المجتمع المصري في الآونة الأخيرة من تفشي بعض الظواهر الغريبة مثل التطرف والعنف والإرهاب.

#### تعريف الإرهاب:

يعد مفهوم الإرهاب من المفاهيم غير الواضحة التي اختلف بصددتها الباحثون، فهو يتسع ليشمل الجوانب النفسية والاجتماعية والسياسية بل والقانونية، وما قد يعنيه علماء النفس بالإرهاب لا يتفق بالضرورة مع ما يعنيه غيرهم من علماء الاجتماع والسياسة والقانون. وقد يصف كل طرف الطرف الآخر في نفس الوقت بنفس الصفة، ولذلك فمن الصعوبة أن نجد تعريفًا محددًا جامعًا ومانعًا للإرهاب، كما أن المفهوم يرتبط في كتابات كثير من الباحثين بمفهوم التطرف<sup>(1)</sup>.

ويرجع الباحثون أول إطلاق هذه اللفظة إلى أيام الثورة الفرنسية فقد استخدمت كلمة (إرهاب) في فرنسا لوصف نظام حكومي جديد امتد منذ عام 1793م إلى 1794م حسب موسوعة المورد، إذ حكمت فرنسا خلاله حكمًا إرهابيًا أصبح مضرب المثل في التاريخ كله، وقد اعتقل خلال هذا العهد ثلاثمائة ألف مشبوه على الأقل، وأُعدم على المقصلة

(1) سامي عبد القوي على، مرجع سابق، ص 53.

رسمياً نحو سبعة عشر ألف في حين مات كثير في السجون، أو من غير محاكمة<sup>(1)</sup>.

وكان المقصود من هذا النظام أن تنشأ ديمقراطية، وحكومة شعبية بتخليص الثورة من أعدائها، وهذه الأعمال العنيفة والاضطهادات من حكم الإرهاب صارت آلة مخوفة في يد تلك الحكومة، وأصبحت كلمة الإرهاب تتضمن معاني سلبية راسخة في العقلية الغربية، ومع ذلك فإن الكلمة لم تكن مشهورة جداً حتى أوائل القرن التاسع عشر عندما اتخذها فريق ثوري روسي لوصف صراعاتهم مع الحكومة، ومن ثم صار الإرهاب علماً على المعنى المشهور من كونه ضد الحكومات<sup>(2)</sup>.

### التعريف اللغوي:

من المعروف أن التعريف اللغوي يرتبط بتركيب الكلمة وبنائها وحروفها، لهذا فإن التعريف اللغوي للإرهاب يكاد يكون واحداً، وإن توسعت بعض اللغات في المترادفات أو المشتقات أو الاستعمال للمعنى العام تارة، أو للمفهوم الخاص تارة أخرى.

ولا شك أن الاختلاف والتضييق أو التوسع في التعريف اللغوي يلقي بظلاله على المعنى الاصطلاحي، فالإرهاب في اللغة العربية: رَهَبٌ: كعلم، رُهْبَةٌ ورَهْبًا، بالضم وبالفتح وبالتحريك، ورُهْبَانًا، بالضم ويحرك: خاف. وأرْهَبَهُ واسترهبه: أخافه (وتَرَهَّبَهُ) بمعنى توعدده والمرْهُوب الأسد<sup>(3)</sup>.

الإرهاب\_ كما أقر مجمع اللغة العربية\_ بأن كلمة إرهاب مشتقة من الفعل (رَهَبٌ) بمعنى خاف، وكلمة إرهاب هي مصدر الفعل (أرْهَبَ)، وأرْهَبَهُ بمعنى خَوَّفَهُ، ويقال (رهبوت خير من رحموت) أي لا ترهب خيراً من أن ترحم، بمعنى أن يخافك الناس خيراً من أن يرحمك<sup>(4)</sup>.

وفي المعاجم المترجمة إلى اللغتين الانجليزية والفرنسية، ورد لفظ الإرهاب أنه وسيلة لنشر الذعر والتخويف باستعمال وسائل عنيفة لتحقيق أهداف سياسية<sup>(5)</sup>. مشيرة في ذلك إلى استخدام العنف سواء من جانب الحكومة أو الأفراد، و(terrorize – Terrorizers) أُرهب أو روع أو نشر الذعر والإرهاب، يفيد معنى استعمال القوة للتهديد والإخضاع سواء ضد الشيء أو الإنسان. وإرهاب بمعنى الرعب أو الهلع.

(1) منير البعلبكي (1980)، المورد، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ص135.

(2) عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الإرهاب والغلو دراسة في المصطلحات والمفاهيم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بكلية الشريعة بالرياض، ص 15.

(3) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (1996)، القاموس المحيط، ط5، بيروت، مؤسسة الرسالة، 118.

(4) محمد بن ابي بكر الرازي (1986)، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت ص 259.

(5) حسن سعيد الكرمي (1987)، المغني الأكبر (إنجليزي - عربي)، مكتبة لبنان، ص 1448، سهيل إدريس، قاموس المنهل (فرنسي - عربي) (1994)، الطبعة الثالثة عشرة دار الآداب، بيروت، ص 1015.

وفي القاموس السياسي<sup>(1)</sup> إرهاب بمعنى محاولة نشر الذعر والفرع لأغراض سياسية. فالإرهاب هو الاستخدام المنظم للعنف والترهيب والتخويف لتحقيق هدف ما، والإرهابي (terrorist) هو الذي يقوم بهذه الأعمال والتصرفات.<sup>(2)</sup>

ويتضح لنا من المعاجم والقواميس العربية والمترجمة واللاتينية أن جوهر الإرهاب هو الرعب، فأصل كلمة إرهاب هو أربع ولكن المعاجم أقرت كلمة إرهاب والتي تفيد الرهبة.

وقد بلغت أهمية التعريف اللغوي للإرهاب حدًا كبيرًا دفع البعض إلى أن يتخذ منه أساسًا لتعريفه اصطلاحيًا واستنباط عناصره وخصائصه التي تميزه عن غيره من الظواهر التي قد تختلط به.

وإلى جانب المعاجم اللغوية هناك معاجم متخصصة، تجد أن من المهم أن تبرز الدلالة الاصطلاحية لهذه الألفاظ.

ففي معجم العلوم الاجتماعية "الإرهاب" يعني إحداث الخوف والرعب "وهو قانوني حين يقرب بالحكم فيقال "حكم الإرهاب" بمعنى استناد ذلك الحكم الى وسائل قاسية تكفل بث الرعب في نفوس المحكومين<sup>(3)</sup>.

وورد في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية أن الإرهاب يعني "بث الرعب الذي يثير الخوف والفعالالذي يحاول به جماعة منظمة أو حزب أن يحقق أهدافه عن طريق استخدام العنف، وتوجيه الأعمال الإرهابية ضد الأشخاص سواء كانوا أفرادًا أو ممثلين للسلطة ممن يعارضون أهداف هذه الجماعة، كما يعتبر هدم العقارات وإتلاف المحاصيل في بعض الأحوال شكل من أشكال النشاط الإرهابي<sup>(4)</sup>.

#### تعريف الإرهاب في الدراسات الأجنبية:

تعريف قاموس أكسفورد، (سياسة أو أسلوب يعد لإرهاب، وإفزاز المناوئين، أو المعارضين لحكومة ما، كما أن كلمة (إرهابي) تشير بوجه عام إلى أي شخص يحاول أن يدعم آراءه بالإكراه أو التهديد أو الترويع)<sup>(5)</sup>.

تعريف اللجنة القانونية لمجموعة الدول الأمريكية والمشكلة للإعداد لمشروع اتفاقية لمقاومة الإرهاب والاختطاف: (أفعال هي بذاتها يمكن أن تكون من الصور التقليدية للجريمة مثل القتل، والحرق العمد، واستخدام المفترقات، ولكنها تختلف عن الجرائم التقليدية بأنها تقع بنية مبيتة بقصد إحداث الذعر والفوضى والخوف داخل مجتمع منظم وذلك من أجل إحداث نتيجة تتمثل في تدمير النظام الاجتماعي ومثل

(1) أحمد عطية الله (1980)، القاموس السياسي، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، ص 60.

(2) عبد الرحمن أبوبكر ياسين، الإرهاب باستخدام المتفجرات، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1412 هجري، ص 106.

(3) معجم العلوم الاجتماعية (1970)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص 277.

(4) احمد ذكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، ص 182.

(5) علي فايز الجعفي " التعاون العربي في مكافحة الإرهاب " ندوة: مكافحة الإرهاب بالرياض، ص 181.

قوى رد الفعل في المجتمع، وزيادة البؤس، والمعاناة في الجماعة)<sup>(1)</sup>.

أما الإرهاب عند الأمم المتحدة، فيقصد به " أعمال العنف الخطيرة التي تصدر من فرد أو جماعة بقصد تهديد الأشخاص أو التسبب في إصابتهم أو موتهم، سواء كان يعمل بمفرده أو بالاشتراك مع أفراد آخرين، ويوجه ضد الأشخاص أو المنظمات أو المواقع السكنية أو الحكومية أو الدبلوماسية أو وسائل النقل والمواصلات، وضد أفراد الجمهور العام دون تمييز، أو الممتلكات، أو تدمير وسائل النقل والمواصلات بهدف إفساد علاقات الود والصدقة بين الدول، أو بين مواطني الدول المختلفة، أو ابتزاز أو تنازلات معينة من الدول في أي صورة كانت". لذلك فإن التآمر على ارتكاب أو محاولة ارتكاب أو الاشتراك في الارتكاب أو التحريض على ارتكاب الجرائم يشكل جريمة الإرهاب الدولي<sup>(2)</sup>.

### تعريف الإرهاب في الدراسات العربية:

عرف عز الدين الإرهاب بأنه " عنف منظم ومتصل بقصد خلق حالة من التهديد العام الموجه إلى دولة أو جماعة سياسية، والذي ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية<sup>(3)</sup>.

تعريف شريف بسيوني الذي أخذت به لجنة الخبراء الإقليميين التي نظمت اجتماعاتها الأمم المتحدة في مركز فيينا 14- 18 مارس 1988 م قال: (استراتيجية عنف محرم دولياً؛ تحفزها بواعث عقائدية، وتتوخى إحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين لتحقيق الوصول إلى السلطة، أو القيام بدعاية لمطلب أو لمظلمة بغض النظر عما إذا كان مقترفو العنف يعملون من أجل أنفسهم ونيابة عنها، أو نيابة عن دولة من الدول)<sup>(4)</sup>.

تعريف اللجنة المكلفة من مجلس جامعة الدول العربية لوضع تصور عربي مشترك لمفهوم الإرهاب عام 1989 م: (هو كل فعل منظم من أفعال العنف، أو التهديد به يسبب رعباً، أو فزعاً من خلال أعمال القتل، أو الاغتيال، أو حجز الرهائن، أو اختطاف الطائرات، أو السفن، أو تفجير المرفقات أو غيرها من الأفعال مما يخلق حالة من الرعب والفوضى، والاضطراب الذي يستهدف أهدافاً سياسية)<sup>(5)</sup>.

(1) عبد الرحمن الهواري (2002) التعريف بالإرهاب وأشكاله، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 23.

(2) نبيل لوقا بباوي (2001)، الإرهاب صناعة غير إسلامية، القاهرة، دار البباوي للنشر، ص 58.

(3) احمد جلال عز الدين (1986)، الإرهاب والعنف السياسي، القاهرة، دار التراث، ص 49.

(4) محمد فتحي عبد (1999)، واقع الإرهاب في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 24.

(5) محمد محي الدين عوض (1999) " تعريف الإرهاب " ندوة: تشريعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي بالسودان، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 15.

## الأسباب المختلفة المؤدية للإرهاب:

إن العوامل والأسباب للإرهاب تختلف عن الجرائم الأخرى، حيث يذهب بعض الباحثين إلى ضرورة عدم المساواة بين مرتكب العمل الإرهابي وبين غيره من مرتكبي جرائم العنف، فالإرهابي يعتبر نفسه ضحية إرهاب أعظم يمارسه المجني عليه أو المستهدف من العملية الإرهابية<sup>(1)</sup>.

## الأسباب النفسية للإرهاب:

(1) حب الظهور والشهرة حيث لا يكون الشخص مؤهلاً فيبحث عما يؤهله باطلاً فيشعر بالتخريب والقتل والتدمير.

(2) الإحباط: أحد أسباب الخروج على النظام وعلى العادات والتقاليد هو الإحباط وشعور الشخص بخيبة أمل في نيل حقه أو الحصول على ما يصلحه ويشفي صدره فكثير من البلدان العربية همّشت دور الجماعات عمومًا ولم تكثرث بها بل عذبت وقتلت وشردت ومنعت وصول خيرها للناس مع زعمهم بحرية الرأي والتعبير، وهذا يكون التحيزات السرية وردود الأفعال الغاضبة في صورة الإرهاب واعتناق الأفكار الهدامة<sup>(2)</sup>.

(3) قد يكتسب الفرد الصفات النفسية من البيئة المحيطة به سواء في محيط الأسرة أو في محيط المجتمع فكل خلل في ذلك المحيط ينعكس على سلوك وتصرفات ذلك الفرد حتى تصبح جزءًا من تكوينه وتركيبه النفسي، ويعد الفشل في الحياة الأسرية من أهم الأسباب المؤدية إلى جنوح الأفراد واكتسابهم بعض الصفات السيئة.

(4) قد يكون سبب العنف والتطرف فشل من يتصف به في التعليم الذي يعد صمام الأمان في الضبط الاجتماعي ومحاربة الجنوح الفكري والأخلاقي لدى الفرد، والفشل في الحياة يُكوّن لدى الإنسان شعورًا بالنقص وعدم تقبل المجتمع له. وقد يكون هذا الإحساس دافعًا للإنسان لإثبات وجوده من خلال مواقع أخرى فإن لم يتمكن دفعه ذلك إلى التطرف لأنه وسيلة سهلة لإثبات الذات حتى لو أدى به ذلك إلى ارتكاب جرائم إرهابية.

ولهذا فإننا كثيرًا ما نجد أن أغلب الملتحقين بالحركات الإرهابية من الفاشلين دراسيًا، أو من أصحاب المهن المتدنية في المجتمع وغيرهم ممن لديهم الشعور بالدونية ويسعون لإثبات ذاتهم، أو أشخاص لهم طموح شخصي<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> محمد فتحي عيد (1999)، و أقع الإرهاب في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 139.

<sup>(2)</sup> ناصر بن مسفر الزهراني، حصاد الإرهاب، مكتبة العبيكان بالرياض، ص 25.

<sup>(3)</sup> عبد الرحمن المطرودي، نظري في مفهوم الإرهاب والموقف منه في الإسلام، ص 35.

(5) من أسباب اللجوء إلى الإرهاب عند بعض الشباب الإخفاق الحياتي، والفشل المعيشي، وقد يكون إخفاقاً في الحياة العلمية أو المسيرة الاجتماعية، أو النواحي الوظيفية، أو التجارب العاطفية، فيجد في هذه الطوائف الضالة، والثلل التائهة ما يظن أنه يغطي فيه إخفاقه، ويضيع فيه فشله، ويستعيد به نجاحه<sup>(1)</sup>.

### الأسباب التربوية للإرهاب:

على الرغم من أن العوامل التربوية ليست من الأسباب المباشرة للإرهاب، إلا أن النقص والسلبيات في الأنظمة والمناهج الدراسية يؤدي الى ظهور مشكلة الإرهاب.

ويمكن حصرها فيما يلي:

(1) نقص الثقافة الدينية في المناهج التعليمية من الابتدائية وحتى الجامعة في معظم البلاد الإسلامية، من أي قدر مفيد من التوجيهات الدينية، فمن يدرس في مراحل التعليم الأساسي، لا يؤهل شخصاً مثقفاً بثقافة مناسبة من الناحية الإسلامية، ليعرف ما هو معلوم من الدين بالضرورة، وهو الحد الأدنى من الثقافة الإسلامية، مما أدى ضعف المقررات الدينية وعدم تلبية حاجات الطلاب في توعيتهم في أمور دينهم وتنوير فكرهم بما يوجههم من تحديات في هذا العصر، أي نقص الوعي الديني بوجه عام، ومما له الأثر السلبي على سلوك واتجاهات الأفراد.

(2) اعتماد التلقين وتنمية الذاكرة الصماء، وإغفال الملكات الأخرى للعقل كالإبداع، والتحليل، والاستنباط، والتخيل، والتعبير، مما يوجد لدينا أجيالاً استهلاكية ليس لها دور في الحياة، يسهل التأثير عليها وقيادتها إلى مسالك منحرفة.

(3) إن التعليم اليوم في بعض الدول الإسلامية لا يسهم في حماية الأفراد من الأخطار والتحديات الداخلية والخارجية، ومما ساعد على ذلك التدهور الثقافي في المجتمعات الإسلامية عامة، والذي انعكس أيضاً على المعلم والعملية التربوية برمتها<sup>(2)</sup>.

### الأسباب السياسية:

(1) وصول كثير من الذين لا يتمتعون بسمعة طيبة لبعض المناصب الكبرى في الأحزاب المختلفة وعمل بعضهم نواباً للشعب.

(2) نجاح كثير من المرشحين في الانتخابات ممن هم دون المستوى الثقافي والمهني والاجتماعي وبالتالي فقد الكثير من الشباب ممن ليس لديهم القدرة على التحمل والتعبير السليم عن أهمية وفعالية دورهم وأعلنوا نعمتهم على أنفسهم وعلى شهادتهم وعلى أهلهم وعلى أسرهم ومن ثم على المجتمع.

(1) صالح بن غانم السدلان، أسباب الإرهاب والعنف والتطرف، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة، الرياض، ص 17-18.

(2) عمر بن حزام بن ناصر بن عمر بن قمرلة (2007)، دور مؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من الإرهاب، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 106-107.

(3) عدم وجود القنوات الفعلية أو الشرعية للشباب ووجود القيادات التي تمثلهم خير تمثيل وتنبع داخلهم ومن اختيارهم الواعي دون تدخل، حتى يتسنى التعبير عن إرادتهم وحل مشاكلهم خصوصاً وأن مشاركة الشباب من خلال الأحزاب هي في معظمها للشباب المتسلق ذو المصالح الذي لا يمثل العريضة للشباب المصري.

(4) الصدام بين الجماعات الإسلامية وما لقيته أقطاب ورموز تلك الجماعات من قهر من السلطة الحاكمة.

(5) عدم اللجوء إلى الحوار الديمقراطي مع الشباب الإسلامي بمختلف جماعته وتنظيماته ولا يستطيع أحد إنكار الدور السياسي والاجتماعي والديني الذي يلعبه الأزهر بوضوح في كل المشاكل الوطنية وغياب دوره الديناميكي بصدد كل المشاكل الوطنية والعربية الإسلامية وأصبح جزء من السلطة السياسية، فقد كان الشباب في الماضي يجد رموز الدين والقُدوة والمثل الأعلى، ثم بدأ يراهم في صورة رجال من رجال الدولة وأكد ذلك غيابهم عن الحوار الديمقراطي الفعال وتركهم المساحة لخلط الحقائق الدينية.

(6) سيادة كثير من قيم الانحلال والفساد والرشوة واستغلال النفوذ بين بعض رجال السلطة وبزوغ ذلك من خلال وسائل الإعلام والحملة الإعلامية المسعورة تجاه هذه الانحرافات في بداية الأمر ثم السكوت فجأة.

(7) سوء اختيار القيادات وبقاء كثير منهم في السلطة سنوات طويلة برغم المخالفات وعدم إعطاء الفرصة للتغيير الحقيقي والدفع بدماء شابة جديدة حتى تعبر عن أحلام ذلك القطاع الحيوي بالمجتمع.

(8) غياب دور الأحزاب السياسية وانشغالهم بالصراع على السلطة وهيمنة أعداد كبيرة من رجال الأعمال غير المثقفين على أمانات الأحزاب أو الأمانات المساعدة لتمويلهم المادي وبناءً عليه يبحثون عن مصالحهم الشخصية ويحملون أعمالهم غياب التمثيل الحقيقي للشباب ورموزه الشرعية في الأحزاب السياسية وكافة الملتقيات الفكرية<sup>(1)</sup>.

#### الأسباب الاقتصادية:

(1) إذا كان الإرهاب السياسي من أكثر صور الإرهاب شيوعاً وأشدّها ضرراً وخطورةً وأكثرها دموية، إلا أنه هناك الأسباب الاقتصادية بأخطارها المتراكمة والمتلاحقة لأن الاقتصاد من العوامل الرئيسة في خلق الاستقرار النفسي لدى الإنسان فكلما كان دخل الفرد مضطرباً كان رضاه واستقراره غير ثابت بل قد يتحول هذا الاضطراب وعدم الرضا إلى كراهية تقوده إلى نقمة على المجتمع. وهذا الحال من الإحباط يولد شعوراً سلبياً تجاه المجتمع، ومن آثاره عدم انتمائه لوطنه ونبذ الشعور بالمسئولية الوطنية ولهذا يتكون لديه شعوراً

<sup>(1)</sup> محمد يسري أحمد داود (2004)، أثر بطالة الشباب علي ظاهرة الإرهاب وإدمان المخدرات، المؤتمر السنوي التاسع (إدارة أزمة البطالة وتشغيل الخريجين)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص 679-681.

بالانتقام وقد يستثمر هذا الشعور بعض المغرضين والمثبطين فيزينون له قدرتهم على تحسين وضعه الاقتصادي دون النظر إلى عواقب ذلك وما يترتب عليها من مفاسد وأضرار.

(2) البطالة: انتشار البطالة في المجتمع داء وبيل، وأيما مجتمع تكثر فيه البطالة ويزيد فيه العاطلون، وتنضب فيه فرص العمل، فإن ذلك يفتح أبواباً من الخطر على مصارعها، من امتهان الإرهاب والجريمة والمخدرات والاعتداء والسرقه، وما إلى ذلك. فعدم أخذ الحقوق كاملة وعدم توفير فرصة العمل هذا يولد سخطاً عاماً يشمل كل من بيده الأمر قُرب أو بَعُد، فإن الناس يُحَرِّكُهُم الجوع والفقر والعوز ويُسَكِّتُهُم المال لذلك قال عمر بن عبد العزيز لما أمره ولده أن يأخذ الناس على الحق ولا يبالي: (عنيّ أني أتألفهم فأعطيهم وإن حملتهم على الدين جملة تركوه جملة) (1) فالبطالة من أقوى العوامل المساهمة في نبتة الإرهاب حيث ضيق العيش وصعوبته وغلاء المعيشة وعدم تحسن دخل الفرد أحد العوامل التي تؤثر في إنشاء روح التذمر في الأمة، لأنّها إذا تسلطت أمة على أمة أخرى فتغزوها وتآكل خيراتها، فذلك يولد حالة من السخط تجاه من فعل ومن سمح بهذا (2).

#### آثار الإرهاب:

من الآثار السلبية للإرهاب تدمير الاقتصاد، والآثار النفسية السلبية زعزعة الأمن، تَيْتَم الأطفال، وترمل النساء، صرف موارد الدولة في تعزيز الأمن، تدمير الناس في الشوارع، تدمير مقدرات الوطنوالبني التحتية بتدمير المنشآت الحكومية وغير الحكومية، ضعف الدعم الخيري للجمعيات الخيرية، إهدار طاقات شباب الأمة، وإزهاق الأنفس، إحداث الفرقة بين أفراد المجتمع (3).

#### طرق مواجهة الإرهاب ودور الشباب في مكافحته:

الإرهاب لفظ يحمل في داخله معنى النسبية ولا يمكن القول بأن هذه النسبية صفة طارئة تضاف إليه من الخارج بل إنها جزء لا يتجزأ من طريقة استخدامنا لهذا اللفظ فالإرهاب هو اللفظ الذي يطلق كل تيار على التيار الذي يعاديه إذا اتسمت أعماله بالعنف، وبما أن ظاهرة الإرهاب هي في أصلها ظاهرة معقدة الأسباب، ولا ترجع إلى سبب معين، لذا لا بد من تكاتف جميع المجتمع في مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد أمن المجتمعات (4).

وفهم ظاهرة الإرهاب في أي مجتمع، يتطلب فهم الواقع الاجتماعي وإدراكه، حتى يتسنى لنا معرفة الآلية التي تنتج هذه الظاهرة، والجدير بالذكر أن المجتمعات التي يكون فيها حدٌّ من المساواة والعدالة وتتسع فيها المشاركة

(1) رواه ابن سعد في الطبقات ج 5 ص 400.

(2) صالح بن غانم السدلان، مرجع سابق، ص 20.

(3) خالد يوسف برقواوي (2009)، ظاهرة الإرهاب من منظور الشباب الجامعي ودور الخدمة الاجتماعية في التصدي لها، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 24، العدد 48، ص 176.

(4) خالد يوسف برقواوي، مرجع سابق، ص 176.

في تقاسم الإنتاج والثروة، وفي تقاسم السلطة، وتعيش في وضع اقتصادي مستقر، يصعب فيها وجود ظاهرة العنف والإرهاب.

إن معالجة الإرهاب لا تتم بمضاعفة قمع الرأي الآخر وإنفاق المزيد من الثروات وتسليح قوات مكافحة الإرهاب بأحدث معدات القتال بل بالوقوف على الأسباب الحقيقية ومعالجة الأمر بالحكمة والموضوعية، ولا يمكن أن ينتهي العنف في وطننا العربي إلا بقيام البدائل الديمقراطية التي تركز على مؤسسات دستورية تحترم المواطن وتشاركه القرار وترفع مستواه الاقتصادي والثقافي وتقلل الفوارق الطبيعية وتحل السلام الاجتماعي.

ومن المؤسف أن يكون المدخل الأمني هو المدخل السائد والوحيد في مواجهة الإرهاب والتطرف، إذ تبدو المواجهة بين أجهزة الدولة والجماعات المتطرفة كما لو أنها ثار متبادل بين الطرفين. أي أنه من الضروري إتاحة الفرصة أمام الجماعات المختلفة المعارضة للتعبير عن نفسها حتى يتحول التطرف والإرهاب من ممارسة غير شرعية إلى عمل سياسي مشروع.

إن الحوارات الوطنية في الأقطار العربية مطلب ضروري لأنها تضمن توثيق الصلة بين الدولة والمجتمع المدني، وتضمن كذلك إتاحة الفرصة أمام القطاعات المختلفة للإسهام بنصيب في صياغة التوجهات السياسية، والمشاركة في مواجهه أزمات الأمة<sup>(1)</sup>.

وعلى الأجهزة الأمنية الالتزام بإتباع الأساليب القانونية المشروعة في مواجهة الإرهاب، والبعد تمامًا عن الضربات الأمنية الانتقامية التي قد تشمل أشخاصًا أبرياء أو تمثل انتهاكات لحقوق الإنسان، لأن مثل هذه الإجراءات قد تقمع المظاهر الخارجية لهذه الظاهرة بصورة مؤقتة، ولكنها ترحلها بصورة تراكمية إلى المستقبل لتصبح فيه المظاهرات أشد خطورة وأكثر استعصاء على الحل<sup>(2)</sup>.

مبادرة الحكومة بعلاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الشباب علاجًا جذريًا، وذلك ببناء وحدات إنتاجية وإقامة مشروعات ضخمة تستوعب أعداداً كبيرة من الشباب حتى يمكن توفير فرص العمل والقضاء على البطالة.

وضع مشروع متكامل للإصلاح الاجتماعي يسير جنباً إلى جنب مع الإصلاح الاقتصادي، ويهدف هذا المشروع إلى اصلاح أوجه الخلل الموجودة في مختلف النظم الاجتماعية وهذا هو دور الحكومة.

المشاركة السياسية للشباب من مختلف الطبقات، في اتخاذ جميع القرارات التي تمس حياة المواطن سواء

(1) السيد محمد الحسيني (1994)، تعقيب في "تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية"، أعمال المؤتمر الدولي الثاني الذي نظمه مركز الدراسات العربية والأوروبية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، ص. 478-476

(2) أحمد جلال عز الدين (1994)، الأساليب العاجلة وطويلة الأجل لمواجهة التطرف والإرهاب في المنطقة العربية منشور في "تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية"، أعمال المؤتمر الدولي الثاني الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، ص. 405-454.

داخل الأسرة أو المدرسة أو السكن.

يجب أن يتجه الواقع التربوي إلى تعليم الطفل كيف يناقش، وكيف يعبر عن رأيه بحرية، وكيف يحترم آراء الآخرين، وكذلك يجب التركيز على فلسفة المشاركة في جميع مراحل التعليم، وذلك من خلال خلق ملكة التفكير الخلاق والنقدي، والحوار المبني على التحليل والاستنباط، واحترام الرأي الآخر، والإيمان بالمشاركة الفعالة في قضايا المجتمع، فضلاً عن غرس المبادرة لدى الطلاب من خلال الحوار والإقناع وليس التخويف والعقاب.

تدعيم المشاركة الشعبية التي تقتضي ضرورة القضاء على البطالة ومواجهة مشكلات المناطق العشوائية في بعض المدن، وهي مشكلة تساهم في إحساس شريحة كبيرة من المجتمع بأنها تعاني من إهمال أجهزة الدولة، الأمر الذي ينعكس سلباً على أثرها في المشاركة في مواجهة الإرهاب، إن جميع أجهزة الدولة مطالبة بالاهتمام بهذه المجتمعات العشوائية والنهوض بها اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً<sup>(1)</sup>.

تجنيد الشخصيات العامة من كُتاب ومثقفين وفنانين لما لهم من كاريزما جماهيرية وتأثير في اتجاهات الرأي العام لإعطائه التوجيهات اللازمة والنصائح الهامة للمواطنين لردع الإرهاب ونبد العنف وذلك من خلال الأفلام الوثائقية والسينمائية والكتب والتحقيقات الصحفية وعقد العديد من المؤتمرات والندوات المفتوحة في المراكز الثقافية وذلك على مستوى الجمهورية ودون الاقتصار على المناطق المركزية فقط.

ومن الوسائل المهمة في مكافحة الإرهاب؛ تحديث وتطوير جهاز الشرطة بكاملة وذلك لمواكبة التطورات الحديثة المتلاحقة في مجال الجريمة المنظمة وذلك بتحديث الإمكانيات البشرية وتطعيم الجهاز بأعلى الخبرات وأفضل القوى البشرية المتواجدة على الساحة مع إرسال البعثات واستقدام أفضل المعلمين لإيجاد القدرة على التميز والتفرد في مواجهة الإرهاب، وكذلك إيجاد أفضل الوسائل التكنولوجية وأدق الأجهزة الالكترونية السمعية والبصرية<sup>(2)</sup>.

ومن منطلق الحديث عن الشباب لا بد من تفعيل جهود الجامعات والعلماء وأساتذة الجامعات، وهم الصفوة بعد كبار العلماء ممن تناولوا هذه القضايا النازلة بالبحث والدراسة والغوص في الجذور والأسباب والنتائج وسبل العلاج، وذلك من خلال دورهم الذي يمكن تفعيله من خلال:

- 1) البحوث العلمية المعمقة والمركّزة في هذه الفتنة، وأسبابها، وتاريخها، وعوائق الأطروحات العليا في رسائل الماجستير والدكتوراه.
- 2) إقامة المؤتمرات العالمية العلمية، وعقد الندوات، وحلقات البحث والنقاش.
- 3) عقد البرامج الإعلامية الحوارية والإرشادية في وسائل الإعلام المتنوعة تحذيراً وإرشاداً.
- 4) صياغة المناهج الدراسية الدينية والتربوية والاجتماعية على أساس سماحة الإسلام واعتداله.

<sup>(1)</sup> محمد الهواري، الإرهاب المفهوم والأسباب وسبل العلاج، موقع حملة السكنية، ص 19.

<sup>(2)</sup> محمد يسري أحمد داود، مرجع سابق، ص 684.

- (5) الأدوار الإرشادية وكشف الشبه والتوجيه، وبيان الغوائل والعواقب من قبل طلاب العلم والعلماء والباحثين<sup>(1)</sup>.
- (6) زيادة الأنشطة الغير صفية التي تتواكب مع الأحداث وفي نفس الوقت تلي احتياجات الشباب وتطعيمها بالأنشطة الوطنية مثل (الفرق الكشفية، التمريض، إعانة الملهوف).
- (7) تطوير مستمر لأعضاء هيئة التدريس، ومشاركتهم في تنمية التفكير بأنواعه مع الشباب.
- (8) تفعيل دور المكتبة الجامعية، وإطلاع الشباب على الأحداث الجارية ومناقشتها من خلال عرضها على شاشات عرض أو من خلال التواصل على الانترنت.
- (9) توثيق صلة معلمي المستقبل بالمجتمع ومشكلاته من خلال التطبيق في المدارس وإجراء الأبحاث العلمية للقضايا الاجتماعية والاشترك في الخدمات الاجتماعية<sup>(2)</sup>.
- إشغال أوقات فراغ الشباب - واستثمارها فيما ينفعهم ويعود بالفائدة لبلدهم، والإشراف عليهم على أن يكون القائمون عليها هم من أصحاب الفكر المستنير. فالشباب طاقة إن لم تشغل بالمفيد من الأمور شغلت بسفاسف الأمور والسيء منها، مع مراعاة أن تراعي تلك الأنشطة طبيعة الشباب التي تحتاج للحركة والحيوية.
- تفعيل وفتح قنوات الاتصال والحوار مع الشباب والفئات التي وقعت فريسة للفكر الإرهابي المنحرف من خلال دعاة مؤهلين لإبراز أخطاء الفكر التكفيري وإبطال الحجج التي يستند إليها الإرهابيون.
- الاهتمام بأساليب ومؤسسات التنشئة الاجتماعية ابتداء من الأسرة والمدرسة والمسجد والإعلام، ووضع البرامج اللازمة لتوعية تلك المؤسسات بأساليب التنشئة والتربية السليمة لإعداد مواطنين صالحين أخلاقياً وفكرياً ونفسياً وغرس قيم الولاء والانتماء للوطن.
- وضع السياسات اللازمة لتنمية قدرات الشباب وتوجيهها في النواحي والمجالات المفيدة للمجتمع وشغل أوقات الفراغ في النواحي العلمية والثقافية المفيدة<sup>(3)</sup>.
- ودور الشباب هنا هو أن يحاول فهم التنظيمات والحركات بشكل أكثر صحة وألا ينساق إلى أي تنظيم أو حركة حتى وإن كانت تدغدغ هذه الحركات مشاعره المتفجرة بكلماتها وعبارتها المتفجرة وأن يبتعد عن كل ذلك وأن يجعل من الموضوعية والشفافية هما الأساس لفهم أي فكرة تدور في الشارع ألا يجعل العنف هو أول الحلول ولا حتى آخرها ولكن الحوار هو أول الحلول وأخرها والسؤال الموجة للشباب المصري أليس العيش لخدمة قضية عبر المطالبة بها والضغط السلمي لتنفيذها أفضل بكثير من الموت بداخل سيارة مفخخة، إن إيمان

<sup>(1)</sup> محمد مرضي الشمري (2016)، استراتيجية مقترحة لتوعية الشباب الكويتي من مخاطر الإرهاب والتطرف الفكري، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، مصر، ص 20-24.

<sup>(2)</sup> نيفين بنت حمزة البركاتي (2013)، تصور مقترح لرؤية وطنية شاملة لمواجهة ظاهرة الإرهاب وتعزيز المواطنة لدى الشباب، مجلة البحث العلمي في التربية، مصر، ص 530-531.

<sup>(3)</sup> محمد مرضي الشمري، مرجع سابق، ص 24.

الشباب ونقصد هنا الشباب المنتمين لتنظيمات وحركات عنف أن يزعوا إلى السلم ففي السلام توجد مكاسب أكثر من الحرب والدمار وهذا هو دور الشباب من وجهة نظري في المستقبل.

### النتائج والتوصيات:

لم تتفق القواميس والأنظمة القانونية والاتفاقيات والتخصصات المختلفة على تحديد معنى واحد للإرهاب، إن الإرهاب هو أي عمل عنف، أو التهديد به؛ يُحكّم بتحريمه شرعايقع تنفيذنا لمشروع إجرامي، فردي أو جماعي، يؤدي إلى حالة من الشعور بالخوف، والرهبة بين الناس، أو يسبب لهم الضرر؛ بشكل مباشر، أو غير مباشر، ويرى الباحث أن هذا التعريف يتماشى مع نظرة التأصيل في الحكم على الأشياء وفق الشريعة الإسلامية؛ مما يسهل الآلية لمواجهته على مختلف الأصعدة التربوية، والاجتماعية، والسياسية، والأمنية؛ في الدول الإسلامية التي تحكّم شريعة الإسلام.

وهناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الإرهاب منها العوامل (التربوية، النفسية، الاقتصادية، والسياسية) التي عن طريق تحديدها يمكننا من وضع استراتيجية متقنة بناءً على معرفة حقيقة، والقضاء على هذه المشكلة المتشعبة لا يمكن أن تقوم به المؤسسات الأمنية فقط؛ بل لا بد من تعاون جميع المؤسسات المجتمعية، حتى تتسنى مواجهة ظاهرة الإرهاب، وأوضحت الدراسة الدور الفعلي للشباب في مكافحة الإرهاب.

ويمكن وضع مجموعة من التصورات كما تم تناولها بالتفصيل في بند كيفية مواجهة الإرهاب ودور الشباب في التصدي له التي كان من أهمها وضع السياسات اللازمة لتنمية قدرات الشباب وتوجيهها في النواحي والمجالات المفيدة للمجتمع وشغل أوقات الفراغ في النواحي العلمية والثقافية المفيدة.

- إشغال أوقات فراغ الشباب واستثمارها فيما ينفعهم ويعود بالفائدة لبلدهم، والإشراف عليهم على أن يكون القائمون عليها هم من أصحاب الفكر المستنير. فالشباب طاقة إن لم تشغل بالمفيد من الأمور شغلت بسفاسف الأمور وبالسئ منها، مع مراعاة تلك الأنشطة طبيعة الشباب التي تحتاج للحركة والحيوية.

- تفعيل وفتح قنوات الاتصال والحوار مع الشباب والفئات التي وقعت فريسة للفكر الإرهابي المنحرف من خلال دعاة مؤهلين لإبراز أخطاء الفكر التكفيري وإبطال الحجج التي يستند إليها الإرهابيون.

### قائمة المراجع

- أحمد جلال عز الدين (1986)، الإرهاب والعنف السياسي، القاهرة، دار التراث.
- أحمد جلال عز الدين (1994)، الأساليب العاجلة وطويلة الأجل لمواجهة التطرف والإرهاب في المنطقة العربية منشور في "تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية"، أعمال المؤتمر الدولي الثاني الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس.
- أحمد ذكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان.

- أحمد عطية الله (1980)، القاموس السياسي، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية.
- أعمال المؤتمر الدولي الثاني الذي نظمه مركز الدراسات العربية والأوروبية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس.
- السيد محمد الحسيني (1994)، تعقيب في "تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية"، حسن سعيد الكرمي (1987)، المغني الأكبر (إنجليزي-عربي)، مكتبة لبنان.
- خالد يوسف برقواوي (2009)، ظاهرة الإرهاب من منظور الشباب الجامعي ودور الخدمة الاجتماعية في التصدي لها، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 24، العدد 48.
- رداد السلامي (2007)، دور الشباب في مكافحة الإرهاب، ملتقى الشباب للتنمية المجتمعية "حتى لا تتكرر أحداث مآرب. الإرهاب في اليمن المشكلة والحل"، اليمن
- سامي عبد القوي على (1994)، رؤية عينة من الشباب لظاهرة الإرهاب: دراسة نفسية استطلاعية، مجلة علم النفس، القاهرة، العدد 31.
- سهيل إدريس، قاموس المنهل (فرنسي - عربي) (1994)، الطبعة الثالثة عشرة دار الآداب، بيروت، ص 1015.
- صالح بن غانم السدلان، أسباب الإرهاب والعنف والتطرف، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة، الرياض.
- عبد الرحمن أبوبكر ياسين، الإرهاب باستخدام المتفجرات، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1412 هجري، ص 106.
- عبد الرحمن المطرودي، نظري مفهوم الإرهاب والموقف منه في الإسلام.
- عبد الرحمن الهواري (2002) التعريف بالإرهاب وأشكاله، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الإرهاب والغلو دراسة في المصلحات والمفاهيم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بكلية الشريعة بالرياض.
- علي فايز الجحني: "التعاون العربي في مكافحة الإرهاب" ندوة: مكافحة الإرهاب بالرياض.
- عمر بن حزام بن ناصر بن عمر بن قرملة (2007)، دور مؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من الإرهاب، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 106-107.
- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (1996)، القاموس المحيط، ط5، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- محمد الهواري، الإرهاب المفهوم والأسباب وسبل العلاج، موقع حملة السكينة.

- محمد بن أبي بكر الرازي (1986)، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت.
- محمد فتحي عيد (1999)، و وقع الإرهاب في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- محمد محيي الدين عوض (1999) " تعريف الإرهاب " ندوة: تشريعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي بالسودان، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- محمد مرضي الشمري (2016)، استراتيجية مقترحة لتوعية الشباب الكويتي من مخاطر الإرهاب والتطرف الفكري، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، مصر.
- محمد يسري احمد داود (2004)، إثربطالة الشباب على ظاهرة الإرهاب وادمان المخدرات، المؤتمر السنوي التاسع (إدارة أزمة البطالة وتشغيل الخريجين)، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- معجم العلوم الاجتماعية (1970)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- منير البعلبكي (1980)، المورد، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان.
- ناصر بن مسفر الزهراني، حصاد الإرهاب، مكتبة العبيكان بالرياض.
- نبيل لوقا بباوي (2001)، الإرهاب صناعة غير إسلامية، القاهرة، دار البباوي للنشر.
- نيفين بنت حمزة البركاتي (2013)، تصور مقترح لرؤية وطنية شاملة لمواجهة ظاهرة الإرهاب وتعزيز المواطنة لدى الشباب، مجلة البحث العلمي في التربية، مصر.
- هبة شاهين (2014)، المسؤولية الاجتماعية والأمنية لوسائل الإعلام في تناول قضايا الإرهاب بدراسة تطبيقية على الجمهور والصفوة الإعلامية والأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المؤتمر العلمي حول دور الإعلام العربي في التصدي لظاهرة الإرهاب.
- رواه ابن سعد في الطبقات ج5.

## الدور القانوني لوزارة الخارجية العراقية في معالجة أزمة المياه (سد أليسو نموذجاً)

فاروق يوسف زيباري/طالب دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية  
د. محمود محمد علي محمود أديس/أستاذ في جامعة العلوم الماليزية

### ملخص

وضيفة المياه في العصر الحالي تطورت في الاستعمال ولم تعد تقتصر على الشرب والري بل أصبحت كوسائل ضغط سياسية واقتصادية، نظراً لأهميتها استدعت إلى ضرورة تنظيم قواعد جديدة تنظم كيفية استغلال المياه المشتركة بين الدول ومن هذا المنطلق سيسلط الباحث الضوء في هذه الدراسة على مشروع سد أليسو التركي والهدف من انشائه، بالإضافة إلى تأثير هذا المشروع على سكان حوض دجلة في العراق وانتهاكه القوانين الدولية، فضلاً عن دور وزارة الخارجية العراقية في منع اقامته، إلى حين الوصول إلى اتفاق ينظم استخدام نهري دجلة والفرات بين العراق وسوريا وتركيا، وتوصل الباحث إلى أن أزمة المياه يمكن حلها من خلال جهود دولية وإقليمية مشتركة تتوافر فيها حسن النوايا والإيمان بالمصالح المشتركة، ولن يتأتى ذلك إلا بعقد اتفاقات قانونية ذات صفة دولية يحترمها الأطراف الموقعون عليها.

الكلمات المفتاحية: الدور القانوني، وزارة الخارجية العراقية، سد أليسو التركي.

### Abstract

The function of water in the present age has evolved in use and It is no longer limited to drinking and irrigation but have been used as political and economic pressure. Given their importance, necessitated the need to regulate new rules. It regulates how to exploit interstate water, From this point of view, the researcher will highlight the project of the Turkish Aliso dam and the purpose of its creation, In addition to the impact of this project on the population of the Tigris basin in Iraq and the violation of international laws, As well as the role of the Iraqi Foreign Ministry in preventing his stay, Until an agreement is reached regulating the use of the Tigris and Euphrates rivers between Iraq, Syria and Turkey, The researcher concluded that the water crisis can be solved through joint international and regional efforts in which good intentions and faith in common interests, This will only be possible through the conclusion of legal agreements of an international character to be respected by the signatory parties.

Keywords: Legal Role, Iraqi Ministry of Foreign Affairs, Turkish Alesso Dam.

## المقدمة:

تولى كثير من الدول اليوم اهتماماً كبيراً بالمشاريع التنموية العملاقة ذات الاهداف والأغراض المتعددة، فهي تعدها وجهاً من اوجه النشاط الاقتصادي، ومؤشراً إيجابياً على رفاهية البلد وتقدمه، غير أن هذه المشاريع تتباين في اهميتها وقيمتها الاقتصادية تبعاً لطبيعة وظروف كل مشروع، فهناك عوامل عديدة تقوم بدور فعال في انجاح أو إفشال أي مشروع تسعى الحكومة إلى التخطيط لإقامته في المستقبل، يأتي في مقدمتها المكان أو المنطقة المقترح تشييده فيها، ومدى صلاحية هذا المكان لإنشاء المرافق والمنشآت الاقتصادية المختلفة، وكذلك مسألة التمويل المالي ومدى استعداد البلاد لتحمل النفقات والتكاليف الباهظة، خصوصاً عندما يكون المشروع مدعوماً من قبل الحكومة وعلى أعلى مستوياتها تماماً كما هو الحال في تركيا التي تحاول جاهدة إكمال مشروعها الكبير (مشروع سد أليسو) على الرغم من المشاكل والعراقيل الكثيرة التي تواجهها وتعترض جهودها الرامية إلى انجازه.

وتتمثل هذه العراقيل بالمشاكل المالية ومشاكل انعدام الأمن والاستقرار السياسي في منطقة جنوب شرقي الاناضول في ظل مطالبة حزب العمال الكردستاني المعارض للحكومة بالاعتراف بحقوق الأكراد القومية، فضلاً عن المشاكل المائية حول اقتسام مياه نهري دجلة والفرات القائمة مع دول الجوار (سوريا والعراق) وهي مشاكل تضاف إلى بقية المشاكل الأخرى التي تعترض تنفيذه.

لذلك نسلط الضوء في هذه الدراسة على مشروع سد أليسو والهدف من انشائه بالإضافة إلى تأثير هذا المشروع على سكان حوض دجلة في العراق، فضلاً عن جهود وزارة الخارجية في منع اقامته، إلى حين الوصول إلى اتفاق ينظم استخدام نهري دجلة والفرات بين العراق وسوريا وتركيا من خلال ما يلي:

### أولاً: سد أليسو:

يقع على مجرى نهر دجلة الرئيسي على بعد (50) كم جنوب مدينة سييرت ويبعد مسافة (70) كم عن الحدود العراقية التركية<sup>(1)</sup> ويعد أكبر مشروع مائي يقام في تركيا بعد سد أتاتورك العملاق<sup>(2)</sup> ويهدف بشكل رئيسي إلى توليد طاقة كهربائية إضافية قدرها (3830) ميكا واط / ساعة سنوياً، كما أن المياه التي يخزنها السد يستفاد منها لأغراض الري وتغذية المياه الجوفية أيضاً<sup>(3)</sup> ويصل طول السد (1,7) كم وارتفاعه (138) م وسعته خزنه الكلية (11,40) مليار م<sup>3</sup>،<sup>(4)</sup> للمزيد من التفاصيل ( انظر الجدول رقم 3).

(1) د. ريان ذنون العباسي: مشروع جنوب شرقي الأناضول وتأثيره على العلاقات العربية التركية، مصدر سابق، ص 50.

(2) د. ريان ذنون العباسي: مشروع سد أليسو على نهر دجلة، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، العدد (12) تشرين الأول، 2008، ص 204.

(3) سالم الياس سليمان: مصدر سابق، ص 109.

(4) وزارة الموارد المائية: سد أليسو على نهر دجلة، مصدر سابق، ص 8.

وسيترتب على إنشاء هذا السد ظهور آثار بيئية جسيمة في كل من العراق وجنوب تركيا، وعند اكتمال بنائه ستخفض حصة العراق من مياه دجلة إلى (10) مليار م<sup>3</sup> منها (2) مليار م<sup>3</sup> من المياه الرديئة غير صالحة.<sup>(1)</sup>

الأهداف المعلنة من إنشاء السد:

- 1- توليد الطاقة الكهرومائية بكميات كبيرة عبر إقامة مشاريع مائية على نهر دجلة بهدف تقليل فاتورة استيراد النفط من الخارج، وكذلك تصدير الفائض من الطاقة الكهربائية إلى دول الجوار مقابل الحصول على عوائد مالية ضخمة.
- 2- إرواء مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وتصدير الفائض من المحاصيل الزراعية إلى دول المنطقة بهدف جعل تركيا سلة غذاء الشرق الأوسط.

#### جدول رقم (1) المعلومات الفنية لسد ( إليسو Ilisu )

ت	التفاصيل	
1	النهري	دجلة الرئيسي
2	نوع السد	إملائي + ركامي
3	الهدف من إنشائه	الطاقة
4	منسوب قمة السد	530 م
5	منسوب الخزن الفيضاني الأقصى	528 م
6	منسوب الخزن الاعتيادي	525 م
7	منسوب الخزن الميت	485 م
8	حجم الخزن الكلي	11.40 مليار م <sup>3</sup>
9	حجم الخزن الاعتيادي	10.41 مليار م <sup>3</sup>
10	حجم الخزن الميت	3.03 مليار م <sup>3</sup>

(1) د. ريان دنون العباسي: مشروع جنوب شرقي الأناضول وتأثيره على العلاقات العربية التركية، مصدر سابق، ص 50.

11	التصريف الأقصى من المسيل المائي	17100 م <sup>3</sup> /ثا
12	طاقة التوليد Installed Capacity	1200 ميكا واط
13	طاقة التوليد السنوية	3830 كيكا واط / ساعة
14	ارتفاع السد من أرضيته (الأسس)	138 م
15	التبخّر السنوي	1369 ملم
16	المساحة السطحية لبحيرة الخزان	324 كم <sup>2</sup> (عند الخزن الفيضاني)
		300 كم <sup>2</sup> (عند الخزن الاعتيادي)
		111 كم <sup>2</sup> (عند الخزن الميت)

المصدر:وزارة الموارد المائية، سد أليسو على نهر دجلة، سد أليسو على نهر دجلة، 2002، ص8.

ولما كان حديث الساعة اليوم يدور حول إنشاء أكبر السدود على نهر دجلة وهو سد أليسو فان العراق بحكم موقعه الجغرافي سيواجه في المستقبل وضعا صعباً وحرماً للغاية في تأمين احتياجاته الضرورية من المياه بعد إنشاء هذا المشروع المزمع الانتهاء منه بحلول عام 2013 والاستعداد لإملاء خزان السد الكبير عندها ستقع الكارثة بالبلاد لامحالة تماماً كما حصل في عام 1974 وعام 1990 عندما قامت كل من تركيا وسوريا بإملاء خزانات كيبان والطبقة واتاتورك المامة على حوض الفرات فادى بذلك إلى حدوث كارثة اقتصادية وبيئية انعكست آثارها على سكان الحوض في العراق.

تأثير بناء سد أليسو على سكان الحوض في العراق:

1- أن مخطط مشروع الـ GAP على حوض نهر دجلة يتضمن إنشاء (8) سدود ، تبلغ الطاقة التخزينية الكلية لها بما يزيد عن (15.5) مليار م<sup>3</sup>، وأهم هذه السدود هو سد (أليسو) حيث تبلغ طاقته التخزينية الاعتيادية (10.41) مليار م<sup>3</sup>، فضلاً عن المشاريع الإروائية المنجزة والمخطط انجازها تبلغ المساحات الإجمالية لها (632300) هكتار، واحتياجها المائي السنوي (5.837) مليار م<sup>3</sup>، مما يؤدي إلى التأثير في كميات المياه الواردة من نهر دجلة، الأمر الذي سينعكس على سكان (5) مراكز محافظات عراقية و (13) قضاء و (21) ناحية القاطنين على حوض هذا النهر<sup>1</sup>، كما سيحرم (966000) هكتار من الأراضي الزراعية وكذلك الحال بالنسبة للصيادين الذين يعتمدون في مهنتهم على صيد الأسماك.

- 2- تدهور نوعية مياه نهر دجلة الواردة إلى العراق، وزيادة معدلات التلوث النهري فيها جراء احتوائها على نسب عالية من الملوحة على طول مسار النهر والمواد الكيميائية والأسمدة والمبيدات المستخدمة من قبل المزارعين الأتراك والتي بدورها تذهب إلى المبازل التي تصب في النهر، فضلاً عن رمي المخلفات الثقيلة من الاستهلاكات المدنية والصناعية التي تؤدي إلى مزيد من التلوث النهري.
- 3- أن النقص الحاصل في واردات نهر دجلة انعكس على توليد منظومات الطاقة الكهرومائية القائمة على نهر دجلة (سد الموصل-سد سامراء) الأمر الذي يؤثر على إمدادات المصانع ومحطات ضخ مياه الشرب والمؤسسات الصحية والاحتياجات المدنية بالكهرباء مما سيؤثر سلباً على صحة الإنسان وتدهور البيئة.
- 4- التأثير على عملية إنعاش الأهوار والتي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، وذلك للمساعدة في عملية إحياء هذا النظام البيئي الطبيعي المتميز.
- 5- تقع تركيا ضمن نطاق زلزالي نشيط، وان موقع بناء سد أليسو في منطقة زلزالية ذات (6) درجات على مقياس ريختر وتشير الدراسات والبحوث العلمية إلى أن كمية المياه المحتجزة في السدود التركية المقامة على نهري دجلة والفرات من شأنها أن تزيد من فرص حدوث الزلازل والهزات الأرضية، مما له انعكاسات خطيرة على سلامة سكان حوض دجلة في العراق.
- 6- أن قيام تركيا بإنشاء سد اليسو على نهر دجلة يخالف مبادئ اللجنة الدولية للسدود (World Commission on Dams) (1).

(1) لقد وضعت اللجنة الدولية للسدود بعض الأولويات ومبادئ إستراتيجية لاتخاذ القرار كالاتي:

- 1- الحصول على موافقة الجمهور التي تنبع من التعرف على الحقوق والمخاطر والمحافظة على استحقاقات كافة المجموعات من الناس المتأثرين خاصة القبائل والسكان الأصليين والناس والمجاميع الأخرى المهتدة.
- 2- استخدام آليات اتخاذ القرار التي تسمح بالمشاركة المدركة كافة الجماعات والتي ينتج منها قبول واضح للقرارات الأساسية وعندما يؤثر المشروع في السكان الأصليين يجب أن تكون العملية مبنية على رأيهم الحر وموافقهم المدركة.
- 3- التعرف على الحقوق وتقييم المخاطر يجب أن يكون أساس التعرف على الجماعات ذات العلاقة بعملية اتخاذ القرار وإدخالها في هذه العملية بالنسبة لمشاريع المياه والطاقة.
- 4- يتحقق القبول العام لكافة القرارات الأساسية من خلال التوصل إلى اتفاقيات يتم التفاوض عليها بعمليات مفتوحة وشفافة وبروح مخلص وبالمشاركة المدركة لكافة ذوي العلاقة.
- 5- يجب أن يكون للعوامل البيئية والاجتماعية نفس الوزن في التقويم كما للعوامل الاقتصادية والمالية، ويستمر تقويم الخيارات خلال كافة مراحل التخطيط وتطوير المشروع.
- 6- تقويم البدائل الشامل، حيث أن هناك دائماً بدائل على السدود ولغرض استكشاف الحاجة مشاريع المياه والطاقة والغذاء، يجب تقويم هذه البدائل وتعريف الأهداف بصورة واضحة، للمزيد من التفاصيل: راجع وزارة الموارد المائية: سد أليسو على نهر دجلة، مصدر سابق، ص 15-16.

## ثانياً: جهود وزارة الخارجية:

من منطلق إدراك العراق لما سيلحق بها من آثار سلبية نتيجة استمرار دول أعالي نهر دجلة وروافده بتنفيذ المشاريع والسدود على المياه المشتركة، قبل التوصل إلى اتفاق بشأن قسمة المياه الدولية، تمكنت الدبلوماسية العراقية ممثلةً بوزارة خارجيتها، من إقناع العديد من المؤسسات المالية والشركات المساهمة بضرورة الانسحاب من تمويل وبناء هذه المشاريع تجنباً للمسألة القانونية.<sup>(1)</sup>

وبالفعل أثمرت جهود العراق بالنجاح أثر قيام عدّة شركات أجنبية (بريطانية، فرنسية، ألمانية، سويسرية، روسية) بإعلان انسحابها من بناء وتمويل معظم المشاريع والسدود المقامة ضمن مشروع ال (CAP).<sup>(2)</sup>

وهذا الخصوص بعث وزير خارجية العراق السابق ( ناجي صبري ) رسالة خطية إلى وزير خارجية الدنمارك (بير شتيك مولر) في 2002/10/6 (أنظر إلى نص الرسالة في الملحق رقم 4) أشار فيها إلى ما تناقلته وسائل الإعلام، بأن بعض الشركات الأوروبية تنوي المساهمة في تمويل وبناء السدود التركية في حوضيّ دجلة والفرات ومنها سد أليسو على نهر دجلة، وأن تركيا لم تحط العراق علماً بمسألة إقامة هذا السد، رغم أن نهر دجلة هو نهر دولي، كما هو الحال بالنسبة لنهر الفرات، بل عرف من وسائل الإعلام الأمر الذي يؤشر ليس فقط إلى عدم اكتراث تركيا لحقوق الدولتين المتشاطنتين معها سوريا والعراق – بل يُعد انتهاكاً فاضحاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي وللمعاهدات الدولية ذات الصلة بهذين النهرين.

وأشار صبري إلى أن المنشآت التركية على حوضيّ دجلة والفرات تتعارض مع التشريع البيئي للاتحاد الأوروبي بالنسبة للمياه، فإن الآثار البيئية السلبية التي تسببها هذه المنشآت أدت إلى انسحاب بعض المؤسسات والشركات الأوروبية من المساهمة في إقامة السدود، منها شركة بلفور بيتي (BALFOUR BETTY) البريطانية التي انسحبت لأسباب بيئية.

وطالب صبري في رسالته الحكومة الدنماركية ببذل مساعيها لدى المؤسسات والشركات الأوروبية المعنية بعدم تمويل السدود في حوضيّ نهريّ دجلة والفرات في تركيا قبل أن تتوصل الدول المتشاطئة الثلاثة تركيا وسوريا والعراق إلى اتفاق عادل يضمن حقوق هذه الدول وفقاً لمبادئ وأحكام القانون الدولي.<sup>(3)</sup>

(1) مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور: محمد الحاج حمود، وكييل وزارة الخارجية العراقية في 2009/3/15 في مقر وزارة الخارجية، بغداد.

(2) د. ريان ذنون العباسي: موقف جامعة الدول العربية من الخلاف المائي العراقي السوري-التركي، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل 2008، ص 4.

(3) وزارة الخارجية العراقية: نص رسالة وزير خارجية العراق السابق "ناجي صبري" إلى وزير خارجية الدنمارك "بير شتيك مولر" في 2002/10/6، الدائرة القانونية، قسم المياه والحدود، رقم الملف (2/8/7).

وقد نشرت وسائل الإعلام مؤخراً موضوعاً أشارت فيه إلى أن مجلس الأمن القومي التركي قد أوصى بالإسراع في إتمام وإنجاز كل السدود المفترض إنشاؤها على نهريّ دجلة والفرات<sup>(1)</sup> وطالب المجلس كل مؤسسات الدولة التركية التسريع في تنفيذ السدود حتى عام (2023) موعداً لإنجازها<sup>(2)</sup> ومن المشاريع التي باشرت تركيا بتنفيذه مؤخراً هو (سد أليسو) على نهر دجلة، فقد وضع حجر الأساس لهذا السد في 2006/8/5 من قبل رئيس الحكومة

وكالات الأنباء مؤخراً عن قيام تركيا بوضع حجر الأساس لإنشاء سد أليسو على نهر دجلة، ضمن مشاريعها الإروائية في منطقة جنوب شرقيّ الأناضول دون علم العراق مخالفاً بذلك المعاهدات الدولية ومبادئ وأحكام القانون الدولي التي تنظم استخدام المجاري المائية الدولية.

أملاً من الأمانة العامة للجامعة العربية أن تأخذ الإجراءات التي تراها مناسبة للحفاظ على الحقوق المشتركة لكل من العراق وسوريا في مياه نهريّ دجلة والفرات، كما طالب السيد الوزير الجامعة العربية ببذل مساعيها لدى الدول العربية لتحثها على عدم مساهمة المؤسسات والشركات العربية في تمويل مشروع سد أليسو.

كما بعث معالي الوزير هوشيار زيباري رسائل مماثلة إلى وزراء خارجية دول كل من ( مملكة السويد، المملكة المتحدة البريطانية العظمى، جمهورية ألمانيا الاتحادية، الجمهورية الإيطالية، الجمهورية الفرنسية، الاتحاد السويسري، جمهورية النمسا) للوزراء كل من (كارل بيليت، ومارغريت بيكيت، وفرانك فالترشتاينماير، وماسيمو داليمو، وفليب دوسته بلازا، وميشلين كالمي ري، وارسولا بلاسك) على التوالي في 2007/1/20، باستثناء الرسالة الأخيرة لوزيرة خارجية النمسا كانت بتاريخ 2007/2/1، نوه فيها عن إعلان (شركات\*\*) الدول المذكورة استعدادها للمساهمة في إنشاء سد أليسو، مطالباً هذه الحكومات ببذل مساعيها لمنع هذه الشركات من الإقدام عن هذه الخطوة ما لم يتم التوصل إلى اتفاق عادل يضمن حقوق العراق في النهريّين الدوليين دجلة والفرات.

كما بعث معالي الوزير هوشيار زيباري رسالة خطية إلى مفوضة الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية (بنيتا فيريرو فالدر) في 2007/3/8 أشار فيها إلى قيام تركيا بإنشاء سد أليسو على نهر دجلة دون علم العراق، مما سيكون له انعكاسات خطيرة على العراق، لإن نسبة كبيرة من السكان تعتمد على تأمين احتياجاتها الاقتصادية على مياه نهر دجلة، مطالباً مفوضية الاتحاد الأوروبي، التدخل لدى الحكومة التركية لحملها على إيلاء الاعتبار

(1) د.عبد اللطيف جمال رشيد: مصدر سابق، ص 56.

(2) المصدر نفسه، ص 56.

(\*\*) الشركات التي أعلنت استعدادها للمساهمة في إنشاء سد أليسو: (شركة سكانسكا السويدية، بلفور بيتي والستروم البريطاني، ستراياج ووايس الألمانين، سكانسكا الإيطالية، فاواتيش هايدرو النمساوية، الستروم الفرنسية).

لحقوق العراق وسوريا في مياه النهرين وعلى تغيير خططها ومشاريعها على نهري دجلة والفرات على النحو الذي لا يلحق ضرراً بمصالح هاتين الدولتين في ضوء المعاهدات الدولية ومبادئ وأحكام القانون الدولي ذات الصلة. ودعا معالي الوزير في رسالته المفوضية الأوروبية لبذل مساعيها لمنع المؤسسات والشركات والبنوك الأوروبية التي أعلنت استعدادها لتمويل سد أليسو، من الإقدام على هذه الخطوة ما لم يتم التوصل إلى اتفاق عادل يضمن حقوق العراق على مياه النهرين الدوليين، وفي الوقت نفسه حرص العراق على إقامة أفضل علاقات التعاون وحسن الجوار مع الجارة تركيا.

كما بعث معالي وزير الخارجية هوشيار زيباري رسالة خطية إلى نظيره الصيني يانغ جيتشي في 14/كانون الثاني/2010 لبذل مساعيه لدى المؤسسات والشركات الصينية المعنية لعدم تمويل أو تنفيذ السدود على حوضي دجلة والفرات في تركيا، قبل ان يضمن حقوق العراق وفقاً لأحكام ومبادئ القانون الدولي.

كما قامت وزارة الخارجية العراقية باستدعاء سفراء الدول التي أعلنت شركاتها المساهمة في أعمال هذا المشروع في بغداد، وأوضحت لهم بأن العراق لم يوافق على إنشاء هذا السد، وأن مساهمة هذه الشركات في بنائه تعد مخالفة لمبادئ وأحكام القانون الدولي التي تنظم استخدام الأنهار الدولية.

إن نجاح الدبلوماسية العراقية في مطالبة الشركات والمصارف الدولية التي ساعدت في إنشاء وتمويل السدود التركية على نهريّ دجلة والفرات باحترام الحقوق ومصالح العراق وسوريا في مياههما، قد أدى إلى عزوف ملحوظ من قبل هذه الشركات والمؤسسات المالية الدولية وترددتها في تقديم العروض المالية لتمويل هذه المشاريع.

ويتوقع أن تنسحب النمسا من عملية تمويل إنشاء سد اليسو، إذ تلعب شركة (اندريتش هيدرو) النمساوية دوراً فاعلاً في إنشائه بتمويل من جهات نمساوية وألمانية وسويسرية، وتبلغ قيمة العقد الممنوح للشركة النمساوية عبر الضمانات الأوروبية (235) مليون يورو.

ويأتي الانسحاب المتوقع أثر عزم الحكومة الألمانية شبه المؤكد سحب موافقتها المبدئية بمنح ضمانات للتمويل بشكل نهائي.

وقالت منظمة ايكواتش (ECA-watch) (منظمة غير حكومية ناشطة) أنها حصلت على معلومات شبه مؤكدة بانسحاب ألمانيا من المشروع واحتمالات إنهاء المشروع كلياً بسبب حاجة تركيا للتمويل للمضي قدماً في تنفيذ المشروع، فضلاً عن افتقارها للمعرفة والخبرات اللازمة لتنفيذ مشروع كبير بهذا الحجم.

وقال متحدث المنظمة (اولريخ ايخلمان Ulrich Eichelman) انه فيحال إلغاء هذا المشروع كلياً، فان ذلك سيعدُّ نصراً لكل الذين ناضلوا من أجل إيقافه في الوسط الأوروبي وحتى داخل تركيا (مثقفون، وفنانون، وأدباء، وناشطون سياسيون) كونها المرة الأولى التي يتم فيها إلغاء عقود كهذه، لأسباب إنسانية وثقافية وبيئية.

## التوصيات

- 1- متابعة التطورات المهمة في أطر ومفاهيم القانون الدولي المتعلق بالمجري المائية الدولية المشتركة ومواجهة اي تطور يؤثر سلباً على الحقوق المائية للعراق.
- 2-دعوة الدول العربية إلى التصديق على الاتفاقية لضمان دخولها حيز التنفيذ كإطار قانوني دولي يحكم قضايا المياه المشتركة.
- 3- ندعو من اللجنة المشكلة في الوزارة مؤخراً لوضع آلية جديدة في التعامل مع الوضع المائي التي يترأسها الدكتور محمد الحاج حمود(أن تتولى متابعة الدول غير المصادقة على الاتفاقية فضلاً عن التحرك على الدول الاقليمية المجاورة والدول الصديقة لحثها على الانضمام إلى الاتفاقية. خاصةً وان تركيا وإيران مستمرتان في تنفيذ المشاريع الاروائية، وان غياب اتفاقية دولية تنظم اقتسام الموارد المائية سينعكس سلباً على حقوق العراق المائية).
- 4-دعم دبلوماسية المياه، التي تمثل جزءاً مهماً في دعم المبادرات لحل الصراعات، اذ ان الشرط الأساسي لنجاح التحشيد الدولي لممارسة الضغط الدبلوماسي على دول المنبع هو امتلاك الاليات المناسبة التي تستند على قواعد القانون الدولي للأهوار الدولية لتأكيد شرعية المطالب المشروعة لدول المصب.
- 5- تعزيز القدرات التفاوضية العراقية الخاصة بالمياه المشتركة مع الدول غير العربية.
- 6- بناء وتطوير القدرات المؤسسية والبشرية القانونية الكفيلة بحماية وصون الحقوق المائية العراقية
- 7- تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية فيما يخص إدارة المجري المائية الدولية المشتركة.
- 8- دعوة الجامعة العربية للنظر في صياغة إطار قانوني عربي خاص بالمجري المائية المشتركة.



## الشباب العربي والمشاركة السياسية

الدكتور جميل حمداوي أستاذ التعليم العالي بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فرع الناظور المغرب

### Abstract :

The article discusses the nature of political participation among Arab youth at the urban and Bedouin levels. This participation has declined at all levels and levels due to the political reluctance of young people on the one hand and their lack of confidence in the Arab governmental systems on the other hand and their dissatisfaction with political parties, Third Party. Therefore, Arab youth have taken the virtual field as a means of expressing their political views, a desire to rebel against unjust power, and a revolution against the existing political institutions in the name of freedom, justice, legitimacy and democracy

## توطئة

لا يمكن الحديث عن الديمقراطية في الوطن العربي إلا بمشاركة الشباب العربي في إدارة شؤون بلادهم داخليا وخارجيا، وتصريف سياساتها العمومية بشكل إيجابي. ومن ثم، يقدر عدد سكان الوطن العربي بثلاثمائة مليون نسمة، فإن الشباب يشكلون قرابة ثلثه. ويعني هذا أن ساكنة الوطن العربي شبابية بامتياز. وما زال الشباب العربي يعانون من مشاكل عدة كالفقر، والأمية، والبطالة، والجهل، والتخلف، والجنوح، والعزوبة، والعنوسة، والتغريب، والاستلاب، والإقصاء، والتهميش، واليأس، والإحباط، والتعاسة... على الرغم من المحاولات الحثيثة التي تقوم بها بعض الدول العربية للخروج من أزمتها الخانقة، ولاسيما الدول التي تعرف نموا ديمغرافيا من جهة، وفقرا في الموارد من جهة أخرى.

وما يهمنا في هذا الصدد هو التوقف عند موضوع سوسيو-سياسي بامتياز، يتمثل في دراسة (المشترك والمختلف بين شباب الحضر والريف في المجتمعات العربية حول رؤيتهم للقضايا الداخلية والخارجية في دولهم)، وفق منظور علم الاجتماع السياسي الذي يدرس أثر المجتمع ونخبه وفئاته وجماعته وفئاته في السياسة واتخاذ قراراتها، بالضغط على الحكومة من جهة، وتوجيه دفة المجتمع السياسي (الأحزاب السياسية والنقابات العمالية) من جهة أخرى.

### المبحث الأول: مفهوم المشاركة السياسية

يقصد بالمشاركة السياسية اهتمام الأفراد بالشؤون السياسية أو الابتعاد عنها. وتعبير آخر، يعني هذا المصطلح المشاركة في الشأن السياسي للبلد، أو الامتناع عن المشاركة فيه، أو الالتزام بالحياد الجزئي أو الكلي. وتعتبر هذه المواقف الثلاثة (المشاركة، والامتناع، والحياد) عن فلسفة المشاركة السياسية للشباب الحضري أو القروي، سواء أكانت إيجابية أم سلبية.

ومن هنا، تعني المشاركة السياسية انخراط أفراد المجتمع الواحد في إدارة أمور بلادهم، والاهتمام بمختلف شؤونها على جميع الأصعدة والمستويات، والمساهمة أيضا في التأثير في القرار السياسي الداخلي والخارجي. ومن ثم، تعد المشاركة السياسية وسيلة للتعبير عن المواطنة المتمدنة، والانخراط في الشفافية الحقة، وإرساء الحكامة الجيدة، والإيمان بالديمقراطية التشاركية<sup>1</sup>، وبناء المجتمع المدني، وتحقيق التنمية السياسية الشاملة، وتحديث المجتمع. ومن ثم، تكون المشاركة السياسية بالانخراط في المجتمع السياسي لتحقيق رغبة شخصية، أو من أجل تحقيق مصلحة مجتمعية عامة.

علاوة على ذلك، تعني المشاركة السياسية تلك الأنشطة الإرادية أو التطوعية أو المنظمة التي يقوم بها المواطنون بغية التأثير، بشكل مباشر أو غير مباشر، في مختلف القرارات التي تتخذها الحكومة، أو في اختيار النخب

<sup>1</sup> -Jacques Donzelot et Renaud Epstein, *Démocratie et participation: l'exemple de la rénovation urbaine*, Esprit, juillet 2006, p. 5 à 34.

السياسية، أو انتقاء الحكام، أو المشاركة في توجيه السياسات العامة للدولة. ومن هنا، " فالمشاركة السياسية نشاط، وليست مجرد اتجاه أو اعتقاد فقد يشعر المرء شعورا عميقا بأهمية الإدلاء بصوته في الانتخابات، دون أن يدلي بالفعل بصوته في الانتخابات، ومن ثم لا يعد ذلك مشاركة. وإن الاختلاف بين الفعل والاعتقاد يماثل الفرق بين دراسة المشاركة السياسية، ودراسة الرأي العام، وتهتم المشاركة السياسية بالنشاط الذي يقوم به الأفراد، على نحو ما تكون الإشارة إلى الجماعة في مجال المشاركة السياسية مثل الكيفية التي كان عليها إدلاء الرجال بأصواتهم في الانتخابات السابقة، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا يتركز على مشاركة الأفراد، فالجماعات لا تشارك إنما الأفراد هم الذين يشاركون، فمشاركة الجماعة ما هي إلا بيانات أو توقع إحصائي خاص بسلوك الأفراد الأعضاء في الجماعة.<sup>1</sup>

ومن ثم، تقوم المشاركة السياسية على الإرادة الحرة والرغبة الذاتية في الانضمام إلى التنظيمات ذات الأهداف المدنية من أجل مساعدة الدولة على حل مجموعة من المشاكل المستعصية، أو من أجل تحقيق مصالح مشتركة يتفاوض عليها أعضاء المجتمع المدني من أجل تحقيقها. ومن هنا، " تعتبر المشاركة السياسية عملية اختيار حيث البعض يشارك والبعض لا يشارك، وقد تكون المشاركة بطريقة معينة، وفي أمور معينة، وعلى ذلك هناك اختيار في طريقة المشاركة ونوعها مثل الإدلاء بالأصوات في الانتخابات، والانضمام إلى تنظيم حزبي، كذلك يجب على المواطنين اختيار اتجاهات مشاركتهم، فيختارون من سيعطونه أصواتهم في الانتخابات، أو اختيار المشاركة في الحملات الانتخابية وأي الأحزاب التي يعملون معها وأي الجماعات أو المنظمات التي يرغبون في الانضمام إليها وأي البرامج والموضوعات التي تجذبهم للاختيار. وبذلك يمكن تعريف المشاركة السياسية بأنها النشاطات والاختيارات الواعية. وتعبير الوعي يعني الدراية بالبدائل ثم المشاركة العملية، ورغم هذا فليس من الضروري أن يتوافر في هذا النشاط عقلانية القرار.<sup>2</sup>

ولا يمكن الحديث عن مشاركة سياسية إلا بارتباطها بنظام سياسي متغير وضروري، ينبغي أن يكون شرعيا وقانونيا ودستوريا من جهة أولى، وفي خدمة المواطن والشعب من جهة ثانية، ويحقق الأمن والسلم والاستقرار من جهة ثالثة، ولا يتحقق ذلك كله إلا بالمشاركة السياسية التي تعبر عن مدى ديمقراطية المجتمع وشرعيته.

ومن المعروف أن النظام السياسي، سواء أكان بسيطا أم معقدا، له علاقة وطيدة بالمجتمع، ويمكن تشبيه تلك العلاقة بالمدخلات والمخرجات حسب دافيد إيستون (David Easton)<sup>3</sup>، فالنظام السياسي يستوعب طلبات المجتمع وحاجياته ويتفهمها بشكل جيد، ثم يستجيب له بالمخرجات في شكل قرارات سياسية، أو قوانين

<sup>1</sup> - سامية خضر صالح: المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، طبعة 2005م، ص:20.

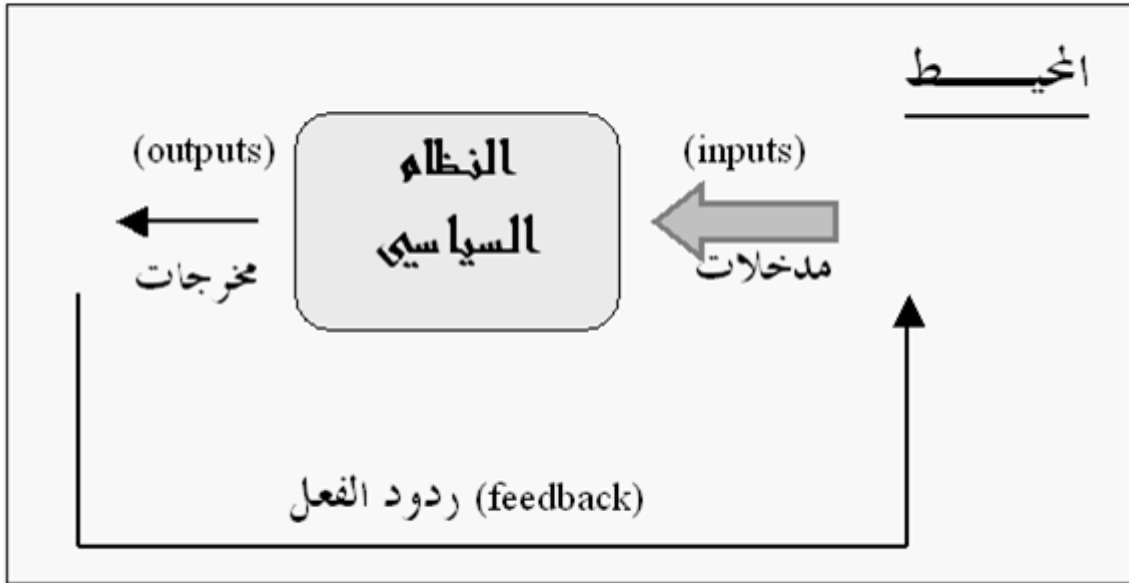
<sup>2</sup> - سامية خضر صالح: المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، ص:21.

<sup>3</sup> - David Easton: *A Systems analysis of political life*, New York, Wiley, 1965, p: 32.

تشريعية تكون في خدمة المجتمع. بمعنى أن " حركة النظام السياسي هي مجموعة التفاعلات بين مطالب الجماهير وقرارات الحكومة."<sup>1</sup>

ومن هنا، يعد نموذج دافيد إيستون من " أفضل وأبسط النماذج الأولية الشارحة لطبيعة عمل النظام السياسي، ويقوم هذا النموذج على أن العنصر الأكبر المؤثر في استقرار الحكومة هو الجمهور الذي يترجم ما يفكر فيه إلى مطالب تعبر عن حاجاته كما يعبر عن درجة رضاه من خلال الأقوال والأفعال، هذه الطلبات تستقبل في النظام السياسي عبر الأحزاب السياسية أو مؤسسات المجتمع المدني؛ حيث تشذب وتقدم للحكومة ، تستقبل الحكومة هذه المدخلات وتتفاعل معها لتخرج بقرارات وسياسات داخلية وخارجية تنعكس على الجمهور، فتعدل سلبيًا أو إيجابيًا في مطالبه ودرجة تأييده، ثم تستمر العملية وبالتالي يبدو النظام قادرًا على الاستمرار بقدر تعديله في القرارات والسياسات للحصول على حد أدنى من القبول " الشرعية" لدى الجمهور. أي إن الوظيفة الرئيسة للحكومة هي اتخاذ القرارات، وهذه القرارات إما أن تكون رشيدة ولصالح الناس؛ فيصبح هناك رضا شعبي، أو تكون قرارات غير رشيدة وضد مصالح الناس؛ فيصبح هناك سخط عام."<sup>2</sup>

### نموذج المدخلات المخرجات



المصدر : الصادق شعبان، النظام السياسي التونسي، 2005

ومن ثم، يكون السخط الجماهيري العام بأشكال متعددة، قد يكون في شكل تملل ؛ حيث يهمس الناس لبعضهم البعض، وبهذا تبدأ الثورة تحت السطح في شكل إرهابات جنينية. وبعد ذلك، يتحول التملل إلى ردود أفعال احتجاجية بسيطة في شكل كتابات إعلامية وسياسية محدودة ومتناثرة. وبعد ذلك، تتحول إلى

<sup>1</sup> - جاسم سلطان: قواعد في الممارسة السياسية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة 2015م، ص:73.

<sup>2</sup> - جاسم سلطان: قواعد في الممارسة السياسية، ص:73-74.

أعمال سخط ظاهرة في شكل إضرابات ومظاهرات وأشكال من العصيان للدولة تتسع وتتنظم. ويتحول هذا كله إلى العنف الثوري. أي: إلى أعلى درجات السخط والغضب، وخروج الجماهير إلى الشارع للتأثير في قرارات الحكومة، والمناداة بمطالب جذرية راديكالية<sup>1</sup>.

ويعني هذا كله أن النظام السياسي لايحافظ على توازنه واستقراره وتوازنه إلا بوجود مشاركة سياسية شبابية جماهيرية فعالة تكون في خدمة النظام، ولابد أن تكون تلك المشاركة إيجابية تضيء الشرعية على هذا النظام السياسي، وتكسبه مصداقية داخل الوطن وخارجه. وتتحقق تلك المشاركة السياسية عبر مجموعة من القنوات والوسائط كالمجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والنقابات المهنية والعمالية، وجماعات المصالح، والنخب بمختلف أنواعها (السياسية، والإدارية، والاقتصادية، والدينية، والعلمية، والثقافية).

وعلى العموم، فالمشاركة السياسية هي انخراط المواطنين بشكل إرادي وتطوعي في الأحزاب السياسية ونقاباتها للتأثير في قرارات الدولة، أو تحديد المواقف السياسية، أو اختيار الحكام والقادة والمنتخبين، وانتقاء النخب السياسية المؤهلة، أو رسم السياسات العامة للدولة. وتكون المشاركة السياسية بالطرائق التقليدية بالانخراط في الأحزاب السياسية والنقابات وجماعات الضغط بالدعاية لها، أو المشاركة في الندوات والمؤتمرات، والتصويت، والاقتراع، والانتخاب، والترشح للمناصب العامة، وتولي المسؤوليات السياسية. وقد تكون المشاركة السياسية بالطرائق غير التقليدية كالاحتجاج، والمظاهرات، والإضرابات، والتطرف، والتخريب، والحروب الأهلية، وممارسة العنف الثوري، والانقلابات...

وتتميز المشاركة السياسية بمجموعة من السمات والخصائص النوعية التي يمكن حصرها فيما يلي:

- ① المشاركة السياسية سلوك تطوعي بامتياز، ونشاط إرادي مبني على الاقتناع الشخصي؛
- ② المشاركة السياسية سلوك مكتسب عن طريق التفاعل مع الأفراد من جهة، والاحتكاك بالمجتمع ومؤسساته وهيئاته والمجتمع المدني من جهة أخرى؛
- ③ المشاركة السياسية سلوك إيجابي واقعي مرتبط بالممارسة السياسية الميدانية والعملية؛
- ④ المشاركة السياسية عملية اجتماعية وجماهيرية عامة وشاملة وكاملة ومتعددة الجوانب تسهم في التنمية السياسية؛
- ⑤ المشاركة السياسية عبارة عن سلوك إيجابي يسهم في التأثير في القرارات السياسية بتأكيدا أو رفضها أو تعديلها أو تغييرها؛
- ⑥ لا تقتصر المشاركة السياسية على حدود جغرافية معينة، بل تتجاوز ما هو محلي إلى ما هو جهوي، ووطني، وإقليمي، ووطني؛

<sup>1</sup> - جاسم سلطان: نفسه، ص: 74-75.

- 7 المشاركة السياسية أساس مهم من أسس المواطنة الحقة، وحق من حقوق الإنسان وواجباته؛
  - 8 المشاركة السياسية أساس الديمقراطية الحقة؛
  - 9 المشاركة السياسية أساس التحديث والتغيير السياسي؛
  - 10 المشاركة السياسية هي السبيل الأفضل لتحقيق التنمية السياسية والاجتماعية .
- وللمشاركة السياسية مجموعة من الشروط الأساسية التي يمكن ذكرها على الشكل التالي:
- 1 وجود بيئة ديمقراطية ناضجة وواعية بالممارسة السياسية، تعترف بكيونة الإنسان، وتسمح له بالتعبير عن آرائه بكل حرية وصدق؛
  - 2 وجود ترسانة قانونية تجيز للمواطن بالانخراط في التنظيمات المدنية والاجتماعية والسياسية؛
  - 3 عدم محاسبة المواطن المدني الحر على إبداء آرائه الحرة، أو وضعه أمام مساطر المحاسبة والمحاكمة والعقاب الجنائي والمدني؛
  - 4 تمتع المشارك السياسي بالحرية الكاملة للتعبير والتجمع من أجل الوصول إلى السلطة؛
  - 5 عدم وجود قيود وعراقيل وقوانين تمنع المشارك السياسي من الترابط والتكتل في جماعات ومؤسسات وهيئات سياسية أو مدنية ؛
  - 6 المساهمة في اختيار الزعماء والقادة والنخب والصفوة السياسية المفضلة لتمثيل الجماهير سياسيا ونقابيا؛
  - 7 ضرورة الاعتراف بالعضوية الكاملة للجماعات والتنظيمات السياسية والمدنية والاجتماعية؛
  - 8 توفير المناخ الديمقراطي الحقيقي لممارسة المشاركة السياسية الحقة؛
  - 9 ألا تكون المشاركة السياسية فوضوية وعبثية وغير منظمة ، بل لابد من تنظيمها وفق أهداف مشتركة لتحقيق الصالح العام؛
  - 10 أن تكون تلك المشاركة السياسية بناءة وهادفة ومثمرة وتمدنية ، في إطار نظام سياسي شرعي وديمقراطي تعددي وتشاركي، يعترف بدور الآخرين في التأثير في استصدار القرارات السياسية.
- ومن جهة أخرى، يمكن الحديث عن أنواع عدة من المشاركة السياسية التي يمكن حصرها في ما يلي:
- 1 المشاركة المؤسساتية أو الرسمية التي يقوم بها المسؤولون السياسيون وفق وظيفتهم داخل السلطة الحاكمة، أو نظرا لتمثيلهم لمؤسسات الدولة الرسمية ، كالوزراء، وكتاب الدولة، والكتاب العامين، والأعوان التنفيذيين، والولاة، وعمال الأقاليم، والقواد، والباشوات...

② المشاركة المنظمة: هي التي تكون بواسطة مؤسسات المجتمع السياسي التي تكون حلقة وصل بين المواطن والسلطة العليا ، وتتمثل هذه المؤسسات في الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية والمهنية والحرفية، وجماعات المصالح.

③ المشاركة المستقلة الفردية هي تلك المشاركة القائمة على الإرادة الحرة المنفردة؛ حيث ينخرط المواطن في أمور الدولة، ويشارك في بناء قراراتها السياسية<sup>1</sup>. وقد تكون هذه المشاركة إما بالاندماج الكلي، وإما بالرفض، وإما بالحياد. بيد أن ثمة دولا تفضل المشاركة الفردية. في حين، توجد دول تفضل المشاركة الرسمية والمؤسسية والمنظمة<sup>2</sup>.

وهناك أيضا المشاركة الاختيارية أو التلقائية العفوية القائمة على اقتناع المواطنين بضرورة المشاركة في الشأن العام الداخلي والخارجي للدولة. وفي المقابل، هناك المشاركة الإجبارية التي تفرض على المواطنين للمشاركة إذعانا وجبرا ، كما يبدو ذلك في بعض الدول الدكتاتورية الشمولية، أو في بعض دول العالم الثالث. وثمة مجموعة من المستويات للمشاركة السياسية، ويمكن تحديدها فيما يلي:

① التصويت في الانتخابات، ويعد أضعف مستويات المشاركة السياسية، وقد لا يعبر عن الوعي السياسي ولا النضج المعرفي لدى المواطن. وهناك من يعتبر التصويت شرطا من شروط المشاركة السياسية. وغالبا، ماترتبط المشاركة التصويتية بالأمية، والانتماء الولائي والقبلي، ومن ثم، له تأثير ضئيل في القرارات ؛ لأنه ينتهي بمجرد وضع الورقة في الصندوق، وليس هناك متابعة مستمرة للقرارات.

② المشاركة غير المباشرة التي تتمثل في المشاركة في الندوات، والمؤتمرات، والتعليقات الصحفية والإعلامية، وارتداء أزياء معينة، وحمل شارات معينة...

③ المشاركة في تنظيم الحملات الانتخابية.

④ الترشيح لمنصب سياسي.

⑤ تولي المناصب القيادية في الدولة.

ومن جهة أخرى، ترتبط المشاركة السياسية بالوضع الطبقي للفرد، وبانتماءاته الجغرافية والنوعية، وجذوره العرقية، وولاءاته العقديّة، وثقافته التعليمية، ووعيه السياسي، وثقافته السياسية، وتنشئته السياسية، والوضع الاقتصادي والاجتماعي. وكلما ارتفع الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن ازدادت مشاركته السياسية الإيجابية. لكن يلاحظ في بعض الدول الغربية الديمقراطية، كالولايات المتحدة الأمريكية، أنه كلما ازداد التعليم قلت نسبة المشاركة السياسية؛ مما أثار جدلا كبيرا في الأوساط السياسية.

<sup>1</sup> - نبيل الأندلسي: العزوف السياسي بالمغرب، طوبريس، الرباط، المغرب، الطبعة الأولى سنة 2016م، ص: 19-20.

<sup>2</sup> - إبراهيم أبراش: علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى سنة 1998م، ص: 250.

ولا يمكن الحديث عن تنمية سياسية هادفة ومثمرة وحقيقية إلا بوجود مشاركة سياسية إيجابية وفعالة ومتميزة، تسهم في بناء الدولة وتحديثها وتطويرها، وإخراجها من نظام سياسي استبدادي متعفن إلى نظام ديمقراطي تشاوري وتشاركي.

وعليه، فالمشاركة السياسية هي أساس التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويعني هذا أن المشاركة الفردية أو الجماعية للمواطنين يمكن أن تسهم في استصدار قرارات سياسية لخدمة الدولة وتطويرها وتنميتها وتحديثها على جميع الأصعدة والمستويات.

كما تعبر المشاركة السياسية التطوعية الفردية أو الجماعية عن سيادة دولة الحق والقانون. وتعتبر أيضا عن مدى تقدم الدولة والمجتمع على حد سواء، ومدى تمتع المواطن بكامل حرياته الطبيعية والمكتسبة، ومدى انتشار ثقافة حقوق الإنسان. ولا بد أن تعبر المشاركة السياسية عن مدى مراعاة الدولة لثقافة النوع؛ حيث تتساوى المرأة والرجل في الحقوق والواجبات.

ومن جانب آخر، يكون الغرض من المشاركة السياسية الوصول إلى السلطة، أو خدمة المجتمع، أو الرفع من مستوى الدولة على جميع الأصعدة والمستويات. ويكون الغرض أيضا هو الانخراط في مؤسسات الدولة أو المجتمع المدني عبر التصويت والانتخاب والاقتراع بغية اختيار النخب السياسية المؤهلة لتسيير دواليب المجتمع. والهدف الرئيس من المشاركة السياسية هو التأثير في قرارات الدولة لتكون لصالح الفئة المشاركة. ومن ثم، تكون المشاركة السياسية فعالة إذا كانت تستهدف توجيه أعمال الحكومة بانتقادها وتقويمها بشكل مفيد ومثمر وبناء، وتقديم النصائح، والاستشارات، والتوصيات، ومراقبة أجهزتها.

ويكون الغرض من المشاركة السياسية المباشرة وغير المباشرة اختيار النخب القيادية الكفئة، ورسم سياسة الدولة، ومساعدتها على وضع المخططات الإستراتيجية لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية، واختبار الطرائق والسبل والوسائل الممكنة لتحقيق ذلك، والاهتمام بالقضايا المحلية، والجهوية، والوطنية، والإقليمية، والدولية.

ومن أهداف المشاركة السياسية كذلك توعية الأفراد والجماعات على ممارسة الديمقراطية بغية إرساء مجتمع تنموي ديمقراطي فعال، والتعبير عن الآراء بكل حرية دون مس بكرامة الفرد والمواطن. ويعني هذا أن المشاركة السياسية تهدف إلى تكوين مواطن مدني حر يسهم في بناء مجتمعه، وتحقيق تطلعاته السياسية.

ومن ثم، " تؤثر المشاركة السياسية في الأفراد وفي السياسة العامة للدولة على حد سواء، فعلى مستوى الفرد تنمي المشاركة فيه الشعور بالكرامة والقيمة والأهمية السياسية، وتنبه كلا من الحاكم والمحكوم إلى واجباته ومسئوليته، وتنهض بمستوى الوعي السياسي. كما أنها تساعد على خلق المواطن المنتهي الذي يعد عماد قوة وعافية الجسد السياسي.

وعلى صعيد السياسة العامة، تجلب المشاركة أعظم خير لأكبر عدد من الأفراد، إذ أنها تدفع الحاكم إلى الاستجابة إلى مطالب المواطنين، وتسهم في إعادة توزيع موارد المجتمع بشكل أكثر عدالة، ومن ثم يؤدي ازدياد عدد المشاركين السياسيين إلى مزيد من العدل الاقتصادي والاجتماعي<sup>1</sup>.

وعليه، تسهم المشاركة السياسية في الرفع من مستوى البلاد وتحديثها وتنميتها سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا. كما تسهم في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، والسمو بالمواطنة الحقة، وتمثل المقاربة التفاوضية والتشاركية في تسييس أمور الدولة الداخلية والخارجية من أجل ديمقراطية المجتمع.

### المبحث الثاني: شباب الأرياف ومدى اهتمامهم بالشأن الداخلي والخارجي لبلدانهم

لا يمكن الحديث عن الديمقراطية والتنمية السياسية إلا إذا قسنا نسبة المشاركة السياسية في بلد من البلدان، وقسنا أيضا مدى تمتع المواطنين الشباب بالحريات الطبيعية والمكتسبة، ومدى انتشار ثقافة حقوق الإنسان في البلد نظرية وخطابا وممارسة، ومدى السماح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم بكل حرية دون خوف، أو عنف، أو ضغط، أو محاسبة. إذًا، تقاس ديمقراطية الدول وتنميتها السياسية بنسب المشاركة السياسية، وانتعاش الثقافة السياسية، ومدى مساهمة مؤسسات الدولة ومجتمعها المدني في إثراء التنشئة السياسية لدى المواطن.

وعليه، "تعتبر المشاركة السياسية هي أساس الديمقراطية من خلال اتساع الاقتراع الشامل وامتداده بدرجات مختلفة من دولة إلى أخرى لكل أعضاء المجتمع حيث الرجال مثل النساء ومن خلال أيضا المؤسسات الشرعية التي تشجع وتيسر اللقاءات والتجمعات السياسية، والتواجد الحزبي أو التنظيمي، وحق وضع الملصقات، والقيام بالاتصالات وغير ذلك، ويساهم تشجيع المشاركة في تطبيق الشرعية السياسية مما يجعل الإنسان كائنا سياسيا"<sup>2</sup>.

ومن هنا، فالمشاركة السياسية هي أس الديمقراطية والمواطنة في بلد ما، ومن خلالها نحكم على بلد ما بأنه بلد ديمقراطي أو متخلف.

ويعني هذا كله أن أحد ركائز التنمية الآن "هي أن تتاح لكل فرد المشاركة في الحياة السياسية؛ لأن المشاركة تعني حصاد الفرص المتاحة أمام الشخص لكي يلعب دورا في الأهداف المجتمعية والتخطيط لها ولوسائلها.

<sup>1</sup> - نقلا عن جميل عودة: (المشاركة السياسية وجه آخر للعدل)، موقع الحياة، 16 ديسمبر 2017م،

الرابط: <http://www.alhayat.com/article/>

<sup>2</sup> - سامية خضر صالح: المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، طبعة 2005م، ص: 17.

وعلى هذا فقد أكد العلماء والباحثون أن انخفاض معدلات المشاركة السياسية يشكل أزمة عارمة أمام النظام السياسي القائم عليه أن يواجهها ، ويتصدى للسلبيات الناجمة عنها.<sup>1</sup>

وتختلف المشاركة السياسية للشباب حسب النوع والجغرافيا والبيئة. ويعني هذا أن العمل السياسي "لا يمارس في فراغ، وإنما داخل حيز مكاني وجغرافي له سماته الفردية، وفي بنية مجتمعية له خصائص معينة. فالحيز المكاني محكوم بمساحة محددة، وبموقع جغرافي له خصائص وتضاريس ومناخ وحدود معينة، وبموارد طبيعية قد تكون شحيحة أو وفيرة متنوعة أو غير متنوعة... إلخ. أما البنية المجتمعية، فهي محكومة بشعب له خصائص اجتماعية وثقافية وعرقية ولغوية ودينية معينة. وهذه كلها سمات وعوامل من شأنها أن تؤثر تأثيرا كبيرا في العملية السياسية في أي مجتمع، وتتيح فرصا أو تفرض قيودا قد تضيق أو تتسع فيما يتعلق بإرادة شؤون الدولة والمجتمع."<sup>2</sup>

ومعنى ذلك أن " لكل نظام سياسي بيئة تؤثر فيه ويؤثر فيها. فالنظام السياسي، بشكل عام، والحكومة، بشكل خاص، هما مرآتا البيئة وإفرازان لها كما أنهما قد يكونان أداة لتغيير هذه البيئة وتطويرها في الوقت نفسه. ولذلك تبدو العلاقة بين النسق السياسي والفاعل السياسي علاقة تفاعلية في الأساس، وتسير دائما في اتجاهين وليس في اتجاه واحد."<sup>3</sup>

ومن هنا، يتأثر الفعل السياسي جغرافيا وبيئيا ومكانيا، كاختلاف المشاركة السياسية الشبابية من دولة إلى أخرى، ومن منطقة فقيرة إلى منطقة غنية ، ومن المدينة إلى البادية. و هنا، يمكن الحديث عن علم الاجتماع السياسي القروي، وعلم الاجتماع السياسي الحضري.

كما تختلف المشاركة السياسية من حيث النوع والجنس. أي: بين الرجال والنساء. وتختلف كذلك حسب الفئات العمرية، كاختلاف المشاركة السياسية بين الأطفال، والشباب، والكهول.

وعليه، فما زال شباب الأرياف والبوادي بالمجتمع العربي أقل اهتماما بالشؤون السياسية الداخلية والخارجية لوطنهم مقارنة بشباب المدن والحوضر العربية. ويعود ذلك إلى عوامل ذاتية وموضوعية التي يمكن حصرها فيما يلي:

① هجرة الشباب العربي من الريف إلى المدينة بحثا عن العيش الأفضل، أو هجرتهم من دولهم إلى الضفة الأخرى للبحث عن لقمة الخبز؛ مما يجعلهم لا يبالون، بشكل من الأشكال، بالشأن العام لبلدانهم على المستويين الداخلي والخارجي. ومن هنا، يركز هؤلاء الشباب، بالدرجة الأولى، على الهموم الاقتصادية والاجتماعية والدينية على حساب الهموم السياسية التي تقلقهم وتزعجهم وترهبهم. ويعني هذا أن البوادي

1 - محمد ياسر الخواجة: علم الاجتماع الحضري، مصر العربية للنشر والتوزيع، طبعة 2010م، ص: 227.

2 - خالد بنجدي: مدخل إلى علم السياسة، د.ت، الطبعة الثانية 2014م، ص: 104.

3 - خالد بنجدي: مدخل إلى علم السياسة، ص: 105.

العربية غير جذابة لقاطنيها وساكنيها وشبابها. ومن ثم، لا يمكن الاستقرار فيها بسبب غياب البنية التحتية، وانعدام المرافق العامة، وعدم الثقة في الأحزاب السياسية من جهة، والسلطة السياسية من جهة أخرى.

وعند عودة هؤلاء الشباب المغتربين إلى بلدانهم العربية لقضاء عطلة، يهتمون فقط بأسرهم وعائلاتهم القريبة والبعيدة، والانشغال بالبناء والعمارة لإيواء أولادهم، والعناية بالفلاحة والزراعة وسقي الأرض وتربية الحيوانات والدواجن، والتشبث بالعادات والتقاليد والأعراف، والميل نحو العبادة والتدين بشكل كبير. ومن ثم، لا يهتمون بالأمور السياسية التي لاتعنيهم في شيء، ولاسيما أن سياسة الدول العربية، في عمومها، سياسة مستبدة قائمة على العنف والتسلط والترويع والترهيب، تفتقد الشرعية السياسية والديمقراطية الحقة. وقد يسهم العنف التسلطي في توليد العنف المضاد، كما يبدو ذلك في التطرف، والإرهاب، وظهور جماعات عنيفة التي تتكون خلاياها إما في البوادي العربية، وإما في هوامش المدن والحوضر. ومن ثم، لا يمكن فصل العنف المضاد عن واقعه السوسيواقتصادي؛ لأن التطرف نتاج الظلم الاجتماعي، والغبن المتفشي في جميع المجالات والأصعدة والمستويات، وانعدام العدالة الحقيقية، وغياب تكافؤ الفرص، وانتشار الأنظمة المستبدة والعسكرية، ووجود تفاوت طبقي اجتماعي بسبب الرأسمالية المتوحشة الناتجة عن العولمة "المغولمة" التي تؤمن بمنطق الربوية، والاحتكار غير المشروع، والتنافس غير الشريف، واستغلال العمال والطبقات الكادحة، وانتشار الفقر والفاقة والبؤس، وانحيار القيم الأخلاقية الأصيلة في المجتمعات المنحطة والموبوءة بالأمراض والآفات المادية والمعنوية، وانتشار الفساد الإداري على حساب الحكامة الجيدة، وبروز الصراع الطبقي والاجتماعي الذي يولد الحقد الدائم ضد الأغنياء المفسدين، ويدفع الشباب العربي المنبوذ إلى ممارسة العنف بمختلف أشكاله الممكنة.

② انعزال أهل البوادي العربية في الكهوف والخيام والجبال والمغارات والصحارى، وابتعادهم عن بعضهم البعض في قمم الجبال وروابيها وتلالها ومفاوزها محافظة ومقاومة وتمنعا؛ مما يجعل هؤلاء بعيدين عن أمور السياسة الداخلية والخارجية لبلدانهم، أو غير راغبين في ممارسة الفعل السياسي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

③ بعد شباب البوادي والأرياف العربية عن مراكز الحضرة؛ مما يمنعهم ذلك من الاستفادة المثلى من التوعية السياسية، والتنشئة السياسية، والتثقيف الحقيقي. ناهيك عن قلة المؤسسات السياسية والأحزاب والنقابات التي تقوم بدور التأييد والتوعية السياسية في الأرياف والبوادي العربية، وغيابها أو ضعف أدائها في بعض الدول العربية، ولاسيما الدول الخليجية منها.

④ ضعف أداء الأحزاب السياسية والنقابات العمالية التي يمكن أن يكون لها دور في تفعيل المجتمع القروي العربي، وتنميته سياسيا وثقافيا، على الرغم من الشعارات السياسية الكبرى التي ترفعها الأحزاب السياسية من بلد عربي لآخر. ناهيك عن غياب المؤسسات التربوية والتعليمية والفنية والثقافية التي يمكن أن تعد قاطرة التنمية بمختلف أنواعها.

5 صعوبة الحديث عن مجتمع مدني في بوادي المجتمع العربي وأريافه ، بمختلف مقوماته وأسسها الديمقراطية والتشاركية، وحتى إذا وجد هذا المجتمع، فإنه يتخذ طابعا اجتماعيا واقتصاديا محليا يعنى بمشكل الجفاف، ومشكل البطالة، ومشكل التصحر، ومشكل البيئة، ومشكل الطاقة، ومشكل التربة والتعليم، ومشكل النقل، ومشكل الصحة.وقلما يهتم بالقضايا والشؤون السياسية الكبرى الداخلية والخارجية؛ بسبب الخوف من السلطة الحاكمة المستبدة، وعدم الجدوى من الخوض في المشاكل السياسية التي لاتعود على الشباب القروي إلا بالويل، والثبور، والهلاك، والمحاسبة.

6 انتشار الأمية والجهل والفقر والتخلف بين شباب الأرياف والبوادي بالمجتمع العربي، وانقطاعهم عن الدراسة المبكرة بسبب ارتفاع نسبة الهدر المدرسي، واهتمامهم بالفلاحة والزراعة. ناهيك عن بعد المدارس والمؤسسات التعليمية عن أغلب المناطق الريفية ، وخاصة الجبلية منها.

7 ضعف المشاركة السياسية في الانتخابات العربية مقارنة بنسبة المشاركة في المدن والحوضر ؛ بسبب اللامبالاة، وانشغال الشباب بأمورهم الشخصية ، وورغبتهم في الهجرة نحو المدن، أو الهجرة نحو الخارج للبحث عن العمل الشريف، ثم اقتناعهم الأكيد بعدم جدوى الفعل السياسي بشكل من الأشكال.

8 غياب الوعي السياسي لدى معظم شباب الأرياف في المجتمع العربي، ماعدا شباب الجامعات الذين يعودون إلى مواطنهم في لحظة من اللحظات، ولكن دون أن يكون لهم دور مهم في التغيير السياسي، أو في توعية أهل الأرياف الذين يغرقون في دياجي الاستلاب والوعي الساذج واللامبالاة، وعدم الاهتمام بأمور السياسة الداخلية والخارجية.

9 إذا كانت هناك مشاركة سياسية ضيقة وضئيلة ومحدودة في البوادي والأرياف العربية ، فإن ذلك يخضع لمنطق الولاءات المصلحية والانتهازية رغبة في إرضاء بعض الشخصيات الكاريزمية النافذة في البادية أو الريف، أو من أجل الدفاع عن عصبية قبلية معينة قصد تثبيت نفوذها ماديا ومعنويا، أو مساندة الأقرباء احتراماً لرابطة الدم ، أو دفاعاً عن يحامي الدين وفق إيديولوجية المعتقد، أو نزولاً عند إغراءات المال والفساد، أو المشاركة في الانتخابات الوطنية أو المحلية خوفاً من العقاب والمحاسبة، وعدم قضاء حاجياته الإدارية والمرفقية.وقلما نجد من يشارك سياسيا في الانتخابات بسبب البرامج السياسية ، ويعود ذلك إلى انتشار الأمية، والجهل، والتخلف، وغياب وسائل الإعلام، وانعدام البنية التحتية واللوجيستية.

10 يلاحظ غياب الديمقراطية الحقيقية والتنمية السياسية في البوادي العربية بشكل كبير؛ بسبب رقابة التسلط، ووصاية المحاسبة، وشطط المحاكمة، وانتشار الأمية والجهل والتخلف، وغياب التنشئة السياسية، وانعدام الوعي والثقافة السياسية لدى معظم شباب البوادي العربية.لذلك، فهم لا يهتمون بالشأن الداخلي العام، فكيف يهتمون بالشأن الخارجي الذي لايعنيهم في أي شيء؟! !!

وخلاصة القول، لا يمكن لشباب الأرياف والبوادي في المجتمع العربي المشاركة في الحياة السياسية، والانخراط في المجتمع المدني والسياسي إلا إذا وجدت بنية تحتية مناسبة وملائمة للإقلاع الاقتصادي والتنموي، وتوفرت مؤسسات تربوية وجامعية وسياسية ومدنية وإدارية كافية لتسمح للشباب البدوي أو الريفي العربي بالمساهمة في إثراء الحياة السياسية وتنشيطها وتفعيلها. ولن يتحقق ذلك أيضا إلا بوجود تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية وبشرية تحد من بطالة الشباب العربي بشكل تدريجي، بخلق فرص العمل، وتنمية القطاع الزراعي، وبناء المعامل والمنشآت والوحدات الإنتاجية في مجال الفلاحة والزراعة والقطاع الحيواني، وجلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية إلى القرى، وخلق التعاونيات الفلاحية والصناعية، وتهيئة الشباب سياسيا ومدنيا، وتأسيس فروع مختلفة للأحزاب السياسية والنقابات العمالية في كل نواحي البوادي العربية، ورسم سياسة إستراتيجية للحد من الفقر والامية والجهل والتخلف، وبناء قرى نموذجية مجهزة بالماء، والكهرباء، والهاتف، والإنترنت... لذلك، نلاحظ مشاركة ضعيفة لشباب البوادي والأرياف في المجتمعات العربية مقارنة بشباب المدن والحواضر الكبرى والمتوسطة والصغيرة. بيد أن مشاركة هؤلاء الشباب مشاركة محدودة وضيقة وضحلة، ولكنها تتميز بالعنف الثوري، والميل نحو الاحتجاجات الصاخبة، واستعمال العنف والتطرف والتشدد في التغيير مقارنة بالاحتجاجات السلمية في المدن والحواضر.

علاوة على استخدام الوسائل السياسية التقليدية في هذه البوادي، مثل: استغلال الولاء والقرابة والدين والتصوف وهيبة الشخصية في حث الشباب على الاندماج والانخراط والمشاركة السياسية. ومن هنا، فمشاركة شباب البوادي هي مشاركة تقليدية على عكس المشاركة في المدن والحواضر هي مشاركة سياسية عصرية وتقنية واعية بمعنى الكلمة. ويرى صاموئيل هانتغتون في كتابه (النظام السياسي لمجتمعات متغيرة) أن "المشاركة السياسية في المجتمعات التقليدية منتشرة على مستوى القرية، لكنها في أي مستوى أعلى من القرية تكون محدودة في فئة صغيرة جدا. وقد تتوصل المجتمعات التقليدية الكبيرة أيضا إلى مستويات عالية نسبيا من السلطة العقلانية والتفصيل البيوي؛ لكن المشاركة السياسية ستكون أيضا محدودة في نخبة أرستقراطية وبيروقراطية صغيرة نسبيا. إن أهم أوجه العصرية السياسية هو، بناء على ذلك، مشاركة فئات اجتماعية في السياسة، فوق مستوى القرية أو المدينة، في نطاق المجتمع كله، وتطوير مؤسسات سياسية جديدة، كالأحزاب السياسية، لتنظيم هذه المشاركة."<sup>1</sup>

ويعني هذا أن البوادي العربية مازالت تتوفر على نخب أرستقراطية أو بيروقراطية محدودة ومعدودة هي التي تمتلك الوعي السياسي، وتتحكم في إدارة شؤون القرية أو البادية في علاقة تامة بالسلطة الحاكمة، ويكون لها اطلاع محدود على ما هو سياسي على الصعيد الداخلي والخارجي، كما هو حال العمدة في البوادي والقرى المصرية.

<sup>1</sup> - صموئيل هانتغتون: النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، دار الساق، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية 2015م، ص: 50.

وعلى العموم، نسجل، إلى حد كبير، غياب الثقافة السياسية بين شباب البوادي والأرياف العربية، بغياب فروع الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والحرفية التي تتمركز، غالباً، في المدن والحواضر. ناهيك عن ضعف الأداء الحزبي والنقابي بصفة عامة في المجتمع العربي بسبب فقدان الثقة في هذه المؤسسات المدججة. ناهيك عن غياب الديمقراطية الحقيقية، وغياب المشاركة السياسية، وانعدام الحريات وحقوق الإنسان، وتدني الوعي السياسي، وغطرسة الحكم الاستبدادي، وفساد النظام السياسي، والعزوف السياسي، وفساد الانتخابات، وغياب النزاهة والمصداقية والشرعية.

ومن هنا، نلاحظ عزوفاً سياسياً عاماً لدى معظم الشباب العربي في البوادي والأرياف؛ بسبب غياب التنمية الشاملة والمستدامة، وإحساسهم بالإقصاء والتهميش والضياع والاعتراب، وتأرجحهم بين الحياة والموت، وانعدام مرافق التعليم والصحة والترفيه، وغياب فرص العمل حتى في مجتمعات الخليج العربي المعروفة باقتصاد الربيع. لذا، لا يهتم هؤلاء الشباب بالشأن العام الداخلي والخارجي لبلدانهم إلا في حالات نادرة. ناهيك عن الحروب الأهلية الطائشة التي ساهمت، بعد ثورات الربيع العربي، في تهجير أبناء البوادي إلى المدن، أو إلى مناطق نائية، أو إلى دول مجاورة، كما هو حال العراق، وسوريا، واليمن، وليبيا، والصومال، ولبنان...

### المبحث الثالث: شباب الحواضر ومدى اهتمامهم بالشأن الداخلي والخارجي لبلدانهم

إذا كان شباب الأرياف والبوادي يتميزون باللامبالاة والعزوف السياسي على جميع الأصعدة والمستويات والمجالات، فإن شباب المدن والحواضر، في المجتمع العربي، يهتمون بأمور بلادهم السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي، سواء أكانت مشاركتهم إيجابية أم محايدة أم سلبية.

ولقد كان شباب الحواضر أكثر نشاطاً ومشاركة ووعياً في سنوات الستين والسبعين والثمانين والتسعين من القرن الماضي، بعد صعود أحزاب اليسار التي كانت أحزاباً شعبية راديكالية تعارض توجهات الأحزاب اليمينية من جهة، وتعارض سياسة الحكام من جهة أخرى، كما يبدو ذلك في معظم الدول العربية بشمال أفريقيا. بيد أن السلطات الحاكمة كانت تمنع هذه الأحزاب المعارضة من أداء دورها السياسي والإيديولوجي كما يجب، بإغلاق مقراتها، ومصادرة صحفها ومطبوعاتها وكتبتها وبياناتها ومنتشوراتها، ومحاكمة زعمائها. ناهيك عن انقلابات عسكرية عديدة شهدتها المجتمع العربي، منذ استقلال الدول العربية، بعضها نجح، وبعضها فشل، كما يبدو ذلك واضحاً في العراق، ومصر، والجزائر، والمغرب، وليبيا، وموريتانيا، والسودان، والصومال...؛ مما أثر ذلك في الوضع السياسي للبلدان العربية بشكل سلبي، ولأسيما بعد فشل ثورات الربيع العربي في جل الدول العربية، وإن كانت ثورة تونس قد فشلت بدورها، على الرغم من الانتخابات الديمقراطية الشكلية التي زادت في تعميق أزمات الدولة، وكانت سبباً في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية. وقد نتج عن ذلك كله عزلة الشباب العربي عن المشاركة في الأحزاب السياسية الموالية للحكام والسلطين والرؤساء، أو الانخراط في العمل السياسي بشكل عام، وخاصة بعد فشل التجارب الحكومية والحزبية والبرلمانية في جل الدول العربية.

ولقد ازداد العزوف السياسي عند الشباب في مدن المجتمع العربي، بعد فشل تجارب الأحزاب الوطنية واليسارية والإسلامية. وفي الوقت نفسه، تعاضمت قوة المجتمع المدني بعد فشل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية، وأصبح قوة مهددة وضاعطة على الدول العربية، مادام هذا المجتمع المدني إطارا جمعويا عفويا غير منظم وغير مؤطر. وبالتالي، يصعب التحكم في انفعالاته وثوراته وانتفاضاته.

ولم يقتصر اهتمام شباب الحواضر والمدن في المجتمع العربي على الشأن العام الداخلي لدولهم، بالتركيز على قضايا التنمية الداخلية على جميع الأصعدة والمستويات، بل اهتموا كذلك بأمور الأمة على الصعيد الخارجي، كالاهتمام بمسار القضية الفلسطينية على المستوى الدولي، والتوقف عند تداعيات الحروب الأهلية بسوريا، واليمن، والعراق، وليبيا، ومصر... علاوة على سبر أغوار ملف الدواعش والإرهابيين والمتطرفين على الصعيدين المحلي والدولي، والخوض في القضايا الأفريقية والأوروبية والأميركية والآسيوية بمختلف ملفاتها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والرياضية، والأمنية. علاوة على الاهتمام بقضايا المسلمين في معظم البلدان العربية والإسلامية ( الروهينغيا، وأفغانستان، والباكستان، والشيشان...)، والاهتمام بالملف النووي الإيراني، وتبع ملف التشيع في الوطن العربي، وترقب أحوال الصراع العربي داخل مجلس الخليج العربي (قطر، والسعودية، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة)، والخوض في الملف اليمني وفق ما تثبته الأجدات الداخلية والخارجية...

ومن هنا، ستظل مشاركة الشباب العربي في المدن والحواضر مشاركة بارزة وفعالة و متميزة عربيا، سواء أكانت مشاركة إيجابية، أم مشاركة محايدة، أم مشاركة معارضة.

وإذا كان شباب الحواضر العربية الكبرى أكثر حضورا وفعالية في السنوات التي خلت، فإن شباب المدن المهمشة والمقصية، كما في تونس، والجزائر، والمغرب، وموريطانيا، وليبيا، أصبحت لهم كلمتهم في إشعال فتيل الحراك الاجتماعي من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، والحد من الفساد السياسي.

وغالبا، ما يحتكم شباب المدن إلى البرامج السياسية للأحزاب السياسية المتعددة، بالميل نحو الأحزاب اليسارية المعارضة، أو الميل نحو الأحزاب الإسلامية التي تستغل الدين للوصول إلى السلطة، أو الانخراط في الأحزاب أو الجماعات الممنوعة بقوة القانون (جماعة العدل والإحسان بالمغرب، والأحزاب الإسلامية والسلفيين والجهاد بمصر، وحركة أحرار البحرين الإسلامية وحزب الوفا الإسلامي بالبحرين، إلخ...).

وعلى العموم، يمكن الخروج بمجموعة من الملاحظات المتعلقة بالاهتمام الشبابي الحضري العربي بشؤون دولهم الداخلية والخارجية، ويمكن حصرها في النقاط التالية:

① برزت ظاهرة العزوف السياسي، بما فيه العزوف الانتخابي، في المجتمع العربي، عند الشباب القاطنين بالمدن والحواضر بعد فشل الربيع العربي، وانتشار الحروب الأهلية، وتدمير الوطن العربي، وانتشار الفساد الإداري والسياسي، وتعاضم القوى السياسية المستبدة، وفشل الأحزاب السياسية الإسلامية. وقد اتسع ذلك

العزوف اتساعا كبيرا بعد سنوات الألفية الثالثة، بمقاطعة الانتخابات المزيفة والمزورة والمطبوخة مسبقا، والنفور من العمل السياسي نظرية وخطابا وممارسة وأداء ومشاركة، وعدم الثقة في الأحزاب السياسية أو في النقابات العمالية، وعدم الانشغال بالشأن العام الداخلي أو الخارجي لدول الوطن العربي؛ لأن الخطاب السياسي العربي، بصفة عامة، مجرد شعارات طوباوية، أو خطاب دماغوجي أو إيديولوجي فارغ، ولم يتعد ذلك إلى ممارسة عملية واقعية حية وفعالة. ناهيك عن كون الأحزاب السياسية العربية لاتؤمن بالديمقراطية الداخلية، فالأمين العام للحزب لا يتغير عبر انتخابات المؤتمرات المزيفة المتوالية، بل يظل على كرسي الأمانة حتى يشيخ أو يموت ليتولى ابنه أو أقرباؤه الحكم بعد ذلك. بعني أن ثمة وراثه مستدامة على مستوى الحكم من جهة، وعلى مستوى الأحزاب السياسية والنقابات العمالية من جهة أخرى. ومن ثم، ليست هناك ديمقراطية مواطنة حقيقية. وهذا هو السبب الذي جعل الشباب العربي بالحواضر والمدن يتعدون عن الأحزاب والنقابات، مادامت غير ديمقراطية، وغير عادلة إطلاقا. وفي الوقت نفسه، تظل مكاتبا السياسية المركزية مغلقة في وجه الشباب بصفة عامة.

ويلاحظ كذلك أن الأمين العام وأصحابه المقربين أو المناضلين أو أفراد العائلة هم وحدهم الذين يصلون إلى الحكم أو إلى البرلمان بطرائق مشروعة أو غير مشروعة، ثم يتنافسون على المال والجاه والسلطة والنساء ضمن ما يسمى بالفساد السياسي.

② للعزوف السياسي عند الشباب العربي بالحواضر عوامل ذاتية وموضوعية، يمكن حصرها في استبداد النظام السياسي، وفساد المخزن، وغياب الديمقراطية الحقيقية، وانتشار الفساد بمختلف أنواعه، وضعف أداء الأحزاب السياسية الوطنية، وتداخل العمل النقابي بالعمل السياسي، ولامبالاة الحكومات السياسية، وضعف المشهد البرلماني، وغياب معارضة حزبية وبرلمانية حقيقية، وغياب الفعالية على مستوى المشاركة السياسية، وضعف الثقافة السياسية، وغياب التنشئة السياسية الفعالة، وعدم وجود نخبة سياسية عضوية قائمة لتأطير الشباب وتوعيتهم وتوجيههم وجهة سياسية إيجابية. ومن هنا، فالعزوف السياسي أنماط متباينة، "وليس نمطا واحدا، فهناك عزوف موقفي مبني ومؤسس، وواع بأهدافه ومراهناته السياسية والاجتماعية، وهناك عزف ناجم عن بدائل استقطاب متعددة مثل الانشغال بثقل الأعباء اليومية وبعض أشكال التدين والتصوف، أو تفضيل العمل الجمعي والثقافي، أو تعاطي المخدرات وارتياح الملاهي ومقاهي الأنترنت ونوادي الألعاب الرياضية... وهناك عزوف لامبال ناتج عن نفور مجاني من المشاركة السياسية عموما كنوع من الرفض للواقع الاجتماعي والسياسي".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - نبيل الأندلوسي: العزوف السياسي بالمغرب، ص: 176.

وأكثر من هذا فلقد تحول العمل السياسي ، في الساحة السياسية العربية، إلى لعبة إيديولوجية ميكيافيلية قائمة على المراوغة، والمكر ، والخداع، والدهاء، والتسويق، ودغدغة عواطف الشباب بغية الوصول إلى الحكم من أجل الاستفادة من الامتيازات المادية والمالية والمعنوية.

3 يمكن الحديث عن أنواع وفئات متعددة من شباب الحواضر بالمجتمع العربي، كالشباب الجامعي، وشباب المجتمع المدني، وشباب الأحزاب السياسية، وشباب النقابات العمالية، والشباب الحاكم، والشباب المثقف، وشباب التنظيمات والجمعيات والأحزاب الدينية والإسلامية، والشباب الرياضي، والشباب اللامبالي، والشباب المنشق المعارض، والشباب الراديكالي المتطرف، والشباب الفايستوبي، والشباب المدافع عن الهويات العرقية واللغوية كما في الجزائر، والمغرب، وتونس، وليبيا...

ويمكن تصنيف هؤلاء الشباب الحضري ضمن ثلاث فئات كبرى على النحو التالي:

أ- الفئة الإيجابية المنخرطة من خلال اهتمامها بشؤون الدولة الداخلية والخارجية كشباب الجامعات و الأحزاب السياسية والنقابات العمالية؛

ب- الفئة المحايدة التي لها موقف معين من سياسة الدولة الداخلية والخارجية كالشباب المثقف الواعي؛

ج- الفئة المعارضة السلبية التي تلتجئ إلى آليات الحجاج، والحراك الاجتماعي، والرفض، والإضرابات، والمظاهرات، والمقاطعة كشباب الضواحي المهمشة في تونس، والمغرب، والجزائر؛ والجمعيات الإسلامية والدينية المعارضة في مصر، والمغرب، والأردن، والجزائر، وتونس، إلخ...

4 تراجع نسبة المشاركة السياسية لدى الشباب العربي بصفة عامة، وشباب المدن والحواضر بصفة خاصة، من انتخاب إلى آخر، بفعل تكرار الانتخابات السياسية الفاسدة والمزورة التي سئم منها الشباب والكبار.

5 يمكن الحديث عن عوامل ذاتية وموضوعية عدة وراء نفور الشباب الحضري العربي من المشاركة السياسية ، وعدم الانشغال بأمور دولهم الداخلية والخارجية، وفق استمارات واستجابات ميدانية، ويمكن تحديد هذه العوامل في غياب ثقة الشباب في الأحزاب السياسية التي تتناسى حاجيات الشباب ورغباتهم عند وصولها إلى سدة الحكم، وعدم الاطمئنان إلى أدائها في الحكم والمعارضة، وعدم امتلاكها السلطة الحقيقية التي يمتلك الحكام فعليا، وعدم الاقتناع بالشخصيات المنتخبة التي توضع في بداية اللائحة الانتخابية، وضعف البرامج السياسية، وعدم واقعيتهما على مستوى الأداء والإنجاز والممارسة، وتفشي ظاهرة الفساد السياسي والإداري، ثم ضعف المستوى التعليمي لدى المرشحين لتولي زمام السلطة ؛ لأن أغلب هؤلاء أميون جهلة من أصحاب النفوذ والأموال ، هدفهم الأول هو حماية ممتلكاتهم في إطار الحصانة البرلمانية أولا، ثم التهرب من فاتورة الضرائب من جهة ثانية، ثم الحصول على الامتيازات المادية والمالية والمعنوية من جهة ثالثة. دون أن ننسى أن الإحساس بالإحباط هو من العوامل الرئيسة التي تجعل الشباب العربي في المدن والحواضر لاهتمون بأمور السياسة الداخلية والخارجية لبلادهم بشكل أخص. وقد يتحقق هذا الإحباط النفسي بعجز

المجالس المحلية عن حل مشاكل الشباب المختلفة، وقصورهم في إيجاد الحلول الواقعية المستعجلة لمختلف أزماتهم الكثيرة، منها أزمة السكن، وظاهرة البطالة، وظاهرة الفساد الإداري، وغياب الخدمات. وثمة سبب آخر يتمثل في الوعود الوهمية الزائفة التي ينس منها الشباب العربي الحضري والبدوي معا من فينة لأخرى، أو من انتخاب لآخر.

وهناك أسباب أخرى للعزوف السياسي تتمثل في غياب الديمقراطية الحقيقية، وغياب منظومة حقوق الإنسان ممارسة وتطبيقا وواقعا، وفقدان المواطنة الحقيقية، وغياب الاهتمام بالمواطن العربي باعتبارها كائنا إنسانيا، وتهافت السلطة الحاكمة على جمع الثروات ونهبها، واستغلال المرفق العام لتحقيق أغراضها وامتيازاتها المادية والمعنوية. ناهيك عن غياب المواطنة الحقيقية، وضعف المجتمع المدني، وتراجع الأداء الحزبي والنقابي، وحياد المثقف العربي، وعدم وجود نخبة سياسية مؤطرة وقائدة وكاريزمية، كما كان ذلك في سنوات الخمسين والستين والسبعين والثمانين من القرن العشرين ( جمال عبد الناصر، وأنور السادات، وصادق حسين، ومعمار القذافي، وحسين آيت أحمد، وعبد الرحيم بوعبيد، والحبيب بورقيبة...)

علاوة على إقصاء الكفاءات السياسية الفاعلة والمنتجة والتميزة على الصعيد العربي، ولأسيما الكوادر والنخب السياسية المعارضة، بممارسة لغة التهميش واللامبالاة في حقهم، ومنعهم من أي مشاركة إعلامية تظهر قدراتهم وكفاءاتهم ومهاراتهم المتميزة، حتى أضحى الإعلام العربي بوقا للتدجين والاستلاب والتخدير المجاني، يعتمد على قنوات إيديولوجية تمارس العنف الرمزي في حق الشباب العربي المقهور والمنخور على جميع الأصعدة والمستويات.

و أكثر من هذا لا يستطيع شباب الوطن العربي التعبير بحرية وصدق عن مواقفهم السياسية؛ بسبب سلطة القهر والقمع والمحاسبة والتضييق. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على غياب الديمقراطية الحقيقية في الوطن العربي، وانعدام مفهوم المواطنة، وغياب المفهوم الحقيقي للمجتمع المدني الفعال والمنتج، في ظل أنظمة إقطاعية مستبدة تقليدية وتبوقراطية لاشعرعية لها، همها الوحيد هو ترويع الشعوب الآمنة، بتوظيف الدين في تخديرها من جهة أولى، والتهديد باللجوء إلى السلاح العسكري من جهة ثانية، وتوظيف الإعلام الزائف لاستلاب الشباب من جهة ثالثة.

وللتمثيل، فلقد استجوبت جريدة (الاقتصادي/ L'Economiste) المغربية عينة من الشباب المغاربة، فكانت النتيجة ألا أحد " من الشباب المبحوثين تقريبا يعلن انخراطه في نشاط جمعوي أو سياسي، وأن 95 بالمائة من هؤلاء الشباب يجمعون على القول إنهم لا يجدون ذواتهم في أي تيار سياسي، و 68 بالمائة منهم يصرحون

فقدانهم الثقة في السياسة كلية، و73 بالمائة من العينات موضوع الدراسة المشار إليها يرون أن الذين يمثلونهم في المجالس المنتخبة يقومون بذلك بكيفية سيئة.<sup>1</sup>

ويمكن الحديث كذلك عن مجموعة من الممارسات السلوكية السيئة التي تدفع الشباب العربي إلى الانزواء والابتعاد عن السياسية، كالغش والتزوير، واستعمال الرشوة والزيونية، وبلقنة الخريطة السياسية، وإخضاع التقطيع الانتخابي للسلطة التقديرية لوزارات الداخلية<sup>2</sup>. ناهيك عن استعمال الدين لاستغلال الشباب والوصول إلى السلطة.

#### المبحث الرابع: المشترك والمختلف بين شباب الأرياف والحوضر في المجتمع العربي

فيما يتعلق بالمختلف بين شباب الأرياف والحوضر في المجتمع العربي، نثبت أن الشباب العرب الموجودين بالبوادي والأرياف لا يبالون بالشؤون السياسية لبلدانهم بشكل كبير على المستويين الداخلي والخارجي؛ والسبب في ذلك انعدام البنية التحتية الملائمة على جميع الأصعدة والمستويات، وغياب المؤسسات السياسية، وضعف المجتمع السياسي، وغياب الثقافة السياسية لغياب التنشئة السياسية للأحزاب السياسية من جهة، وانعدام التكوين النضالي للنقابات العمالية والمهنية من جهة أخرى. ناهيك عن التأثيرات السلبية للهجرة والفقر والأمية والجهل والتخلف والبطالة والهدر المدرسي في المشاركة السياسية، والانخراط في شؤون الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي. ومن ثم، ففاقد الشيء لا يعطي بطبيعة الحال. وإذا كانت هناك مشاركة سياسية، أو اهتمام بالشأن العام الداخلي أو الخارجي في البوادي العربية، فتبقى تلك المشاركة محدودة وضيقة ونسبية لا يمكن القياس عليها، وليس لها أي تأثير فعال في القرارات السياسية التي تتخذها السلطات العربية الحاكمة.

أما شباب المدن والحوضر في المجتمع العربي، فهم أكثر مشاركة مقارنة بشباب البوادي والأرياف؛ بسبب نضج وعيهم السياسي، واكتسابهم للثقافة السياسية المتينة، والاستفادة من التنشئة الاجتماعية في حضان الأحزاب السياسية والنقابات العمالية منذ سنوات السبعين من القرن الماضي إلى غاية سنوات التسعين؛ فترة بداية العزوف السياسي. ومن ثم، فمشاركة الشباب في الحواضر والمدن مشاركة إيجابية بكل المعاني، فهي، أولاً، مشاركة منخرطة فاعلة ومثمرة بالفعل والممارسة. وثانياً، فهي مشاركة بالرفض والامتناع والمقاطعة والاحتجاج والتظاهر والثورة والتطرف. وثالثاً، فهي مشاركة محايدة لدى الشباب المثقفين الذين يرفضون التعامل مع ما هو سائد من الأنظمة والحكومات السياسية الفاسدة. فضلاً عن تكتل الشباب في منظمات المجتمع المدني للضغط على الحكومة لتغيير قراراتها السياسية أو تثبيتها أو تعديلها أو توجيها.

<sup>1</sup> - سعيد بنسعيد العلوي: شروط المصالحة مع السياسة بالمغرب، منشورات الزمن، كتاب الجيب، العدد51، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى سنة 2006م، ص:14-15.

<sup>2</sup> - نبيل الأندلومي: نفسه، ص:180-181.

والمختلف أيضا أن شباب المدن والحواضر أكثر وعيا وعلمًا ومعرفة ، كما يبدو ذلك جليا في تنظيم مظاهرات وإضرابات واحتجاجات سلمية ناجحة في المدن العربية الكبرى. في حين، يميل شباب البوادي والقرى إلى العنف والتطرف والتشدد واستعمال القوة مع العسكر والسلطة الحاكمة ؛ بسبب كثرة الإحباط والقلق والخوف من المستقبل المتردي في واقع موبوء ومنحط ميؤوس منه.

ومن ناحية أخرى، يستعمل شباب المدن والحواضر الوسائل الإعلامية الرقمية والإلكترونية والمنشورات الورقية بكثرة، إذا ما قورن ذلك بأغلب شباب البوادي الذين ما يزالون يفتقدون الكهرباء من جهة، ولا يملكون أجهزة الحاسوب والإنترنت من جهة أخرى.

بيد أن المشترك - اليوم- الذي يجمع بين هذين النوعين من الشباب العربي هو الفقر المدقع، والبطالة المتزايدة ، والمعاناة السيزيفية، ومواجهة الواقع العربي بالانزواء، والعزوف السياسي، وعدم المشاركة في الانتخابات المزيفة، وعدم الانشغال بالشأن العام الداخلي والخارجي، على الرغم من وجود مشاركة نسبية عبر الفيسبوك والأنترنت لجيل جديد من الشباب العربي الذين يستعملون سلاح المقاطعة والتثوير والعنف والتطرف والإرهاب لمواجهة الظلم والاستبداد والفساد بكل أنواعه فضحا، وتشهيرا، وتعرية، ونقدا، وسجالا...

هذا، ولقد عجزت الدول العربية عن تحقيق التنمية البشرية المستدامة في البوادي والحواضر العربية ، وقد نص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أربع دوائر للحرمان، وهذا نص التقرير:

" أولا الحرمان والتمهيش الاجتماعي...من صحة وتعليم ونظم الحماية الاجتماعية؛

وثانيا التهميش الاقتصادي...وتراجع مستوى الدخل والأمن الغذائي بسبب التضخم وتدهور البيئة...وهيمنة الاحتكار...وعجز السياسات الكلية عن مجازاة التغيرات في التوقعات لدى جيل الشباب العربي، أما الدائرة الثالثة...، فهي دائرة السياسة والحكم بكل أبعادها ، خصوصا فيما يتعلق بحوكمة التنمية، حيث سيادة مؤسسات شديدة المركزية لا تملك الحد الأدنى من الشفافية والمساءلة والمحاسبة أو المشاركة...

أما الدائرة الرابعة، فهي الخلل الشديد في موارد المياه والتربة والطاقة، وارتباطها باستدامة النمو والعجز في الموازنات الحكومية..."<sup>1</sup>

وما زالت التنمية في العالم العربي قاصرة عن تحقيق أهدافها الإستراتيجية الناجمة لوجود اقتصاد الريع، وعدم تنوع المداخل والمخارج الاقتصادية، وهيمنة القطاع التقليدي على مستوى المنتج الفلاحي أو الصناعي، وكثرة الواردات مقارنة بالصادرات، وفشل السياسات التنموية والإيكولوجية، وهدر الطاقات والموارد الإنتاجية بشكل دائم ومستمر ، والاكتفاء بتصدير المواد الخام، أو تصدير المنتجات الطاقوية التي تعرف أسعارها تقلبات دورية في السوق، وعدم الاهتمام بالبحث العلمي والتقني، وعدم تطوير البنيات التعليمية والصحية

<sup>1</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية 2011: الدوائر الأربعة للحلقة المفرغة: حالات قطرية (عبد الله الدردري)، صص:1-2.

والاستشفائية والصناعية، و التبعية للدول الأجنبية، وتفاوت بين الدول العربية على مستوى الدخل الفردي من درجة مرتفع جدا (الكويت، وقطر، والإمارات العربية المتحدة) إلى درجة متوسط (المغرب، وتونس، ولبنان) ، ودرجة ضعيف (اليمن، ومصر، وسوريا).

ناهيك عن مجموعة من الأدواء الإيكولوجية والبيئية والاجتماعية، مثل: الجفاف، والتصحر، والفقر، والهشاشة، ونضوب الموارد الطبيعية، وقلة التغذية، ونقص المياه الصالحة للشرب، والتلوث، وازدياد النمو الديمغرافي الكبير في بعض الدول كمصر، والمغرب، والجزائر... دون أن ننسى بعض الولايات والآفات الخطيرة والسلبية كالاستعمار (فلسطين)، والتطرف، والإرهاب، والتكفير، والحروب بين الإخوة العرب، والصراع المذهبي والسياسي والحركي، وهجرة المواطنين والأدمغة العلمية إلى الخارج بطرائق شرعية أو غير شرعية...

وعلى الرغم من " الجهود التنموية التي شهدتها العقود المنصرمة، فإن جميع الأقطار العربية ماتزال تعتبر ضمن مجموعة بلدان العالم الثالث، حيث تعاني اقتصادياتها من مظاهر التخلف والتبعية التجارية للخارج...فما تزال بقايا العلاقات الأبوية وشبه الإقطاعية البالية تعيق تطور العلاقات الإنتاجية الرأسمالية ، وتطور المجتمع المدني الحديث. كما تعيق تحقيق عملية التنوير الضرورية للمجتمع التي تحققت في أوروبا منذ قرون. وفي الوقت الذي لم تحقق هذه المجتمعات ثورتها الصناعية الأولى، يمر العالم العربي بالمرحلة الثالثة من الثورة الصناعية، وهو تعبير عن الفجوة الحضارية والتقنية التي تفصل العالم الغربي عن العالم العربي الإسلامي حاليا. فما يزال الاقتصاد الوطني وحيد الجانب ومشوها وريعيًا<sup>1</sup>، سواء كان زراعيا أم نفطيا، كما أن الصناعة لاتزال ضعيفة التطور، ومشوهة البنية حتى في أكثرها تقدما. ويتجلى ذلك في اعتماد هذه البلدان الواسع على الاستيراد لتغطية نسبة عالية جدا من حاجاتها المحلية، وفي تشوه البنية الاجتماعية، وتخلف الوعي الاجتماعي للسكان، والمستوى الضعيف لتطور المجتمع المدني سياسيا وحضاريا. فإلى جانب تخلف البنية الاجتماعية تنتشر الأمية على نطاق واسع وخاصة في الريف وبين النساء."<sup>2</sup>

ويعني هذا كله أن العالم العربي لم يتجاوز بعد التنمية الاقتصادية المحضبة التي تستهدف النمو ، لينتقل ، بعد ذلك، إلى أنواع أخرى من التنمية كالتنمية الاجتماعية، والتنمية البشرية، والتنمية المستدامة، والتنمية الثقافية الشاملة، والتنمية الحقوقية. لكننا نلاحظ أن التنمية في العالم العربي يهددها الاستغلال والحروب والتبعية الأجنبية من جهة، والعنف الداخلي القائم على التطرف والإرهاب والثورة من جهة ثانية.

ومن هنا، يسهم ضعف التنمية، وفشل الأنظمة السياسية في توليد العنف السياسي عند الشباب العربي من جهة، وعدم الثقة في حكوماتهم من جهة أخرى. ومن ثم، فالعزوف السياسي للشباب العربي، يقول الباحث السوسيولوجي المغربي عبد الله حمودي في كتابه (مصير المجتمع المغربي) " هو نقد ضمني للممارسة السياسية

<sup>1</sup> - اقتصاد الريع هو اقتصاد يقوم على الحصول على دخل دوري ومنتظم ناتج عن ترويج سلعة أو توظيف رؤوس أموال ، وليس عن عمل أو وظيفة محددة.

<sup>2</sup> - كاظم حبيب: (العولمة ومخاوف العالم العربي)، مجلة عيون، عدد11، سنة 2001م.

للمجتمع وللمجتمع السياسي لمساره العام اليوم وهذا في ظني أمر خطير جدا هذا الابتعاد من قبل الشباب عن العمل السياسي يمكن أن يفرز ممارسات لها أبعاد ومغازي سياسية ضمنية (احتجاج، رفض...) لم نتوصل بعد لتأويلها بشكل دقيق، ومن جهة أخرى هذا الابتعاد وهذا الاحتجاج يمكن لهما أن يفضيا إلى أعمال خطيرة في المجال العام في تحركات هذا الشباب غير المؤطر، كالفوضى في الشارع أو عدم احترام القانون أو المس بكرامة الناس، وحتى التظاهر السياسي والاجتماعي في الشارع يمكن أن تنجم عنه أعمال تخريب في الممتلكات وهو ما قد يثير غضب الدولة لترد على هذه الأعمال بشكل قوي وصارم مما سيفرز نتائج دامية وضحايا كثيرا، والأكثر خطورة من كل هذا أن هذه النتائج الدامية لا تكون لها فائدة في مجال التعبير عن رؤية جديدة أو أنها لا تكون سببا في المراجعة العامة للسياسة حتى نقول: إن ضحايا هذه الحوادث جاءت بنتيجة.<sup>1</sup>

ومؤخرا، يمكن الحديث عن ظاهرة لافتة للانتباه تتمثل في تراجع أداء الأحزاب السياسية عن مهامها النضالية الحقيقية، وضعف دور النقابات العمالية في توجيه الشباب سياسيا ومهنيا وحرفيا، ليحل محلها المجتمع المدني الفايديستي الذي التجأ إلى سلاح النقد والفضح والتعرية للتأثير في القرارات السياسية والاقتصادية التي تتخذها الحكومات العربية من جهة، أو يتخذها سمسرة الاقتصاد لتجوع شعوب المجتمع العربي من جهة أخرى.

#### الخاتمة:

تلكم ، إذأ، نظرة مقتضبة إلى واقع الشباب العربي في البوادي والأرياف؛ ذلك الواقع الذي يتميز بعدم انشغال الشباب بأمور دولهم وشؤونها السياسية والمجتمعية داخليا وخارجيا. بمعنى أن اهتمامهم بأمور السياسية محدود وضعيف جدا ؛ بسبب غياب البنيات التحتية، وانعدام الوعي السياسي، وانتشار الفقر والامية والجهل والتخلف. ناهيك عن غياب الإعلام الرقمي والإلكتروني، واستعمال القوة والعنف والتطرف في ممارسة الرفض والاحتجاج والمقاومة وقيادة الحراك الاجتماعي.

أما شباب الحواضر والمدن العربية، فهم أكثر اهتماما بالشؤون السياسية لبلدانهم ؛ بسبب انتشار الوعي السياسي والحزبي والمدني، ووجود البنيات والمؤسسات السياسية والثقافية بشكل وافر، وتعاملهم المستمر مع التكنولوجيا الرقمية المعاصرة في الاحتجاج والرفض والمقاطعة والمشاركة. بيد أننا نسجل عزوفا سياسيا لدى هؤلاء الشباب منذ تسعينيات القرن الماضي وسنوات الألفية الثالثة.

أما المشترك بين هؤلاء الشباب العربي، سواء أكانوا في البوادي أم في المدن، فيتمثل في الإحساس بالمعاناة المجتمعية والسياسية نفسها، والميل نحو العزوف السياسي النسبي من فئة إلى أخرى بسبب انعدام الثقة في السلطة الحاكمة من جهة، وضعف الأداء عند الأحزاب السياسية والنقابات المهنية من جهة أخرى.

<sup>1</sup> - عبد الله حمودي: مصير المجتمع المغربي، دفاثر وجهة نظر، العدد الخامس، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى سنة 2004م، ص:39.

بيد أن المستقبل السياسي الإيجابي والحقيقي فهو للمجتمع المدني الذي سيرسم خرائط سياسية جديدة ومتنوعة للوطن العربي، ولاسيما الشباب العربي الفايسبوكي الذي يمتلك مؤهلات رقمية وإعلامية خارقة، وملكات كفائية هائلة ستجعله قادرا على الإنجاز والفعل والتغيير.

الهوامش:

1- Jacques Donzelot et Renaud Epstein, *Démocratie et participation: l'exemple de la rénovation urbaine*, Esprit, juillet 2006, p. 5 à 34.

2- سامية خضر صالح: المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، طبعة 2005م، ص:20.

3- سامية خضر صالح: المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، ص:21.

4-David Easton: A Systems analysis of political life, New York, Wiley, 1965, p: 32.

5- جاسم سلطان: قواعد في الممارسة السياسية، الشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة 2015م، ص:73.

6- جاسم سلطان: قواعد في الممارسة السياسية، ص:73-74.

7- جاسم سلطان: نفسه، ص:74-75.

8- نبيل الأندلوسي: العزوف السياسي بالمغرب، طوبيريس، الرباط، المغرب، الطبعة الاولى سنة 2016م، ص:19-20.

9- إبراهيم أبراش: علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى سنة 1998م، ص:250.

10- نقلا عن جميل عودة: (المشاركة السياسية وجه آخر للعدل)، موقع الحياة، 16 ديسمبر 2017م،

الرابط: <http://www.alhayat.com/article/>

11- سامية خضر صالح: المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، طبعة 2005م، ص:17.

12- محمد ياسر الخواجة: علم الاجتماع الحضري، مصر العربية للنشر والتوزيع، طبعة 2010م، ص:227.

13- خالد بنجدي: مدخل إلى علم السياسة، د.ت، الطبعة الثانية 2014م، ص:104.

- 14- خالد بنجدي: مدخل إلى علم السياسة، ص:105.
- 15- صموئيل هانتغتون: النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، دار الساقى، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية 2015م، ص:50.
- 16- نبيل الأندلوسي: العزوف السياسي بالمغرب، ص:176.
- 17- سعيد بنسعيد العلوي: شروط المصالحة مع السياسة بالمغرب، منشورات الزمن، كتاب الجيب، العدد51، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى سنة 2006م، ص:14-15.
- 18- نبيل الأندلوسي: نفسه، ص:180-181.
- 19- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية 2011: الدوائر الأربعة للحلقة المفرغة: حالات قطرية (عبد الله الدردري)، صص:1-2.
- 20- اقتصاد الريع هو اقتصاد يقوم على الحصول على دخل دوري ومنتظم ناتج عن ترويج سلعة أو توظيف رؤوس أموال ، وليس عن عمل أو وظيفة محددة.
- 21- كاظم حبيب: (العولمة ومخاوف العالم العربي)، مجلة عيون، عدد11، سنة 2001م.
- 22- عبد الله حمودي: مصير المجتمع المغربي، دفاتر وجهة نظر، العدد الخامس، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى سنة 2004م، ص:39.

### ثبت المصادر والمراجع

#### المراجع باللغة العربية:

- 1- إبراهيم أبراش: علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى سنة 1998م.
- 2- جاسم سلطان: قواعد في الممارسة السياسية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة 2015م.
- 3- خالد بنجدي: مدخل إلى علم السياسة، د.ت، الطبعة الثانية 2014م.
- 4- سامية خضر صالح: المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، طبعة 2005م.
- 5- سعيد بنسعيد العلوي: شروط المصالحة مع السياسة بالمغرب، منشورات الزمن، كتاب الجيب، العدد51، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى سنة 2006م.

6- صموئيل هانتغتون: النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، دار الساقى، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية 2015م.

7- عبد الإله بلقزيز: العنف والديمقراطية، كتاب الجيب، الكتاب الثاني، منشورات الزمن، الرباط، المغرب، الطبعة الأولى سنة 1999م.

8- عبد الله حمودي: مصير المجتمع المغربي، دفاتر وجهة نظر، العدد الخامس، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى سنة 2004م.

9- محمد ياسر الخواجة: علم الاجتماع الحضري، مصر العربية للنشر والتوزيع، طبعة 2010م.

10- نبيل الأندلوسي: العزوف السياسي بالمغرب، طوبيريس، الرباط، المغرب، الطبعة الأولى سنة 2016م.  
المراجع الأجنبية:

11-David Easton: A Systems analysis of political life, New York, Wiley, 1965.

12-Jacques Donzelot et Renaud Epstein, Démocratie et participation : l'exemple de la rénovation urbaine, *Esprit*, juillet 2006.

13-Mounia -Bennani Chraïbi: Soumis et rebelles, les jeunes marocains, Le Fennec, Casablanca, 1995.

#### المقالات:

14- كاظم حبيب: (العولمة ومخاوف العالم العربي)، مجلة عيون، عدد 11، سنة 2001م.

#### الدلائل:

15- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية 2011: الدوائر الأربعة للحلقة المفرغة: حالات قطرية (عبد الله الدردري).

#### الروابط:

16- جميل عودة: (المشاركة السياسية وجه آخر للعدل)، موقع الحياة، 16 ديسمبر 2017م،

الرابط: <http://www.alhayat.com/article/>



## الانتقال الديمقراطي في المغرب: تفاعلات الشراكة الاقتصادية مع أوروبا والربيع العربي

Democratic Transition in Morocco :

Economic Partnership with Europe and the Arab Spring

ادريس قسيم، مركز سكورة. سكورة مداز. بولمان. المغرب.

### Abstract :

This paper discuss the Democratic Transition in Morocco, and the role of foreign influence. The political Conditionality is taken the example of this degree of intervention which aims controlling and orienting the political reform in MENA region. Arab Spring was the occasion for EU to put forward another package of Conditionality politically, economically and financially. Morocco continues to benefits from the European financial support, and this situation asks the interaction between democratic transition and its outputs, and the economic association with its implications mainly in political side. All this prepositions are discussed in light of the nature of democratic transition process in Morocco that remains specifically controlled by the Monarchy.

**Keywords :** Morocco, European Union, Conditionality, Democratic Transition, Partnership Agreement.

## الملخص:

تناقش هذه الدراسة واقع الانتقال الديمقراطي في المغرب، ودور العامل الخارجي المتمثل في المشروطية السياسية التي تعتبر إحدى ركائز الشراكة الاقتصادية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي والتي تهدف إلى توجيه عملية الإصلاح السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. دفعت أحداث الربيع العربي الاتحاد الأوروبي إلى تقديم عرض سياسي واقتصادي ومالي، أو بعبارة أخرى وضع صيغة معدلة للمشروطية. ويعتبر المغرب من أكثر الدول التي استفادت من برامج الدعم الأوروبي سواء قبل أو بعد الربيع العربي. يبرز استعراض مجالات ومستويات التدخل والتمويل الأوروبيين أن الاتحاد لم يكن منشغلا كثيرا بمسألة توجيه أو التحكم بمخرجات التحول الديمقراطي في المغرب خاصة خلال مرحلة ما بعد الربيع العربي. والسبب في ذلك انضباط منهج الانتقال الديمقراطي والسياسي في المغرب لتوجه الدولة المركزي المتحكمة في دواليب الفعل السياسي، والمستقوية بتحالفها مع قوى دولية مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: المغرب، الاتحاد الأوروبي، المشروطية، الانتقال الديمقراطي، اتفاقية الشراكة.

## مقدمة:

حملت الانتفاضات العربية معها إمكانية التحول الديمقراطي الجذري في البلاد العربية، وأدرجت مسألة الانتقال الديمقراطي في قلب النقاش السياسي والاهتمام المجتمعي، وذلك بسبب ثقل موروث الأنظمة في تجاوزات حقوق الإنسان وخرق مبادئ الديمقراطية. ولم يكن بمقدور ديناميات التحول الداخلي التي صاحبت الربيع العربي، أن تبقى بمعزل عن آلة مقاومة التغيير، هذه الأخيرة اتخذت منحنيين اثنين: منحى داخلي جسدهته بنى الولاء السياسية والاقتصادية والعسكرية للأنظمة المنتحبة أو المعزولة، ومنحى خارجي تمثل في المصالح الخارجية في المنطقة، والذي تحول إلى تدخل خارجي مرة بشكل مباشر كما وقع في ليبيا والبحرين، ومرة أخرى بشكل غير مباشر، من خلال محاولة التحكم في مخرجات ونتائج وتداعيات الحركة الثورية.

لقد مثل الربيع العربي لحظة تاريخية، استلهم منها الباحثون والدارسون قراءاتهم حول تجارب الإصلاح والتحول والانتقال الديمقراطية من خلال سلوك الفاعلين المحليين ومن خلال تأثير العوامل الخارجية في التوجيه والتأثير والتحكم في مسارات التحول.

تبحث هذه الدراسة مسألة الانتقال الديمقراطي في المغرب، من خلال التركيز على تأثير ارتباطاته الخارجية خاصة على مستوى علاقته مع الاتحاد الأوروبي، إذ تعتبر اتفاقية الشراكة بين هذا الأخير والمغرب إحدى أهم محاور السياسة الخارجية المغربية بالنظر أولا إلى حجم المبادلات الاقتصادية والتجارية، وثانيا من خلال آلية الحوار السياسي المنبني على مبدأ المشروطية السياسية، باعتبارها آلية لتدبير وتسيير العلاقات السياسية الخارجية للاتحاد، والمستندة إلى فلسفة بناء المجموعة الأوروبية التي تجعل من قيم الديمقراطية

وحقوق الإنسان إطارا موجها للشراكة مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط عموما ودول الضفة الجنوبية -أي دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- بشكل خاص.

فكيف تتفاعل العلاقات المغربية-الأوروبية من خلال أدوات التوجيه الأوروبية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان (المشروطية، برنامج ميداء، خطط العمل، اللجان الفرعية لحقوق الإنسان)؟ وما هي التحولات التي خضعت لها هذه الأدوات بفعل ديناميات الربيع العربي؟

### 1- العرض السياسي الأوربي للمغرب: نموذج المشروطية السياسية

يعتبر الاتحاد الأوربي أحد أهم التكتلات الاقتصادية والسياسية المعاصرة لعدة أسباب أبرزها القوة الاقتصادية والهندسة المؤسسية، ناهيك عن شبكة العلاقات الدولية التي ينسجها ويوجهها انطلاقا من وحدة مبادئه وقيمه وقدرته على تحقيق التوافق بين مختلف أعضائه. استطاع الاتحاد الأوربي كذلك أن يفرض رؤيته لمختلف القضايا الدولية، خاصة في الفضاء المتوسطي حيث تربطه اتفاقيات شراكة وتعاون اقتصادية، سياسية، أمنية وثقافية مع العديد من دول الضفة الجنوبية ومن بينها المغرب.

يوظف الاتحاد الأوربي في إطار علاقاته الخارجية العديد من الآليات الهادفة إلى توجيه هذه العلاقات والتحكم في مخرجاتها، فقد طور مبدأ المشروطية خاصة ضمن اتفاقيات الشراكة والتعاون مع بلدان إفريقيا والكاراييب والباسفيك.

### المشروطية: مفهومها وتطورها

خلال عقد الثمانينات، كان الاقتصاد الليبرالي يمثل الحل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي القادر على معالجة كل مشاكل واختلالات الدول النامية، كونه يدعم قدرات الدول ورغبتها في التغيير السياسي والعدالة الاجتماعية. والواقع أن هذه الحجج لم يتم إثبات صحتها وذلك على الرغم من أن بعض تجارب التحرير الاقتصادي كانت لها نتائج سياسية مهمة، إلا أنه في أغلب الحالات كانت التداعيات سلبية للغاية: تفاقم التفاوتات الاجتماعية، ترسيخ دعائم الشمولية السياسية وعجز الدول عن الاستجابة للمطالب الداخلية بفعل الإنهاك السياسي الذي كانت تتخبط فيه<sup>1</sup>.

هذه الإخفاقات سمحت خلال حقبة التسعينات بإدماج عوامل جديدة في التدبير، من قبيل الحكامة الجيدة والإصلاح السياسي وتقوية دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية باعتبارها أدوات داعمة للتغيير السياسي والإصلاح الديمقراطي. وفي السياق نفسه، أضحت المساعدات الخارجية والدعم المالي مشروطا باحترام حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية<sup>2</sup>. من هنا انبثق مفهوم المشروطية والذي يحيل إلى الربط بين

<sup>1</sup>Said Haddadi, "Two cheers for whom?: the European Union and democratization in Morocco", In The European Union and democracy promotion the case of North Africa, (London: Frank Cass Publishers, 2002), p. 149.

<sup>2</sup>Ibid.

الحصول على منافع اقتصادية (مساعدات، امتيازات تجارية، اتفاقيات تعاون وشراكة، عضوية منظمات دولية...) وبين استيفاء إنجاز تقدم على مستوى تطبيق مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان<sup>1</sup>.

وقبل ذلك، وخلال فترة السبعينات، انبثقت المشروطة من رحم الأدبيات الفكرية المرتبطة بالتحول الديمقراطي والتي صاحبت مختلف أحداث وقضايا ما سمي بالموجة الثالثة<sup>2</sup>. ومنطلق هذا النقاش أن قضايا الديمقراطية بصفة عامة تتأثر بعوامل متعددة منها ما هو مرتبط بسلوكيات الحكومات والمؤسسات الخارجية الأجنبية، وهذا التأثير المؤسس على مبدأ تعزيز الديمقراطية وتطوير ممارستها، يستند إما إلى مقارنة سياسية تعتمد مفهوما ضيقا للديمقراطية المتمثل في الانتخابات والأحزاب والحريات السياسية، حيث يوجه الدعم إلى "المعسكر" الديمقراطي الساعي للانتصار على "المعسكر" غير الديمقراطي، وإما إلى مقارنة تنموية مبنية على مفهوم أشمل للديمقراطية من خلال قيم المساواة والعدل وإدماجها في مسلسل تثبيت الديمقراطية الذي يتم من خلال عملية تغيير سياسية وسوسيو-اقتصادية طويلة الأمد<sup>3</sup>.

ظلت المشروطة من أهم أدوات السياسة الخارجية للقوى والتجمعات الإقليمية الكبرى، ونخص بالذكر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية<sup>4</sup>. وانطلاقا من موضوع هذه الدراسة فإننا سنركز على المشروطة الأوروبية.

<sup>1</sup> من الجدير بالذكر أن ربط الدعم المالي والمساعدات الاقتصادية هي آليات طورها المؤسسات المالية الدولية خلال عقد الثمانينات بهدف تحقيق أكبر قدر من الإصلاح الاقتصادي. غير أنه خلال التسعينات، أسست الدول المانحة لتوجه جديد يدمج الأبعاد السياسية ضمن ما يسمى بالمشروطة السياسية، من منطلق أن الاستفادة من المساعدات المالية والدعم الاقتصادي غير منفصل عن إحراز تقدم في الممارسة الديمقراطية والسياسية. انظر:

Rosa Balfour, "EU Conditionality after the Arab Spring", EuroMesco Papers, Accessed on 15/04/2018, At: <https://bit.ly/2KpSvhs>.

<sup>2</sup> الموجة الثالثة هي إحدى مراحل التحول الجماعي للديمقراطية والتي اجتاحت العالم ما بين عامي 1974 و1990، أي منذ احتدام أزمة النفط وما ترتب عليها من نتائج سياسية واقتصادية وحتى تفكك الاتحاد السوفياتي وما ترتب عنه من انهيار النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية. وقد بدأت الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي بسقوط نظام "نوفو استادو" الذي كان يقوده الرئيس البرتغالي أنطونيو سالازار من 1932 إلى 1974. كان هذا الانقلاب بداية لحركة عالمية نحو الديمقراطية، حيث أنه في السنوات الخمسة عشر التالية أصبحت هذه الموجة عالمية في مداها إذ تحولت ثلاثون دولة من الشمولية إلى الديمقراطية. يعتبر الباحثون أن ارتدادات هذه المرحلة استمرت إلى غاية بداية الألفية الثالثة، فيحلول سنة 2003، كانت هناك حوالي ثلاثة أضعاف دول العالم (121 من أصل 193) تعتبر دولا ديمقراطية مع وجود تفاوتات بينها. لمزيد من التفاصيل انظر: صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب (الصفحة: دار سعاد الصباح، 1993).

كذلك موقع منظمة فريدم هاوس على الأنترنت: <https://freedomhouse.org/>

<sup>3</sup> Thomas Carothers, "Democracy assistance: Political VS. Developmental?", Journal of Democracy, Vol 20, N° 1 (2009), p 5.

انظر كذلك:

Thomas Carothers, "Democracy Support and Development Aid: The elusive synthesis", Journal of Democracy, Vol 21, N° 4 (2010).

<sup>4</sup> بالنسبة للولايات المتحدة بدأت السياسة الأمريكية الرامية إلى دفع حقوق الإنسان والديمقراطية قدما في الدول الأخرى في التحول في بداية السبعينات، وتطورت ما بين 1973 و1989 من خلال أربعة مراحل، بعد أن كانت هذه الأهداف ثانوية في السياسة الخارجية الأمريكية بسبب الانشغال بحرب فيتنام. امتدت المرحلة الأولى من 1973 إلى 1977، بقيام الكونجرس الأمريكي بإضافة التعديلات الخاصة بحقوق الإنسان إلى قانون المعونات الخارجية وقانون تبادل المساعدات وقانون الإصلاح التجاري وقانون المؤسسات المالية الدولية، إذ نصت هذه التعديلات على اشتراط عدم

## المشروطية الأوروبية

المشروطية السياسية أو المشروطية الديمقراطية أو شرط حقوق الإنسان، كلها مصطلحات تستعمل للدلالة على إحدى أدوات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، غير أن هذه الآلية وقبل أن تتحول إلى ركن أساس في منهج تدبير السلوك الخارجي الأوروبي، هي نتاج تحول داخلي. ذلك أن التحول الذي طرأ على البنية التنظيمية والمؤسسية للاتحاد تزامن مع عمليات التحول الديمقراطي في أوروبا المطللة على المتوسط، ففي اليونان والبرتغال وإسبانيا سار التحول والانضمام جنبا إلى جنب، وبالتالي كانت الديمقراطية خطوة جوهرية للنمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

بلورة المشروطية الأوروبية منهجا ومفهوما، تم بالأساس من خلال الآلية الاتفاقية للاتحاد الأوروبي، ونورد في هذا السياق المحطات الأربع الرئيسية التي أنتجت المشروطية الأوروبية وفق شكلها الحالي<sup>2</sup>:

1- اتفاقية ماستريخت: تسمى كذلك معاهدة الاتحاد الأوروبي لسنة 1992، وقد أنشأت الأسس القانونية اللازمة لتطوير المشروطية في العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي، حيث نصت في البند 177 فقرة 2 على أن السياسة الأوروبية للشراكة والتنمية تهدف إلى دعم الديمقراطية ودولة القانون وكذا احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

2- اتفاقية لومي IV لسنة 1985: مع بداية الثمانينات، حول الاتحاد الأوروبي إدماج شرط الديمقراطية في اتفاقية لومي III لسنة 1980، إلا أنها لم تنجح في ذلك بسبب معارضة دول إفريقيا والكارايب والباسفيك. مع منتصف الثمانينات غيرت المعطيات الجيوسياسية التي آذنت بقرب نهاية الحرب الباردة، الوضع السياسي والاقتصادي لدول وشرق أوروبا التي باتت أكثر استعدادا للقبول بالمشروطية الأوروبية، وهو ما تحقق من خلال اتفاقية لومي IV من خلال المادة 5 التي نصت على أن احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان هو أساس روابط التعاون والاتفاق بين أوروبا وشركائها. وبموجب ذلك

تقديم المساعدات للدول المهتمة بمخالفة حقوق الإنسان. المرحلة الثانية ابتدأت مع إدارة الرئيس كارتر سنة 1977 الذي جعل من قضية حقوق الإنسان موضوع حملته الانتخابية وجانباها في سياسته الخارجية. أما المرحلة الثالثة جاءت مع إدارة الرئيس ريجان الذي بدأ بإثارة مشكلات حقوق الإنسان في النظم الشمولية بأمريكا اللاتينية وآسيا. ما بين 1983 و1984 دخلت السياسة الأمريكية مرحلتها الرابعة بتحريك الإدارة نحو دفع التحول الديمقراطي في كل الدكتاتوريات الشيوعية وغير الشيوعية. وبصفة عامة فقد وظفت الولايات المتحدة في نهجها الرامي لتعزيز التحول الديمقراطي في الموجة الثالثة، عددا من الوسائل السياسية (تصريحات للرؤساء ووزراء الخارجية...) والاقتصادية (الضغوطات والمقاطعات والقيود على المعونة الأمريكية...) والدبلوماسية (السفراء الأمريكيين) والمالية (الدعم المالي للقوى الديمقراطية مثل حالة البرتغال وبولندا ونيجريا...) والعسكرية (نشر القوات العسكرية قبالة سواحل دومينيكان وغزو جرنادة...). لمزيد من التفاصيل انظر: هانتنتون، ص 153-166.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 154.

<sup>2</sup>Ode Jacquemin, "La conditionnalité démocratique de l'Union européenne. Une voie pour l'universalisation des droits de l'homme? Mise en œuvre, critiques et bilan", CRIDHO Working Paper, Site Université catholique de Louvain, 2006, Accédé 5 juin 2018, A: <https://bit.ly/2sPY0Pr>.

فقد أسست هذه الاتفاقية لما يسمى بـ "الشرط الأساس" La clause fondement. إلا أن تطبيق هذا الشرط من الناحية العملية ظل غير دقيق لأنه لم يحدد ميكانزمات تفعيله خاصة فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة في حالة حدوث خروقات لحقوق الإنسان أو عدم احترام مبادئ الديمقراطية.

3- قرار المجلس الأوروبي حول حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية: تم تبنيه في نونبر 1991، واعتبر مرجعا أساسيا وموجها لمبادئ المشروطة السياسية الأوروبية، حيث لأول مرة سيتم الربط بين الدعم الأوروبي والمبادرات التي تتخذها الدول السائرة في طريق النمو لصالح تكريس الديمقراطية والتقليص من النفقات العسكرية. وهذا الربط سمح بظهور مشروطة من نوع آخر تتمثل فيما سمي بشرط العنصر الأساسي La Clause élément essentiel<sup>1</sup>.

4- اتفاقية كوتونو 2000: هي اتفاقية عوضت سلسلة اتفاقيات لومي، وهي الخطوة الأكثر تأثيرا على مستوى تثبيت المشروطة في تنظيم علاقات الاتحاد الخارجية عبر إدراج شرط العنصر الأساسي من خلال المادة 9 التي نصت على أن جميع الأطراف تستند إلى المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة القانون، وعلى أن كل الدول مسؤولة ومعنية بأي خرق أو تجاوز لحقوق الإنسان، والمادة 96 التي أنشأت صيغة جديدة للمشروطة وهي شرط عدم التنفيذ La clause de non-exécution<sup>2</sup>.

على المستوى الإجرائي، يرتبط الاتحاد الأوروبي بعلاقات أو اتفاقيات شراكة وتعاون مع أزيد من 150 دولة أو تجمع إقليمي، تستند كلها على قاعدة المشروطة<sup>3</sup>، كما أن حالات اللجوء إلى تفعيلها لا تتعدى 14 مرة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> وهو بمثابة آلية تكميلية تتيح إمكانية اللجوء إلى توقيف أو تعليق المساعدات أو الاتفاقيات في حالة حدوث تجاوزات لحقوق الإنسان أو الديمقراطية.

<sup>2</sup> هو كذلك آلية تشاورية استباقية تسمح بدورها بتجميد المساعدات أو توقيف تنفيذ التزامات الاتحاد الأوروبي كليا أو جزئيا عندما تخترق حقوق الإنسان أو يتم توقيف المسلسل الديمقراطي، وذلك بناء على مشاورات يتم اتخاذها على مستوى المجلس الأوروبي.

<sup>3</sup> يختلف تطبيق المشروطة بالنسبة لهذه الاتفاقيات من دولة إلى أخرى، فمثلا هناك اتفاقيات شراكة تحيل إلى الشرط الأساس (الأرجنتين 1990، الأوروغواي 1991، ماكاو 1992، باراغواي 1992) وأخرى تستند إلى شرط العنصر الأساسي (البرازيل ومنغوليا 1992، الهند 1993، سريلانكا 1994، فيتنام 1995)، واتفاقيات تتضمن شرط العنصر الأساسي وشرط عدم التنفيذ (اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية، بلغاريا ورومانيا 1993، المكسيك 1997، جنوب إفريقيا 1994، الشيلي 2005، اتفاقيات الشراكة والتعاون مع دول الاتحاد السوفياتي سابقا 1994-2004، ومع دول Mercosur 1995 ومع دول أمريكا الوسطى 1993-2003 ومع مجموعة دول الأنديز 1993-2003). المرجع:

Parlement Européen, "Clauses relatives aux droits de l'homme et à la démocratie dans les accords internationaux de l'UE", Direction Générale des politiques externes de l'Union, 2005.

<sup>4</sup> التوغو 1998 و 2004 (تزوير الانتخابات وعدم احترام حقوق الإنسان)، النيجر 1999 (انقلاب عسكري)، غينيا بيساو 1999 و 2004 (انقلابات عسكرية)، جزر القمر 1999 (انقلاب عسكري)، ساحل العاج 2000 و 2001 (انقلاب عسكري وتراجع ديمقراطي)، هايتي 2000 (تزوير انتخابات)، جزر فيجي 2000 (انقلاب عسكري)، ليبيريا 2001 (انتهاكات لحقوق الإنسان وللمبادئ الديمقراطية والفساد)، إفريقيا الوسطى 2003 (انقلاب عسكري)، غينيا 2004 (عدم احترام حقوق الإنسان وغياب الحكامة الاقتصادية)، زيمبابوي 2002 (انتهاكات لحقوق الإنسان ودولة القانون). المرجع السابق.

أما على المستوى العملي، فقد شكل كل من برنامج ميديا MEDA (الشق المالي) وسياسة الجوار الأوروبية (الشق السياسي) المرتكزين الأساسيين لتفعيل المشروطة، وجعلها أداة التدخل الرئيسية في مجالات الفعل السياسي والاقتصادي لدول جنوب المتوسط.

### برنامج MEDA:

تعود علاقة المغرب بمشروع الاندماج الأوروبي إلى سنة 1963، عندما طلب المغرب فتح مفاوضات مع المجموعة الأوروبية آنذاك من أجل إبرام اتفاق تجاري، تم التوقيع عليه في 31 مارس 1969<sup>1</sup>. مكن التعاون بين الجانبين من التوصل إلى اتفاق جديد سنة 1976 يحتوي على آليات تجارية ومساهمة مالية في شكل هبات لخدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمغرب<sup>2</sup>. وإلى غاية هذا التاريخ لم تكن مجمل العلاقات بين المغرب والمجموعة الأوروبية تحيل إلى أي مستوى من مستويات المشروطة السياسية ولا تستعمل أي شرط متعلق بحقوق الإنسان، على اعتبار أن هذا التوجه لم يكن حاضرا حينذاك لا على المستوى الدولي أو الأوروبي<sup>3</sup>.

جاءت اتفاقية الشراكة المغربية-الأوروبية الموقعة سنة 1996، والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2000، لتجسد التوجهات الأوروبية "الجديدة" المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان التي أسسها مؤتمر برشلونة 1995. وقد جاء التنصيص على ذلك في البند الثاني من الاتفاقية حيث نص على أن: "احترام المبادئ الديمقراطية والحقوق الأساسية للإنسان، كما هي منصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تلهم السياسات الداخلية والدولية للمجموعة وللمغرب وتمثل عنصرا أساسيا لهذه الاتفاقية"<sup>4</sup>.

يعتبر المغرب من أكثر الدول المتوسطية الجنوبية التي تأثرت وكانت معنية بالأبعاد الجديدة للتعاون المالي مع الاتحاد الأوروبي، ذلك أن إقدام البرلمان الأوروبي سنة 1992 على تجميد البروتوكول المالي الرابع للمغرب (1991-1996) لمدة غير محددة بسبب ما سماه آنذاك تعسفات في مجال حقوق الإنسان همت بالأساس ظروف اعتقال بعض المعتقلين السياسيين وتجاوزات أخرى تمت خلال منتصف الثمانينات تتعلق بوجود

<sup>1</sup> Maria Del Carmen Munoz Rodriguez, "La clause démocratique et des Droits Humains dans l'accord entre l'Union Européenne et le Maroc", Dans Les risques en Méditerranée-Conséquences sur le trinôme: Union Européenne, Espagne, Maroc (Cadix: Universidad de cadiz, Servicio de Publicaciones, 2011), p. 113.

<sup>2</sup> عبد الله ساعف، "المغرب والاتحاد الأوروبي"، في التقرير الاستراتيجي المغربي: 2014-2018، (الرباط: مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، 2018)، ص. 30.

<sup>3</sup>Rodriguez, p. 114.

<sup>4</sup>Ibid, pp. 115-116.

حالات اختفاء<sup>1</sup>، أحدث رد فعل عكسي من طرف المغرب الذي أوقف المحادثات بخصوص تجديد اتفاقية الصيد البحري وعلق الحوار السياسي مع الاتحاد الأوروبي<sup>2</sup>.

إلى جانب ذلك، ساهمت أحداث 1992 بالجزائر، إلى قيام الاتحاد بإطلاق مبادرة الشراكة الأورو-مغربية خلال قمة لشبونة المنعقدة يومي 26 و 27 يونيو 1992<sup>3</sup>. ومن أجل دعم أهداف هذه الشراكة، تم الاعتماد على ما سمي بإجراءات المواكبة وكان أبرزها برنامج الديمقراطية ميديا (MEDA Democracy Programme).

يعتبر برنامج MEDA الآلية المالية الرئيسية للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية المنظم بموجب اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية، وهو برنامج مالي مكثف غطى الفترة الزمنية الممتدة من 1995 إلى 2006 (ميديا I من 1995 إلى 1999، وميديا II من 2000 إلى 2006)، كما أنه يمثل الركن الأساس في منظومة تفعيل المشروطة السياسية والمشروطة المرتبطة بالإصلاح الاقتصادي.

وتفترض عملية تقييم تأثير ومردود هذا البرنامج على مسار الإصلاح والتحول الديمقراطي في المغرب، تحليل بعضا من جوانب اشتغاله وتفعيله وكذا بعض المعطيات المتعلقة بحصة المغرب منه، وبالمجالات الرئيسية المستهدفة، وهو ما توضحه المعطيات الواردة في الجدول التالي:

#### جدول 1: حصة وترتيب المغرب من برنامج ميديا I وميديا II

ميديا II (2000-2006)			ميديا I (1999-1995)			الغلاف المالي الإجمالي
النسبة %	القيمة المؤداة	قيمة الالتزام	النسبة %	القيمة المؤداة	قيمة الالتزام	
58.7	576.2	982.0	19.3	127.5	660.0	حصة المغرب
1			2			الرتبة

المعطيات الواردة هي بمليون دولار

المراجع : Evaluation du Règlement du conseil N° 2698/2000 et de sa mise en œuvre Rapport final, Volume I: Rapport principal, juin 2009.

<sup>1</sup> يمكن الرجوع لقرار البرلمان الأوروبي الصادر بتاريخ 29 أكتوبر 1987 تحت عدد 87/C318/04، الرابط على الأنترنت: <https://bit.ly/2JjONWu>، تاريخ الزيارة 07 يونيو 2018.

<sup>2</sup>Haddadi, p. 161.

<sup>3</sup>تمثلت أهداف هذه الشراكة: أولا، احترام قواعد القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة، ثانيا، احترام حقوق الإنسان والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقيم الديمقراطية المعبر عنها بالإرادة الانتخابية، ثالثا، إنشاء مؤسسات ديمقراطية تضمن التعددية بمشاركة كل المواطنين واحترام حقوق الأقليات، رابعا، التسامح والتعايش بين الثقافات والأديان. المرجع نفسه، ص. 153.

نقلا عن:

MEDA I: European Commission, Barcelona Process 10 Years on, November 2005

MEDA II : Inventaire des interventions-annexe 3

جدول 2: الأغلفة المالية المرصودة لأهم القطاعات المعنية بدعم برنامج ميديا خلال الفترة 2002-2006

مبالغ الدعم المرصودة (مليون أورو)	القطاعات (2002-2004)
81	الإدارة العمومية (دعم مباشر للميزانية)
66	قطاع النقل
5	دعم خاص بتنفيذ اتفاقية الشراكة
61	التكيف مع القطاع الصناعي
50	برنامج التدريب
5	الهجرة
40	إدارة الحدود
70	التنمية القروية
70	استراتيجية تنمية أقاليم الشمال

مبالغ الدعم المرصودة (مليون أورو)	القطاعات (2006-2004)
80	الإصلاح المالي
5	الجمعيات المهنية
15	دعم خاص بتنفيذ اتفاقية الشراكة
2,5	مراكز حقوق الإنسان
2,5	المجتمع المدني
30	التزويد بالماء الصالح للشرب
90	الإسكان
30	استراتيجية تنمية أقاليم الشمال

المصدر:

Strategic intervention or show case? EU Aid (MEDA) as a force for changing in "Patrick Holden, , In: Peter G Xuereb (ed), The European Union and the Mediterranean, The "Morocco

Mediterranean's European Challenge, (Msida: University of Malta, 2004), At:

<https://bit.ly/2JqvYRw>.

يتضح من خلال معطيات الجدولين 1 و2، أن العرض المالي الذي قدمه الاتحاد الأوروبي للمغرب والذي يجسده برنامج ميذا، ينبني بالأساس على تشجيع الإصلاح الاقتصادي والمؤسساتي وتطوير القطاع الخاص<sup>1</sup>، أكثر من كونه أداة لتعزيز الممارسة أو التحول الديمقراطي<sup>2</sup>. لذلك نجد أن الأسئلة المرتبطة بجودة وطبيعة الحكامة والتدبير وكذا الغايات والأهداف السياسية لا تتم مناقشتها بشكل مباشر<sup>3</sup>.

في نفس السياق، تشير دوروثي شيمد إلى أن مقارنة المشروطة السياسية والديمقراطية في حالة المغرب تتم بشكل غير مباشر، إذ تعتمد المفوضية الأوروبية بشكل أساسي على الآثار "الجانبية" للتكيف والنمو الاقتصادي لتسريع وتيرة الإصلاحات الديمقراطية<sup>4</sup>. ومما يزيكي هذا الطرح أن طيلة مدة تنفيذ برنامج ميذا، المشروع الوحيد الذي تم إنجازه كاملا وحصل على الغلاف المالي المخصص له هو برنامج التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي SAF<sup>5</sup>، وهو توجه استمر مع برنامج ميذا II حيث أن 60% من الدعم المقدم للمغرب تم من خلال هذا البرنامج<sup>6</sup>.

الواضح أن برنامج المساعدات ميذا، وعلى الرغم من طابعه "التدخلي" كونه يمثل الذراع المالي للمشروطة الأوروبية، لم يكن بالنسبة للمغرب قوة موجهة حقيقية نحو التحول الديمقراطي أو الإصلاح السياسي، بقدر ما مثل من ناحية، شكلا من أشكال إسقاط وعكس قوة الاتحاد الأوروبي الرامية إلى التأثير في المجال الجيوسياسي المعروف بـ"أوربا الأوسع" (النصف الغربي للقارة الأوروبية وحوض البحر الأبيض المتوسط)<sup>7</sup>، ومن ناحية أخرى، التحكم في تأثيرات الفوارق السوسيو-اقتصادية على الأمن والاستقرار في المنطقة وعلى التوجهات الخارجية للمغرب.

<sup>1</sup>Patrick Holden, "Strategic intervention or showcase? EU Aid (MEDA) as a force for changing in Morocco", In: Peter G Xuereb (ed), The European Union and the Mediterranean, The Mediterranean's European Challenge (Msida: University of Malta, 2004), Accessed June 08 2018, At: <https://bit.ly/2JqvYRw>, p 550.

<sup>2</sup>Ibid., p. 541.

<sup>3</sup>Ibid., p.557.

<sup>4</sup>Dorothe Schimd, European Community Aid Policy and Practice on Governance and Democracy: Research in Morocco (London: One World Action, 2006), Cited by:

Michal Natorki, "The Meda Programme in Morocco 12 years on: results, experiences and trends", Documentos CIDOB, N° 11, Accessed June 08 2018, At: <https://bit.ly/2sKLEbW>.

<sup>5</sup>هو برنامج موجه للدول المنخفضة الدخل والتي تعاني من اختلالات في ميزان المدفوعات، وذلك من أجل دعم برامج التقويم الكلي والهيكلية.

<sup>6</sup>Natorki, p. 35.

<sup>7</sup>Holden, p. 543.

وانطلاقاً من ذلك، فقد ظل حضور البعد المالي للشراكة الأورو-متوسطة من خلال برنامج ميداء مسألة مربكة بالنسبة لكل الدول الموقعة على اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي بما فيها المغرب، ما بين الحاجة إليه بغية تجاوز الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، وما بين معيقاته البنيوية والتقنية. ففي حالة المغرب على سبيل المثال لا الحصر يظل زمام المبادرة بيد المفوضية الأوروبية التي تقوم بعملية انتقاء للمشاريع المقدمة من طرف الهيئات الحكومية المغربية بهدف الحد من عددها، وذلك وفق أولويات الاتحاد وأجندته وليس أولويات المغرب. كما أن ورقة البلد الاستراتيجية Country Strategy Paper<sup>1</sup> لا تخضع لأي حوار أو تشاور تفاعلي، فقط هناك بعض المشاريع الخاصة يتم التفاوض بشأن بعض جوانبها<sup>2</sup>.

### سياسة الجوار الأوروبية:

بعد عام 2004 وقبل توسع الاتحاد الأوروبي ليضم 25 دولة-عضو، تبنت المفوضية الأوروبية الاعتراف بالعلاقة الترابطية السياسية والاقتصادية مع البلدان المجاورة باعتبارها واقعا حقيقيا، وقد وصف الشركاء المجاورون باعتبارهم عنصرا ضروريا لزيادة إنتاج الاتحاد الأوروبي المشترك ونموه الاقتصادي وتجارته الخارجية، وكذلك لخلق منطقة أوسع نطاقا للاستقرار السياسي وممارسة حكم القانون وتعزيز الديمقراطية.

أطلقت هذه السياسة مع بلدان الجوار الأقرب، وبت الارتباط بينها وبين استراتيجيات دعم الديمقراطية حتميا وضروريا لمواكبة مناخ التحول في جنوب المتوسط. كما شكلت إحدى أهم مراحل تطوير وتطبيق المشروطة الأوروبية من خلال ترتيبات الاتحاد الأوروبي الجديدة الرامية إلى الربط بين المشروطة والتكيف الاستراتيجي للتوسع من أجل فتح هامش أوسع لسياسة الاتحاد الخارجية.

يظل المغرب من الدول المعنية بشكل مباشر بتغيرات سياسة الجوار الأوروبية، وفيما هو مرتبط بمجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، تتوزع التفاعلات المغربية-الأوروبية حول ثلاثة مجالات رئيسية:

1- **خطة العمل:** تم إطلاقها ابتداء من سنة 2005، وهي عبارة عن اجندة سياسية واقتصادية تتضمن أهدافا قصيرة وطويلة الأمد. على مستوى التمكين الديمقراطي تتمثل أهدافها ومضمونها في تقوية الأجهزة الإدارية المسؤولة عن تقوية احترام الديمقراطية وقواعد القانون وتطوير الإطار القانوني

<sup>1</sup> هذه الوثيقة تتضمن التوجهات العامة للدعم المالي الموجه لكل بلد على حدة والمساعدات الاستراتيجية، وفق تقسيم زمني معين (ست سنوات بالنسبة للمغرب) وذلك بحسب القطاعات والأولويات ومجالات الاهتمام الخاصة بالاتحاد. وتشكل إلى جانب البرنامج الدلالي الوطني NIP الآلية المالية الرئيسية للشراكة الأورو-متوسطة.

<sup>2</sup>Natorski, p. 37.

الخاص بحكامة الأحزاب السياسية وترسيخ قدرات الإدارة المحلية وتسهيل اللجوء للقضاء وسلطة القانون<sup>1</sup>. منح الاتحاد الأوروبي للمغرب في إطار خطة العمل هاته دعما ماليا بقيمة 75 مليون أورو<sup>2</sup>.

على الرغم من الحضور المعتبر للأبعاد المرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان في خطة العمل مقارنة مع "عموميات" اتفاقية الشراكة، فإن هذه الإصلاحات تظل انتقائية بحيث تنضبط لنهج النخبة الحاكمة في جعل مسار التحول والتحديث مختارا وموجها ولا تؤثر على نمط توزيع القوة. أما الإصلاحات المرتبطة بالنظام والتي تعتبر شرطا مسبقا من اجل إقامة توازن بين السلطة وقوة القانون فإن النقاش حولها يظل دائما مستبعدا.

2- آلية الاتحاد الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان: أواخر 2006 صادق البرلمان والمفوضية الأوروبية على مذكرة تقضي بإحداث آلية أوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان ترمي إلى دعم وتقوية قدرات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات: حقوق الإنسان (خاصة الحقوق السياسية، حقوق المرأة، مناهضة التعذيب، التوعية...)، مراقبة العمليات الانتخابية. محاربة الفساد، الشباب، الحكامة المحلية وغيرها...<sup>3</sup>

ما بين 2003 و2006، قدمت هذه الآلية دعما ماليا سنويا بمقدار 2 مليون أورو لفائدة مشاريع منظمات غير حكومية، بنسبة 2% من مجموع الدعم الممنوح من قبل المفوضية الأوروبية للمغرب، وهي نسبة ضعيفة جدا بالمقارنة مع الأهداف العامة لسياسة الجوار الأوروبية التي روج الاتحاد ارتكازها على الإبعاد الديمقراطية وحقوق الإنسان<sup>4</sup>.

كان لهذه الآلية دور مهم في الانتخابات التشريعية لسنة 2007 من خلال عدد الملاحظين الذي بلغ 3000، وكذلك التقارير التي أشارت إلى المخالفات التي شابت العملية الانتخابية، وربطت بشكل واضح بين الإقبال الضعيف وبين الحاجة إلى إصلاحات هيكلية وسياسية عميقة. غير أن الدعم الضعيف لهذه الآلية يجعلها غير قادرة على التأثير في الإصلاحات الفوقية للنظام المغربي<sup>5</sup>.

3- اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان والديمقراطية والحكامة: نصت اتفاقيات الشراكة والتعاون المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وكل من المغرب وتونس والأردن على إحداث لجان فرعية أو هيئات تابعة تراها الأطراف ضرورية لتنفيذ الاتفاقيات. وهذا المستوى من التنصيص سمح بتوسيع وتمديد مجال تنفيذ

<sup>1</sup>Mazin Lammers, "EU Democracy Promotion: Policy change in Morocco and Tunisia after the Arab Spring", (Bachelor Thesis, University of Twente), Accessed April 18 2016, At: <https://bit.ly/2wTQJTS>, p p 16-17.

<sup>2</sup>Ibid, p. 22

<sup>3</sup>Anna Khakee, Assessing democracy assistance: Morocco: Project Report (Barcelona: Fride, 2010), p 4.

<sup>4</sup>Kristina Kausch, "Morocco", In Is the European Union Supporting Democracy in its Neighborhood?, Ed Richard Youngs, (Spain: Fride, 2008), p. 25.

<sup>5</sup>Ibid, p. 26.

اتفاقيات الشراكة – مع المغرب مثلا- ليشمل مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان من منطلق أن الإطار العام المؤطر هو الحوار السياسي بين الأطراف الذي يمكن من تأسيس علاقات قوية في كل المجالات. بالنسبة للمغرب تم إنشاء اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان والديمقراطية والحكامة سنة 2003 ولم تنعقد إلا سنة 2006، وهي أول لجنة من نوعها بالنسبة للبلدان المعنية بسياسة الجوار.

بقي دور هذه اللجنة استشاريا بالنظر لعدم تحديد صلاحياتها بدقة، كما أنها لا تملك سلطة اتخاذ القرار، ويقتصر دورها على رفع مقترحات للجنة الشراكة.

## 2. التحول الديمقراطي في المغرب بعد 2011: خيار ذاتي محلي ووضع راهن خارجي

إن تجربة التحول المغربية بعد 2011، لم تنفصل عن السياق الداخلي المنضبط إلى الخصائص الذاتية المحلية الكلية، ولا يمكن إنكار تأثرها بالسياق الخارجي "المقيد" بهاجس الحفاظ على الوضع الراهن بغية استيعاب الزمن الاحتجاجي ومحاولة تطويق نتائجه وتداعياته والتحكم في مخرجاته بمبادرات وخطط ومشاريع قصيرة وطويلة الأمد.

فضمن السياق الخارجي، وإذا كانت اتفاقيات الشراكة والتعاون التي أبرمها الاتحاد الأوروبي قد خضعت لعدة مراجعات وتقييمات، كانت كلها بمبادرة منه ووفق أجندته ومصالحه الخاصة، فإن أحداث الربيع العربي غيرت هذه المعادلة عندما فرضت على أجهزة ومؤسسات وقادة الاتحاد إخضاع سياسته ومواقفه تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لإعادة تفكير وتوجيهه، يمكن إجمال مختلف أركانها فيما سمي بـ "الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك" بالإضافة إلى تقديم الدعم لعمليات التحول والإصلاح من خلال نهج 3M (Money, Mobility, Markets) وهو مزيج من الدعم النقدي للتحرر السياسي والاقتصادي، ودخول منتجات المنطقة إلى الأسواق وحركة التنقل<sup>1</sup>. كما تبني الاتحاد الأوروبي ما سمي بـ "خدمة العمل الخارجي الأوروبي" EEAS هدفها اقتراح الخطط والبرامج المتعلقة بمراجعة سياسة الاتحاد الخارجية.

شكل المجتمع المدني أحد أهم مناشط مراجعة سياسات الاتحاد الأوروبي لمرحلة ما بعد الربيع العربي، انطلاقا من دوره المركزي والحاسم في إطلاق وتوجيه شرارة الثورات، ويهدف تقوية دوره وحضوره، أطلق الاتحاد ما سمي ببرنامج "تمكين المجتمع المدني" CSF وهو بمثابة إطار لتعزيز وتطوير قدرات الفاعلين السياسيين الجدد وتعزيز الإصلاحات وتطوير حكمة ممارسة المسؤوليات العمومية، وذلك من خلال التمويل الذي يوفره الصندوق الأوروبي للديمقراطية EED<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> نفسه.

<sup>2</sup> خلال الفترة من 2011 إلى 2013 تم رصد ميزانية تقدر بـ 22 مليون أورو لفائدة الدول المعنية بسياسة الجوار الأوربية، منها 11 مليون أورو لفائدة دول الضفة الجنوبية. انظر:

Balfour, p. 12.

وفي هذا السياق دائما، يمكن أن نسجل أن مراجعة المشروعية الأوروبية وفق متغيرات الربيع العربي، اعتمدت على تقديم عرض سياسي، اقتصادي ومالي، إلا أن إعادة التفكير هاته لم تكن لتجيب بالضرورة عن الإشكالات والأسئلة الرئيسية لدول الضفة الجنوبية للمتوسط عامة ودول الربيع العربي خاصة، فالحواجز المالية التي قدمها الاتحاد لم تكن تقنع، كما أنه لم يتم إضافة حوافز غير مادية في صورة فتح شامل ومن جهة واحدة للأسواق الأوروبية لمنتجات المنطقة، وزيادة الانتقال من المنطقة، أو إمكانية الانضمام أو الارتباط بالاتحاد الأوروبي<sup>1</sup>. كما أن هناك نوعا من المفارقة باستمرار الاتحاد الأوروبي في تفعيل المشروعية والمطالبة بالإصلاح بالنسبة للدول التي عرفت بالفعل تطورا ديمقراطيا سواء تلك التي أسست انتقالا سياسيا راديكاليا مثل حالة تونس أو تلك التي شهدت إصلاحات ديمقراطية مهمة مثل المغرب، وذلك في مقابل عدم وضوح منهج تعاطي الاتحاد الأوروبي مع الدول التي لا تزال لم تستجب بعد لمتطلبات الإصلاح الديمقراطي<sup>2</sup>.

لا تزال الإجابة الأوروبية المتمثلة أساسا في مراجعة منهج المشروعية عبر تقديم تحفيظات لدول الربيع العربي، تعاني من نفس مظاهر اختلال بنية العلاقات المتوسطة التي كانت سائدة قبل مرحلة الربيع العربي. فلا الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية ولا المفوضية الأوروبية يملكان صلاحية تنزيل الإجراءات والتدابير الحقيقية القادرة على الاستجابة لمطالب دول الجنوب عامة ودول الربيع العربي خاصة، والمتمثلة في رفع الحواجز الجمركية الإجراءات الحمائية وزيادة في حجم الدعم المالي وتسهيل حركة الهجرة، وهي قرارات تظل بيد الدول الأعضاء، وهو ما يجعل مصداقية الاتحاد الأوروبي على المحك<sup>3</sup>، خاصة على مستوى دعم الانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي.

أما على مستوى السياق الداخلي الخاص، لا يمكن إغفال أن تحولات هذه العلاقة المغربية-الأوروبية وإن خضعت إلى حد بعيد لمنظومة المشروعية السياسية -باعتبارها آلية ثابتة في تدبير وتسيير العلاقات الخارجية الأوروبية- فإنها من جهة تتحدد انطلاقا من منطلق الالتزام مع مختلف الفاعلين الدوليين خاصة فيما هو متعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن جهة أخرى غير منفصلة عن الخيارات السياسية الداخلية. وفي حالة المغرب، ساهمت دينامية الإصلاح السياسي الداخلي التي أطلقت منذ التسعينات، في فتح باب التعاون والشراكة مع الفاعل الأوروبي، كما أن العرض الأوروبي في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان التقى مع حاجة المغرب للدعم الخارجي، وهو ما دفع النظام المغربي إلى الانخراط في المشروع الأوروبي لتعزيز الديمقراطية بهدف تأمين الدعم الخارجي لأجندة إصلاحاته الداخلية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> موريال أسبرغ، "الاتحاد الأوروبي والربيع العربي: البيان مقابل السياسة"، سياسات عربية، عدد 26 (أيار/مايو 2017)، ص. 150.

<sup>2</sup> Rosa Balfour, "New Paradigms for the EU-South Mediterranean: Rethinking Conditionality", IEMed Mediterranean yearbook (Barcelona: European Institute of the Mediterranean, 2012), p. 66.

<sup>3</sup> Ibid, p.73.

<sup>4</sup> Vera Van Hullen, "Europeanisation through Cooperation? EU Democracy Promotion in Morocco and Tunisia", West European Politics, Vol 35, N° 1 (2012), p. 127.

سمحت أحداث الربيع العربي بكسر هذه المعادلة، فالاتحاد الأوربي (طرف المعادلة الأول)، لم يكن في وضع يسمح له بتقديم نفسه بمثابة "عرب" الانتقال الديمقراطي في المنطقة، فتفاعله مع الأحداث في تونس ومصر كانت بطيئة بشكل لافت، ومواقفه منقسمة وغير متماسكة، كما طفت على السطح التناقضات الصارخة لنهجه تجاه المنطقة، خاصة على مستوى الافتقار لرؤية جيوسياسية موحدة حتى إن المواقف الأولية للاتحاد الأوربي كانت توحى بوجود نوع من الدعم للأنظمة الدكتاتورية في مواجهة مطالب المحتجين.

وقد مثلت المقاربة المغربية في الإصلاح الديمقراطي لمرحلة ما بعد الربيع العربي "ملاذا" بالنسبة للاتحاد الأوربي لتجاوز حالة "الحرج الموقفي" المنبثق من تبعات السياسات الأوربية الموغلة في البراغماتية والمشروطية، ولا أدل على ذلك من المواقف المتقدمة والمنهوية<sup>1</sup> التي واكبت مسار التفاعل المغربي مع مطالب حركة 20 فبراير ورد فعل المؤسسة الملكية، وذلك تم دون أي تحليل جدي لما حدث<sup>2</sup>.

بالنسبة للنظام المغربي (الطرف الثاني في المعادلة)، كان تأثير العامل الداخلي أكثر حضورا من العامل الخارجي في تحديد طبيعة ودرجة ونمط التفاعل مع الربيع العربي وتداعياته، إذ لجأت المؤسسة الملكية إلى ما يسميه دانييل برومبيرغ Daniel Brumberg إلى "استراتيجيات البقاء"<sup>3</sup> Survival Strategies فمن الثابت، أن لدى النظام المغربي تاريخ معتبر من القدرة على ضبط الممارسة السياسية الراديكالية من خلال إخضاعها وإدماجها في العملية السياسية الرسمية، كما أن درجة الترابط بين العوامل المؤسسية والاقتصادية والإيديولوجية والاجتماعية، خلقت بيئة سياسية تتسم بانفتاح متحكم فيه<sup>4</sup>. ضمن نفس السياق، نجح النظام المغربي في خلق بنيات داخلية "للانقسام" بالشكل الذي يمنع تركيز القوة والسلطة لفائدة جهة أخرى قد تنافس الملكية في مركزيتها ضمن النظام السياسي والدستوري<sup>5</sup>. وكل هذه العناصر لا تزال تمثل أدوات بالغة التأثير في ضمان بقاء واستمرارية المؤسسة الملكية في المغرب.

#### خاتمة:

لقد مكنت أحداث الربيع العربي من تعميم التأملات العلمية والأكاديمية حول الطريقة التي تدار بها العملية السياسية في المنطقة العربية، من خلال تسليط الضوء على براديجمات التحول والإصلاح والانتقال

<sup>1</sup> نسجل في هذا السياق موقف كل ممثلة السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي آنذاك كاترين اشتون في اليوم الموالي لإعلان الملك محمد السادس عن خارطة طريق إصلاح الدستور المغربي، انظر الرابط: <https://bit.ly/2HBEjj>، وكذلك موقف المفوض الأوربي آنذاك ستيفان فول في اليوم الموالي للإعلان عن نتيجة الاستفتاء على الدستور، انظر الرابط: <https://bit.ly/2MhoemO>. وهذه المواقف كلها نوهت ورحبت بمنهج الإصلاح المغربي وعلى ربط ذلك بمستقبل التعاون الأوربي-المغربي.

<sup>2</sup>Felipe Gomez Isa and Ester Munoz Nogal, "EU Promotion of Deep Democracy in the Southern Mediterranean: A Missed Opportunity?", FRAME Deliverable, N° D12.4 (2016), Accessed June 11 2018, At: <https://bit.ly/2Mira2C>

<sup>3</sup>Daniel Brumberg, "Democratisation in the Arab World? The trap of liberalized autocracy", Journal of Democracy, Vol 13, N° 4 (2002), p. 56.

<sup>4</sup>Hullen, p. 128.

<sup>5</sup>Ibid.

الديمقراطية. وإذا كانت عديد الدراسات الأكاديمية خلال العقدين الماضيين قد ركزت على ما سمي بـ "صمود الديكتاتوريات" authoritarian resilience والتي أنتجت اجتهادات معتبرة حول آليات وميكانزمات صمود واستمرارية الأنظمة، فإن تحليل "الانتقالية" Transitology كان من أهم سمات الدراسات والأبحاث التي ميزت حقبة ما بعد الربيع العربي، خاصة وأنها انتعشت بموازاة الإسهامات في مجالات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية والنشاط الاجتماعي.

زاد من غنى هذه الإسهامات وأهميتها، إدماج البعد المرتبط بدور العوامل الخارجية وتأثير السياقات الدولية والإقليمية في توجيه المرحلة.

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة، تلمس مدى حضور العامل الخارجي الذي حددناه من جهتنا في الاتحاد الأوروبي، وعلى وجه الخصوص سياساته وبرامجه المستندة إلى مبدأ المشروطية، في التأثير في مخرجات العملية السياسية التي أعقبت الحراك الشعبي المغربي الذي أطلقته حركة 20 فبراير.

لقد أبانت المشروطية باعتبارها إحدى الميكانزمات الرئيسية التي يوظفها الاتحاد الأوروبي في تنزيل مشروعه الديمقراطي وفلسفته السياسية الرامية إلى الدفع بعجلة الإصلاح السياسي والديمقراطي لدى شركائه في الضفة الجنوبية للمتوسط، عن محدودية على مستوى النتائج من خلال تواضع الحوافز المالية المقدمة، وعن نزعة لا تبتعد كثيرا عن الاستعمارية الجديدة عبر استمرار هيمنة الأبعاد والهواجس والمطالب الأمنية على حساب متطلبات التنمية الاقتصادية والشراكة السياسية والثقافية والإنسانية الحقيقية.

إن تجارب الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، لم تستطع الانفلات أو الانفصال عن ضغوط وتأثير العوامل الخارجية، وهو معطى يظل موضوعيا - إلى حد ما - بالنظر إلى طبيعة وبنية التأثير والتأثر في العلاقات الدولية، ناهيك عن تشابك وتعقد المصالح وميزان القوة والنفوذ واعتبارات الجيوسياسيا.

وإذا كان حجم وصيغ ونتائج التدخل الخارجي في بعض دول الربيع العربي واضحة وملموسة، فإن النظام السياسي المغربي انطلق في مباشرة الإصلاح الدستوري لسنة 2011 من خصائص نسقه السياسي والدستوري المستند على تحقيق التراكم التدريجي غير الراديكالي الذي يحافظ على دور ومكانة المؤسسة الملكية على أعلى هرم السلطة، والذي يكرس فوقية الإصلاحات السياسية والديمقراطية والدستورية، ولا يأخذ بعين الاعتبار شروط التحول الديمقراطي المبني على توازن السلط والتوزيع المتكافئ للقوة. وقد رأى الاتحاد الأوروبي في هذه "الوصفة" المغربية ما كان يريد أن يراه، أما النظام السياسي المغربي فقد وجه أحداث النصف الأول من عام 2011 ليعيد الوضع الداخلي إلى ما كان عليه قبل الربيع العربي.

في الأخير، تظل العديد من الأسئلة مطروحة حول مستقبل الانتقال الديمقراطي في المغرب، في ظل استمرار عوامل الاحتكاك الداخلي المتمثلة في تنامي الاحتجاجات الشعبية وفق منطق جغرافي وسياسي واقتصادي واجتماعي جديد (حراك الحسيمة في الريف واحتجاجات جرادة في الجنوب الشرقي)، مع ضرورة

الالتفات إلى التجربة السياسية التي أعقبت الحراك المغربي والتي اعتبرت أحد أهم أركانه، والتي تمثلت في ترؤس حزب العدالة والتنمية ذي المرجعية الإسلامية للحكومة لولايتين، خاصة خلال الولاية الثانية وما صاحب ذلك من توقف المشاورات حول تشكيل الحكومة لما يناهز خمسة أشهر بسبب ما اعتبره متابعون ومراقبون رغبة من النظام السياسي في "كبح" شعبية الحزب والتحكم في المشهد السياسي وفي الهندسة الحكومية، وهو نهج راسخ لدى المؤسسة الحاكمة في المغرب، لم تغير أحداث الربيع العربي منه

وإذا كان التدخل الأوربي في مجال تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان مؤسسا وممنهجا من خلال أدوار وأدوات وسلوكات رسمية وغير رسمية، فإن أدوارا أخرى لا تزال بحاجة إلى مزيد من البحث سواء تلك المتعلقة بدور الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها إحدى القوى المعنية بمجال الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة، أو أدوار دول أجنبية تتطلع إلى لعب أدوار إقليمية ذات أبعاد جيوسياسية وجيوستراتيجية خاصة المملكة العربية السعودية والإمارات والتي يرتبط معها المغرب بعلاقات استراتيجية عميقة.

#### لائحة المراجع المعتمدة

##### ❖ العربية

- أسبرغ، موريل. "الاتحاد الأوربي والربيع العربي: البيان مقابل السياسة". سياسات عربية. عدد 26 (أيار/مايو 2017)، ص 47-54.
- ساعف، عبد الله. "المغرب والاتحاد الأوربي". التقرير الاستراتيجي المغربي: 2014-2018. الرباط: مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، 2018.
- هانتنتون صامويل. الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. ترجمة عبد الوهاب علوب. الصفاة: دار سعاد الصباح، 1993.

##### ❖ الأجنبية

- Balfour, Rosa. "New Paradigms for the EU-South Mediterranean: Rethinking Conditionality." IEMed Mediterranean yearbook. Barcelona: European Institute of the Mediterranean, 2012.
- Brumberg, Daniel. "Democratisation in the Arab World? The trap of liberalized autocracy." Journal of Democracy. Vol 13. N° 4. (2002), pp. 56-68.

- Carothers, Thomas. "Democracy assistance: Political VS. Developmental?". *Journal of Democracy*. Vol 20. N° 1. (2009), pp. 5-19.
- Carothers, Thomas. "Democracy Support and Development Aid: The elusive synthesis", *Journal of Democracy*, Vol 21 , N° 4, (2010), pp. 12-26
- Hullen, Vera Van. "Europeanisation through Cooperation? EU Democracy Promotion In Morocco and Tunisia". *West European Politics*. Vol 35. N° 1 (2012), 117-134.
- Haddadi, Said. **"Two cheers for whom?: the European Union and democratization in Morocco"**. In The European Union and democracy promotion the case of North Africa. London: Frank Cass Publishers, 2002.
- Kausch, Kristina. "Morocco", In *Is the European Union Supporting Democracy in its Neighbourhood?*. Ed Richard Youngs. Spain: Fride, 2008.
- Khakee, Anna. *Assessing democracy assistance: Morocco: Project Report*. Barcelona: Fride, 2010.
- Maria Del Carmen, Munoz Rodriguez, "La clause démocratique et des Droits Humains dans l'accord entre l'Union Européenne et le Maroc", Dans *Les risques en Méditerranée- Conséquences sur le trinôme: Union Européenne, Espagne, Maroc*. Cadiz : Universidad de cadiz, Servicio de Publicaciones. 2011.
- Schimid, Dorothé. *European Community Aid Policy and Practice on Governance and Democracy: Research in Morocco*. London: One World Action, 2006.





مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ISSN 2410-3926

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2019